مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

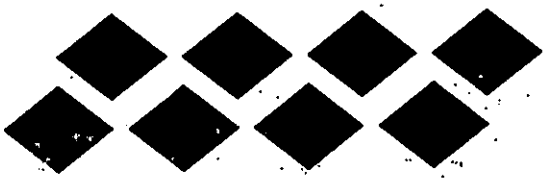

انتقادات الخضر اليزدي لابن الحاجب من خلال شرحه على الشافية

دراسة تحليلية

د/عبد المؤمن محمود أحمد محمد الليثي
مدرس اللغويات في كلية البنات الأزهرية
بطيبة - الأقصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــــة

الحمد لله الذي لم يُستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يُستنجح بأجمل من صنعه مَرام، جاعل الحمد مفتتح قرآنه، وآخر دعوى أهل جنانه ، أحمده -سبحانه- على أن جعلنا خير أمة، وأنطقنا بلسان أهل الجنة؛ حمدًا يؤنس وحشي النعم من الزوال، ويحرسها من التغير والانتقال، والصلاة والسلام على خير من افتتحت بذكره الدعوات ، واستنجحت بالصلاة عليه الطلبات، محمد نبي الله وخيرته من خلقه، وحجته في أرضه ، الصادع بالرسالة ، والمبالغ في الدلالة، وعلى آله الطيبين الأخيار ، الطاهرين الأبرار، الذين أذهب عنهم الأرجاس ، وطهرهم من الأدناس ، وجعل مودتهم أجرًا له على الناس

أما بعـــــد ،،،

فأهل العلم قديما وحديثا ينقد بعضهم بعضا ، ويستدرك بعضهم على بعض ، فالمعرفة تراكمية المنزع ، يبدأ السابق بتأليف كتاب ما إلى أن يقف عند حد يراه مناسبا حسب طاقته وجهده ، فيأتي مؤلف بعده فيضيف ، ويعلق ، ويصحح ، وهكذا دواليك..

وقد قيض الله لعلم التصريف وغيره من العلوم العربية حفظة وخزنة من خواصه ، من خيار الناس ، وأعيان الفضل ، تركوا في خدمته الشهوات ، وجابوا الفلوات ، ونادموا لاقتنائه الدفاتر ، وسامروا القماطر والمحابر، وكدوا في حصر مسائله طباعهم ، وأسهروا في تقييد شوارده أجفانهم ، وأجالوا في نظم قلائده أفكارهم ، وأنفقوا على تخليد كتبه أعمارهم ، فعظمت الفائدة ، وعمت المصلحة ، وتوفرت العائدة . من هؤلاء المصطفين: الإمام الفقيه ، الأصولي ، المقرئ ، المحدث، اللغوي ، النحوي ، الصرفي ، العروضي ، جمال الدين عثمان بن أبي بكر، أبو عمرو ، ابن الحاجب ، فقد وضع كتابا في علم التصريف ، وسمه بالشافية ، هو مع صغر حجمه ، ووجازة نظمه ، قد اشتمل على فوائد شريفة ، وقواعد لطيفة ، احتوى على دقائق الأسرار العربية ، وانطوى على مباحث ، هي مفتاح العلوم الأدبية ، وكان أول مؤلف ضم جميع أبواب التصريف بين دفتيه في كتاب منفصل عن النحو ، فتوافر العلماء عليه شرحا ، ونظما ، وترجمة .

وكان ممن يسره الله لخدمة هذا الكتاب : الخضر اليزدي ، الذي أتم كتابه هـ سنة ٧٢٠هـ ، فجمع فيه وأوعى ، وأتى فيه بنكات ولطائف لم يسبق إليها ، واستدراكات وتنبيهات لم يشر إليها أحد ممن سبقه من الشارحين ، وإذا كان شرح الرضي على

الشافية قد تصدر جميع الشروح ، فإن هذا الشرح يزاحمه في هذه الصدارة ، لو أخذ حقه من الذيوع والشهرة والانتشار بدراسته وتحليله.

وقد راعى انتباهي فيه نزعة صاحبه النقدية على المصنف صاحب الشافية ،فكم له من نقدات ومؤاخذات، واستدراكات وتنبيهات على المصنف، وهي متنوعة بحسب ما يقتضيه المقام ،وتتطلبه الحاجة ، لا تسير علي وتيرة واحدة ، تارة في الحدود والمصطلحات ، وتارة في العبارات ، وتارة في التعليل والاستدلالات، وتارة في التمثيل والتوجيه ، وتارة في الترتيب والاستقصاء ، وتارة في الإجراء .

فخطر بخاطري وجال بناظري قبل أن يكل متني وتفترعزيمتي أن تكون باكورة عملي بعد حصولي على الدكتوراه في هذا النوع من البحوث التي تعنى بالجرح والتعديل ؛ لإبراز جانب من العلاقة بين الشارح والمصنف ،وآثرت أن يكون عنوانه : انتقادات الخضر اليزدي لابن الحاجب من خلال شرحه على الشافية " دراسة تحليلية " . وقد قصدت من هذا أن يظهر الحق، وأن يبين الصواب، دون أن يكون القصد الاعتراض على ماض، أو البقاء على باق .

<u>وقد كان لاختيار هذا الموضوع دواع وأسباب منها :</u>

<u>أولاً</u> : كشف اللثام وإماطة النقاب عن شخصية صرفية لها باع طويل وعلم غزير، لم تأخذ حقها في الذيوع والشهرة ، ضنت كتب التراجم بالحديث عنها ، وما وصل إلينا عنها نذر يسير لا يفثأ غلة ولا يشفي علة ، فجاء هذا البحث تجلية لجهود الخضر اليزدي وإبرازا لمكانته العلمية.

<u>ثانياً</u> : إبراز جانب من العلاقة بين الشارح والمصنف ، فقد تنوعت هذه العلاقة ما بين تقليد تام للمصنف، وما بين أخذ منه ورد عليه ، فجاء هذا البحث ليظهر هذه العلاقة بشيء من الدراسة والتحليل.

<u>ثالثاً</u> : رأيت في شرح اليزدي مؤلفاً قيماً وآية من آيات القدرة الفائقة على حفظ قواعد التصريف وشرح الشافية بأسلوب ممتع ، واستيعاب لآراء السابقين وتمثلها تمثلاً رائعاً، كما رأيته دليلاً ساطعاً وبرهاناً قاطعاً على تمكن اليزدي من مادته وجراءته

في بسط قضايا الصرف بإمكان وإحكام ، فأردت أن أسهم لو بجهد يسير في هـــذا الكتاب الجليل بدراستي لاستدراكات اليزدي ونقداته علي المصنف.

أمـــا عن خطة هذا البحـــــث :

فقد جاء هذا البحث في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمـــــة .

أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضـــوع ، وســـبب اختيـــاره ، وخطتـــه ، والمنهج الذي سرت عليه فيه .

وأما التمهيد : فكان فى مبحثين :

المبحث الأول : : الخضر اليزدي وكتابه شرح الشافية.

وفيه مطلبان: الأول : التعريف بالخضر اليزدي.

الثاني : الحديث عن شرح اليزدي على الشافية.

المبحث الثاني: النقد الصرفي دراسة في النشأة والتكوين .

أما الفصل الأول : نقد اليزدي لابن الحاجب في شرحه على الشافية.

فقد جاء في أربعة مباحث...

* المبحث الأول كان بعنوان : النقد في الحدود والعبارات.

وفيه مطلبان :الأول : النقد في الحدود والتعريفات.

الثاني : النقد في العبارات .

* المبحث الثاني : النقد في الاستدلال والتمثيل .

وفيه مطلبان :الأول : النقد في الاستدلال والتعليل .

الثاني: النقد في التمثيل.

* المبحث الثالث: النقد في الأمور الإجرائية والأحكام الصرفية .

وفيه مطلبان:الأول: النقد في الأمور الإجرائية والقواعد الصرفية.

الثاني:النقد في الأحكام الصرفية .

* المبحث الرابع :النقد فى الاستقصاء والترتيب .

وفيه مطلبان :الأول :النقد في الاستقصاء.

الثاني : النقد في الترتيب .

وأما الفصل الثاني: منهج اليزدي في النقد .

فقد جاء في أربعة مباحث ...

- الأول: طريقته في إيراد النقد .
- الثاني : عبارته في النقد .
- الثالث : دعائم النقد وأركانه.
- الرابع : أدلة اليزدي في نقده للمصنف .

أما الخاتمـــــة : فقد تضمنت أهم ما توصل إليه البحث من نتائج ، وتوصيات .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث – المتواضع – أن أختار له منهجاً وصفيا تحليليـــا يلائمـــه ، وهذا المنهج المتبع يظهر بوضوح في النقاط التالية :

- أولاً : أضع عنواناً مناسباً لكل مسألة .
- ثانياً : أنقل نص ابن الحاجب.
- ثالثاً : أنقل نص اليزدي الذي أورده نقلاً دقيقاً في أغلب الأحيان .
- رابعاً : أقوم بتخريج شواهد كل مسألة سواء أكانت من القرآن أم من غيره .
- خامساً : أوثق الأقوال التي عرضها اليزدي من كتب أصحابها، أو من مظانها .
- سادساً : أقوم بدراسة المسألة وتحليل موقف اليزدي من المصنف ، وبيان جهة نقده ، وبيان أحقيته في النقد من عدمه ، رابطا ذلك بأقوال السابقين في أغلـــب الأحيان.

ولست أزعم بعد ذلك أني قد وفيت كل المسائل حقها من الدراسة والشرح والتعليـــق ، فهذا هو الكمال ، والكمال المطلق لا يكون إلا لله وحده ، ولكني بذلت كل جهدي في حصر ما استطعت من مسائل النقد ،ثم تناولتها بالبحث والدرس تناولاً متواضعاً .

وبعـــــــــــد ،،،

فهذا هو عملي أخلصت له النية ، وصدقت فيه العمل ، وأقمت له القصد ، وبذلت من أجله النفس أياما طويلة ، فإن أصبت فذلك فضل الله وتوفيقه ، وإن كبوت فحسبي ما ذكرت .

... والحمد لله أولاً وآخراً ...

التمهيـــــــد

وفيه مبحثـــان :

المبحث الأول

الخضر اليزدي وكتابه شرح الشافية

وفيه مطلبان:

- الأول : التعريف بالخضر اليزدي .
- الثاني : الحديث عن شرح الشافية للخضر اليزدي.

المبحث الثاني

النقد الصرفي دراسة في النشأة والتكوين

المبحث الأول

الخضر اليزدي وكتابه شرح الشافية

◄ أولا : التعريف بالخضر اليزدي

العلماء رجال شأنهم شأن سائر الناس أمام المقادر تختلف حظوظهم وتتنوع وتتفاوت [1] ، والخضر اليزدي لم يكن محظوظاً في الذيوع والشهرة والتأريخ لحياته ، فلم يحظ بأقلام المؤرخين كما حظى غيره من العلماء النابغين ، فقد ضنت كتب التاريخ والتراجم ومصادرها بذكر سيرته أو نبذة عن حياته ، فلا نكاد نعرف شيئاً عن ميلاده ، وكيف نشأ ، وعلى يد من تعلم؟ ، ومن الشيوخ الذين شرب من نبعهم ، واستقى من علمهم؟ ، ومن التلاميذ الذين حملوا لواء العلم بعده ؟.

فحياته غامضة ، وتاريخه مجهول ، سكتت عنه الأقلام ، مع أنه حرى بالبحث وجدير بالتنقيب ، وهذا لا ينقص من قدر الرجل ، ولا يقلل من مكانته العلمية ، فبعض العلماء الجهابذة النبلاء الذين تركوا تراثاً مليئاً بالخيرات أغفلهم التاريخ ولفهم في طي النسيان ، منهم الخوارزمي [2] المتوفي ٦١٧هـ والملقب بصدر الأفاضل ، لم يرزق من الشهرة ما يتناسب مع مكانته العلمية ولا يعرف عن حياته إلا اليسير ، على الرغم من أن له نشاطاً واسعاً في التأليف ، فقد ترك مؤلفات كثيرة في النحو واللغة والأدب والبلاغة والشعر ، وانتشر بعضها في حياته إلى أن وصلت إلى الشام والعراق ، ولولا الرحلة التاريخية التي قام بها ياقوت الحموي ٦٢٦هـ إلى (خراسان) وما وراء النهر (خوارزم وماجاورها) لما عرفنا عن حياة الخوارزمي شيئاً يذكر. [3]

وكذا الرضي الذي لا يكاد يجهله طالب علم؛ لما تمتع به من مكانة علمية عالية اتضحت من خلال كتابيه شرح الكافية وشرح الشافية ، وعلى الرغم من ذلك فقد أحاطه التاريخ بالجهالة المطبقة ، فلم ندر شيئاً عن حياته ، وهذا من أعجب العجب ، كيف يفوت على أصحاب المعاجم الإفاضة في ترجمة هذا الإمام العلامة ؟ [4] ، وهكذا ..

---

(١) هذه العبارة اقتبستها من كلام د/ حسين نصار في مقدمته على المقتصد في شرح الإيضاح .

(٢) انظر ترجمته في: البغية٢/٢٥٢، ٢٥٣ وطبقات النحاة واللغويين٨٥١ ومعجم الأدباء ١٦/٢٣٨– ٢٥٣.

(٣) انظر: مقدمة التخمير د/ عبدالرحمن العثيمين ص ١١ .

(٤) انظر: نشأة النحو للشيخ طنطاوي ص١٨٨ وتحقيق عبدالعال سالم مكرم على شرح الرضي١/٩.

فاليزدي لم يكن بدعاً في إغفال التاريخ له، ولقد بحثت كثيراً عن ترجمة للخضر اليزدي ، حتى أعياني البحث وأضناني ، فلم أعثر له بين كتب التراجم على ترجمة .

ولست أعرف عنه إلا أنه يسمى بالخضر اليزدي ، حيث جاءت هذه التسمية صراحة في نسخة الكتاب ، نسخة دار الكتب المصرية : " وقد فرغ من تأليفه الخضر اليزدي يوم السبت نصف النهار ، وكان الخامس والعشرين من شهر صفر ختمه الله بالخير والظفر لسنة عشرين وسبعمائة . [١]

والواضح من هذا الخيط الرفيع أن اليزدي من أعيان القرن الثامن الهجري ، على الرغم من عدم ذكر ابن حجر له في كتابه الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لكنه من أعيان هذا القرن بدليل أنه نقل عن ركن الدين الاستراباذي٧١٧هـ ، ونقل عن الجاربردي ٧٤٦هـ . [٢]

واليزدي نسبة إلى يزد ، وهي مدينة من مدن فارس بين نيسابور وأصبهان [٣] ، ومن خلال شرحه للشافية ألاحظ أنه لم يكن مستوطناً يزداً ، بل تنقل منها وارتحل عنها إلى بعض البلاد ، منها مثلاً : مكة المكرمة التي يدعو لها بالحراسة والأمن ، كقوله في باب الإدغام: " وسمعت فقراء مكة – حرسها الله – يقولون : مَنْ مَحُو وَصِيَّةٌ ؟ يريدون : مَنْ مَعَهُ وَصِيَّةٌ باستئجار أحد للحج " . [٤] وكذا ارتحل إلى العراق ، وإلى بغداد ،وإلى اليمن ،وإلى البادية. [٥]

وقد ترك اليزدي بعض المؤلفات أشار إليها في كتابه كالواسطة ، والباسطة ، والمختصر [٦]، لكن لم يطبع منها إلا شرح الشافية.

---

(١) انظر : مقدمة المحقق ص ٦٩ .

(٢) نقل عنهما كثيراً، فقد بلغ جملة ما نقله عن ركن الدين مائة وخمسة وثمانين نقلاً، وعن الجاربردي مائتين وستة وثلاثين نقلاً، وسيأتي الحديث عن ذلك، وهذا الإحصاء من واقع الكتاب وفهارس المحقق.

(٣) معجم البلدان ٥ / ٤٣٥ .

(٤) شرح اليزدي ١٠١١/٢ .

(٥) انظر : شرح اليزدي ٩٩٤/٢، ٩٩٦، ٩٩٨ ومقدمة المحقق ٧٤-٧٥ .

(٦) انظر : شرح اليزدي ٢٢٧/١،٢٥٨،٢٦٠.

وقد غلبت عليه النزعة البصرية، بدليل وصفه البصريين بالأصحاب. [1] ، وتقديمه لشيخهم سيبويه وتحكيمه لكتابه ، فقد بلغ مجموع ما صرح فيه بالرجوع إلى سيبويه وكتابه أكثر من أربعمائة نقل . [2] لكن على الرغم من تقديمه لسيبويه وتحكيمه لكتابه لكن ذلك لا يمنعه من مخالفته له وترجيح مذهب غيره عليه ، كترجيحه مذهب الأخفش عليه في إثبات بناء (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى [3] ، وربما تخطئته أحيانا ، من ذلك مثلا تخطئته لسيبويه فيما ذهب إليه من أنه لا يجيء لباب تَفَاعَل مفعول ، قائلا : " وأما نسبة المفعولية فمطّرحة في هذا الباب ، إلا أن يكون المفعول مما يغاير الفاعل ، كقولك : القوم تَعَادُّوا الثوبَ ، وإنما تعلم تلك من مقتضى المعنى ، إذ التضارب إذا كان بين الزيدين فلابد وأن يكون كل واحد منهما ضاربا للآخر ومضروبا له ، وأما قول من قال : لا يجيء لباب تفاعل مفعول خطأ؛ إذ لا يطرد فيما استثنيناه ". [4]

ومن أدلة نزعته البصرية أيضا أنه رجح مذهب البصريين في كثير من مسائل الخلاف كالمصدر أصل المشتقات [5] ، وأصل سيد وميت [6] ، ووزن إنسان [7] ، وأيْمُن في القسم

---

(١) انظر : شرح اليزدي ٧٥/١-٧٦،٢٠١ ، ٨٦٠/٢ - ٨٦١ .

(٢) انظر : مقدمة المحقق ص ٨٠ .

(٣) شرح اليزدي ١٧٩/١ وانظر : : الكتاب ٢٨٩/٤ والمنصف ٢٧/١ وشرح المفصل ١٣٦/٦ وشرح الملوكي ٢٦.

(٤) شرح اليزدي ٢١٩/١ وانظر : الكتاب ٦٩/٤.

(٥) انظر : شرح اليزدي ١٥١/١ ، ومعلوم أن هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أن أصل المشتقات الفعل ، انظر : الإنصاف ٧٩٥/٢-٨٠٤ وائتلاف النصرة ٨٤.

(٦) انظر : شرح اليزدي ٨٧٢- ٨٧٣ ، مذهب البصريين أن وزنه فيعل بكسر العين ؛ لأن أصله سَـيْوِد بكسر العين أصلا وحالا ، أما الكوفيون فوزنه عندهم فيعَل بفتح العين كـ : ضيغَم وصيرَف . انظر: الكتاب ٣٦٥/٤ والمنصف ١٥/٢-١٨ والإنصاف ٧٩٥/٢- ٨٠٤ المسألة ١١٥ وائتلاف النصرة ٨٤.

(٧) انظر : شرح اليزدي ٦٠٨/١ ، مذهب البصريين وبعض الكوفيين أن وزنه فَعْلاَن ، وجمهور الكوفيين أن وزنه إفْعَان . انظر : الإنصاف ٨٠٩/٢-٨١٢ وائتلاف النصرة ٨٥ والارتشاف ١٨٥/١ ، والتصريح ٣١٩/٢.

مفرد لا جمع[١] ، و(أوّل) بزنة أفْعَل لا فَوْعَل[٢] ، وزلزل: فعلَل [٣] وسلسبيل: فَعْلَلِيل [٤] ، وزيادة السين في أسْطَاع[٥] ، وهمزة بين بين[٦] . وإبدال الهاء من الألف في: هَنَاه. [٧]

لكنه ترجيح من غير تقليد بل مبنى على ثبوت مرجحه لديه ، أما إن ثبت رجحان غيره ، نزع إليه واطـــرح قولهم ، من ذلك وصفه مذهبهم بالتعسف في قلب الواو والياء همزة [٨] ، ووصفه بالتكلف في جمـــع : فُعْل " [٩] ،

وتحسينه رأي الكوفيين في التّفعال والفعيلـــي ، كـــ : التّـــرْدَاد ، والتّجْـــوَال ، والحِجِّيزي ، والحِثِّيثَي [١٠] .

---

(١) انظر : شرح اليزدي ١ / ٥٠٧ ، أيْمُن عند سيبويه مفرد من اليُمْن ، وعند الكوفيين جمع يَمين . انظر : الكتاب ٤/١٤٨-١٤٩ والإنصاف ٢/٤٠٤-٤٠٩ المسألة ٥٩ والهمع ٤/٢٣٨.

(٢) انظر: شرح اليزدي ١ / ٥٩٣ ، حيث ذهب البصريون إلى أنه أفعل ، وقال الكوفيون إنـــه فوعـــل . انظر: الشيرازيات ٢/٣١ واللباب ٢/٢٣٦ وسفر السعادة ١/١١٩ .

(٣) انظر : شرح اليزدي ٢/٦٤٣ ، ذهب البصريون إلى أصالة جميع حروف زلزل وأنه فعلل ، خلافـــا للكوفيين الذين يرون أنه فعفل بتكرير الفاء . انظر : الكتاب ٤/٣١٤ والخصائص ٢/٥٢ والإنصاف ٢/٧٨٨-٧٩٥.

(٤) انظر : شرح اليزدي ٢/٦٤٦ ، حيث يرى البصريون أنه بزنة فعلليل ، ويرى الكوفيون أنه فعفليل . انظر : رسالة الملائكة ٢٧٨والدر المصون ١٠/٦١٣.

(٥) انظر : شرح اليزدي ٢/٦٥٧ ، قال سيبويه : هو أطاع فمضارعه يُسطيع بالضم، أما الفراء فيرى أن أصله استطاع فمضارعه يَسطيع بالفتح .انظر : الكتاب ١/٢٥ ٤/٢٨٥ ٤٨٣ وسر الصناعة ١/١٩٩ ، وستأتي دراسة هذه المسألة .

(٦) انظر : شرح اليزدي ٢/٧٤٩ ،حيث ذهبوا إلى أن من أنواع تخفيف الهمزة جعلها بين بين ، أي بـــين كونها همزة خفيفة وبين كونها حرف لين ، وليست همزة بين بين ساكنة خلافا للكـــوفيين ، انظـــر : الكتاب ٣/٥٤١-٥٤٢ والتبصرة ٢/٧٣٥ وشرح المفصل٩/١٠٩.

(٧) انظر : شرح اليزدي ١/٩٥٠ ، هذا رأى البصريين أن الهاء مبدلة من الألف في هناه ، وأصله : هناو ، بدليل مجيء هنوات ، قلبت الواو ألفا كما قالوا في كساء ، فالتقى ألفان ، فقلبت الأخيرة هاء ، أمـــا الكوفيون فقالوا : اللام محذوفة كما في : هَنٍ ، والألف زائدة ، والهاء للسكت . انظر : سر الصناعة ٢/٥٦٠-٥٦١ واللباب ٢/٣٤٥.

(٨) انظر : شرح اليزدي ٢/٩٠٢ ، حيث ذهبوا إلى أنهما أسكنتا ، ثم قلبتا ألفا بعد إسكانهما ، ثم لالتقـــاء الساكنين قلبت الألف همزة، ووصفه اليزدي بالتعسف ؛ لتقدير التقاء الساكنين بلا حاجة .

(٩) انظر : شرح اليزدي ١/٤١٠ ، حيث ذهبوا في جمع (فُعْل) أوزانا كثيرة ، منهـــا (فُعُـــل) موازنـــا للمفرد كفُلْك في جمع فُلْك، فالضمة في المفرد غير الضمة التي في الجمع، ووصفه اليزدي بالتكلف.

(١٠) انظر : شرح اليزدي ١/٢٧٧ ، ٤٨٢ ،حيث ذهب الكوفيون إلى أن التفعال من مصـــادر (فَعَّـــل) ، واستحسنه اليزدي ؛ لكونه للتكثير والمبالغة ، والباب لذلك ، وانظر : مقدمة المحقق ص ٧٥.

وبناء على هذا أستطيع أن أقول في مذهبه :إنه بصري النزعة ، متحرر من قيود المذهبية الضيقة ، بعيد عن التعصب في الانتماء، ينطلق في حكمه من قوة الدليل ورجاحة البرهان .

◄ ثانيا: الحديث عن كتاب : شرح الشافية للخضر اليزدي

على الرغم من عدم ذكر كتب التراجم لليزدي أو لهذا الكتاب ، لكننا لا نشك في نسبة هذا الكتاب له بدليل نقل بعض أهل العلم عنه ، كنقل ابن جماعة عنه في حاشيته على شرح الجاربردي [١] ،مصرحا باسمه تارة وتارة غيرمصرح [٢] ، ونقل السيوطي عنه في كتابه النكت النحوية[٣] ، وكذا البغدادي مصرحاً باسم هذا الكتاب في نقله عنه في حاشيته على شرح بانت سعاد لابن هشام [٤] .

وشرح اليزدي للشافية يعد من قبيل الشرح الحر ، بمعنى أنه يورد قطعة من الشافية، ثم يشرع في شرحها ، مفصلاً القول في معنى هذه القطعة وما يتصل بها ، موضحاً مع ذكر الأمثلة والتفصيل للقول ، دون أن يلزم نفسه بنص الكلام الذي قاله صاحب الكلام المشروح، كشرح الشيخ عبد القاهر للمقتصد، وشرح ابن يعيش للمفصل ، وشرح الرضي ، وشرح ركن الدين الاستراباذي.

أما طريقته في افتتاحه الباب فتختلف من باب لآخر ، فتارة يفتتحه بتعريفه لغوياً، ثم يتبعه بالتعريف الاصطلاحي كما ذكره المصنف ، كما في باب الوقف [٥]، وتارة يفتتح الباب كما أورده المصنف مضيفاً إليه بعض المعاني والأمثلة ، كما في باب التصغير ، [٦] وتارة يفتتح الباب بمقدمة يمهد فيها الحديث للباب ، معتذرا للمصنف عما لم يذكره، أو مستدركاً عليه ما كان ينبغي أن يذكره ، أو معللا لما ذكره ، كحديثه مثلا عن أنواع الأبنية [٧]

---

(١) بلغت نقول ابن جماعة عنه أكثر من ثلاثين نقلاً ، انظر : حاشية ابن جماعة ص ٤٠ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ٧٨، ٩٥.

(٢) حاشية ابن جماعة ٤٨ .

(٣) النكت النحوية ص ١٧٣ – ١٧٤ ، كما أشار إلى ذلك أيضاً محقق شرح الشافية لليزدي ،ص .

(٤) انظر : ٧٣/٢ ، ٧٧ ، ١٩٧ ومقدمة شرح اليزدي ص ٧٠ .

(٥) انظر : شرح اليزدي ٥١٢/١.

(٦) انظر : شرح اليزدي ٢٩٦/١ .

(٧) انظر : شرح اليزدي ١٣٠/١ .

وكان يستخدم في شرحه الألفاظ المفسرة والموضحة للشرح من المتن كقوله : وقوله ... قلت ... ، أي ... ، يريد ... .

كما كان يقوم في شرحه بشرح الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى شرح أو توضيح ، سواء أكانت علماً لمكان ، أم علماً لرجل ، أم غير ذلك معتمداً على صحاح الجوهري ، مصرحاً بذكره تارة ، وتارة غير مصرح[1]، وكذا العين للخليل ، إلا أنه أقل ذكراً من الصحاح ، ولأن معظم الكلمات غريبة ومعظمها أعلام كما أشرت سابقاً كان يشير إلى حكمها من حيث الصرف والمنع ، فمثلاً في قول المصنف : " وسَمْنَان فَعْلان وخُزْعَال نادر " يقول : " وسَمْنَانُ اسم رجل ، وقيل اسم موضع ، وقيل ماء لبني ربيعة، وهو غير منصرف للعلمية والألف والنون، والخُزْعَال ناقة بها شبه ظَلَع ...". [2]

وقد اهتم اليزدي كغيره من الصرفيين بإيراد الحدود ، بل لعل أبرز ما يميز هذا الشرح عنايته واهتمامه بذكر الحدود والمصطلحات ، واقفاً عندها مرسياً لها بعض القواعد الصرفية ، فكثيراً ما يتعقب المصنف فيما أورده من حد مصرحاً بقوله : يجب أن يكون الحد جامعاً... [3] ، وقوله : يجب أن يكون الحد مانعاً [4] ... . وقوله : المجاز غير جائز في الحدود[5] ، وتارة يحلل ما يمكن أن يرد على الحد ، ثم يجيب عنه كقوله: "واعلم أن على هذا الحد أسولة أربعة ... والجواب عن الأول... وعن الثاني...[6]"، وهكذا . [7]

وكذا اهتم اليزدي بعرض كثير من مسائل الخلاف ، وبيان الراجح منها ، وقد جاء هذا العرض على طريقتين : طريقة تتمثل في ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين مصرحاً باسم المدرستين ، أو ببعض رجالات كل مدرسة ، ومرجحاً لأحد المذهبين [8].

---

(١) انظر : شرح اليزدي ٢٨٢/١ ، ٣٣٨ .

(٢) انظر : شرح اليزدي ١٤٨/١ .

(٣) انظر : شرح اليزدي ١٢٤/١ ، ٢٩٧ ، ٣٤٧ ، ٥٧٤ ، ٧١٣/٢ ، ٧٩٧ ، ١٠٨٥ .

(٤) انظر : شرح اليزدي ١٢٧/١ ، ٢٩٧ ، ٩٢٤ .

(٥) انظر : شرح اليزدي ١٢٨/١ ، ٣١٧/٢ ، ٧١٤ .

(٦) هذا ما ذكره في حد التصغير ٢٩٦/١ – ٢٩٩ .

(٧) انظر : مقدمة المحقق ص ٨٥ – ٨٦ .

(٨) شرح اليزدي ٦٠٧/١، ٦١٢.

وأخرى تتمثل في ذكر مذهب إحدى المدرستين دون عرض الخلاف أو التصريح به ، كقوله في أمارات القلب وهي ست: "الأولى: الأصل أي المشتق فيه .. والأصل المصدر".[1] ومعلوم أن هذا مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون أصالة الفعل للمشتقات .." . [2]

وكان من منهجه أيضاً الاهتمام بذكر آراء من سبقه أمثال : الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمازني ، والمبرد ، والزمخشري ، وشراح الشافية وعلى رأسهم : ركن الدين الاستراباذي ، والجاربردي ، ولم يكن تابعاً أو مقلداً ، بل كان يذكر تلك الآراء متعرضاً لها بالتحليل والترجيح ، والرد والاعتراض والموازنة ، مرجحاً ما يراه راجحاً ، ومضعفاً ما يراه ضعيفاً ، فاليزدي له فكره الثاقب وعقله الواعي ، كما أنه لم يكتف بذكر آراء العلماء ، بل كان يذكر أيضاً كتبهم ومصادرهم التي استقى منها مادته العلمية ، فقد نقل لنا في كتابه مادة علمية غزيرة لكثير من العلماء وصلتني بعض كتبهم ، وبعضها عدت عليها عوادي الزمن .

وقد اعتمد اليزدي في شرحه الأصول الصرفية المعتمدة كالسماع ، والقياس ، واهتم بالعلل اهتماماً كبيراً ، ومن يتصفح كتابه شرح الشافية يجده ملياً بالتعليلات ، حتى إنه لم يترك مسألة إلا وأتى فيها بتعليل ، كما سيأتي الحديث عن ذلك .

ومن سمات شرحه تقديره لسؤال معترض ، ثم الإجابة عنه ، وهذا كثير جد كثير [3]، وهو ما يسمى في النحت بالفنقلة ، فهو دائم ترداد : فإن قلت ... قلت ... ولو قيل ... قلنا.

ومن سمات شرح اليزدي البارزة كثرة تتبعه للمصنف ليس في الشافية فحسب ، بل حتى في كتبه الأخرى كشرح الشافية وشرح المفصل ، مقارناً بينها مشيراً إلى أوجه الاختلاف والاضطراب بين كلامه هنا وكلامه هناك ، - وهذا ما دفعني إلى رصد هذه الظاهرة - . وهذا إن دل فإنما يدل على سعة اطلاع اليزدي وغزارة علمه وثقافته وإحاطته بكتب المصنف، يقول مثلاً : "بين قوله في شرح الشافية وقوله في شرح المفصل تناف" . [4] "

---

(١) انظر : شرح اليزدي ١٥١/١ .
(٢) انظر : الإنصاف ٧٩٥/٢- ٨٠٤ وائتلاف النصرة ٨٤ .
(٣) انظر : شرح اليزدي ٩٠/١ ، ١٧٠ - ١٧١
(٤) انظر : شرح اليزدي ٣٩٥/١ .

ولوقال هنا ما قاله في الشرح لاندفع الاعتراض "[1] ، وقوله : "... اضطرب رأيه في الشرح وفي شرح المفصل " . [2] والأمثلة كثيرة [3] ، وهي مبثوثة في ثنايا البحث في معالجة هذه المسائل .

(١) انظر : شرح اليزدي ١/١٤١ – ١٤٢ .
(٢) انظر : شرح اليزدي ١/٦٠١ .
(٣) انظر ذلك مفصلاً في : شرح اليزدي ١ / ٩٩ – ١٠٢ .

المبحث الثاني
النقد الصرفي دراسة في النشأة والتكوين

◄ أولاً : مفهوم النقـــــد :

تدور مادة نقد في اللغة حول الاختبار وتمييز الجيد من الرديء ، يقال : نقـد الشـيء نقداً ليختبره ، ونقد الطائر الفخ ، ونقدت رأســه بأصــبعي ، ونقــد الــدراهم والــدنانير وغيرهما نقداً وتنقاداً ، ميز جيدها من رديئها ، ومنه قول الشاعر :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ∴ نفي الدراهيم تنقاد الصياريف [1]

وانتقد الدراهم قبضها وأخرج منها الزيف ، ويقال : انتقد الشعر على قائله : أظهر عيبه ، والناقد كاتبٌ عملُــه تمييــز العمــل جيــده مــن رديئــه ، وصــحيحه مــن زيفــه ، والجمع : نقاد ونقدة . [2]

أما في الاصطلاح فلم أجد – فيما اطلعت عليه – أحداً عرف النقد باعتبــاره مصــطلحاً صرفياً ، لكن يمكننا أخذ معناه الاصطلاحي من بعض ما قيل في المعنى اللغوي ، فأخلص إلى أنه : تمييز الأقوال جيدها من رديئها ، وصحيحها من سقيمها . [3]

وهو لون من الاعتراض الذي يعني بأنه مقابلة الخصم في كلامــه بمــا يمنعــه مــن تحصيل مقصوده بما باينه ، أو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده ، أو إقامــة الــدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه.[4] وليس المراد منه تتبعاً قصدياً للأخطاء والهنات ، بــل غرضه الأصيل بيان المعنى على وجه الصواب، وإن استدعى ذلك بيان الخطأ فــي كــلام المنقود .

---

(١) البيت من البسيط للفرزدق منسوباً له في لسان العرب (ص ر ف ، د ر هـــم) و ســر الصــناعة ٢٨/١ والإنصاف ٢٨/١ وغيرها من جل كتب النحو كشاهد علــى إشــباع الكســرة فــي در . والصيارف فتولدت عن كل إشباع منها ياء .

(٢) انظر : لسان العرب (ن ق د) ٤٥١٧/٦ والمعجم الوسيط (ن ق د) ٩٨٢/٢ .

(٣) المعجم الوسيط ٩٨٢/٢ .

(٤) انظر : الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ٨٣ .

وقد ظهر هذا اللون في أشكال متعددة من المصطلحات التي تشترك في معنى واحد وإن اختلفت في الدلالة الاصطلاحية ، كالاعتراضات ، والمؤاخذات ، والاستدراكات ، والتعقبات . وكلها تخلص إلى نقد الآراء والأقوال ، وإظهار جيدها ورديئها ، وتكميل ما فاتها من نقص بإضافة أو زيادة أو إزالة ما بها من أقوال ليس فيها زائد فائدة ، لكن التعبير بالنقد – فيما يبدو – أعم وأشمل من غيره ؛ ولذا آثرت التعبير به في عنوان البحث .

◄ ثانياً : النشأة والتكوين :

ظهر النقد الصرفي قديماً بعد مرحلة النشوء والتكوين لعلم النحو والصرف ، ومر بأطوار كما مر بها العلم الجليل من وضع وتكوين ، ونشوء ونمو ، ونضج وكمال ، فقد ظهرت نقدات للعلماء على الصرفيين الأوائل من لدن الخليل بن أحمد ، ويمكن القول بأن أول ظهور حقيقي للنقد الصرفي كان على يد أبي عثمان المازني المتوفي ٢٤٩ هـ صاحب أول كتاب مستقل في التصريف وصل إلينا ، حيث خالف المازني كثيراً من السابقين ونقدهم ، فقد نقد الخليل في أكثر من موضع من كتابه كنقده له في قوله بأن الميم في (دُلامِص) زائدة وأنه على وزن فُعَامِل ؛ لأنه في معنى دُلاص ، وذهب إلى أن الميم في دلامص أصل [1] ، وكذا نقده في قوله بأن الألف في (حاحيت) و (عاعيت) منقلبة عن الياء وأن أصلها حيحيت وعيعيت ، وذهب إلى أن الألف منهما منقلبة عن الواو [2] . وكذا خطأه في قوله بوجوب إبدال الواو الأولى همزة في (وُوْىً) وأصله وَوْى من وَأَيْتُ فإذا خفف الهمزة أصبح : وُوْىً ؛ لاجتماع واوين في أول الكلمة ، فيقال: أُوْىً، ورأى بأنه جائز وليس بواجب ؛ لأن الواو الثانية عارضة . [3]

---

(١) انظر : المنصف ١/١٥١-١٥٢ والكتاب ٤/٣٢٥ والدُلامِص : البراق، يقال : ذهب دلامص، أي لماع. انظر : القاموس المحيط ١/٦٢٠ فصل الدال .

(٢) انظر : المنصف ٢/١٧٠ .

(٣) انظر : المنصف ١/٢١٨ والكتاب ٢/٣٥٦ وانظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم ص ٤٤٩-٤٥٠ ، ٤٠٩-٤١١.

وكذا نقد المازني الأخفش الأوسط ، فقد كان الأخفش – في مسائل التمـرين – يجيـز البناء على أي مثال سألته ، سواء أكان من أمثلة العرب أم لم يكن من أمثلتهم ، ويقول : " إنما سألتني أن أمثل لك ، فمسألتك ليست بخطأ ، وتمثيلي عليها صواب " ، وقال أيضاً: " فإن أبى خصمك فقل له : فلو قيل كيف كان يقال ؟ فإنه لا يجد بداً من الرجوع إليـك " . فرفض أبو عثمان مذهب أبي الحسن ؛ لأنه كان يذهب إلى أن ما قيس على كلام العـرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم ، فكيـف تجعـل مثالاً من كلام قول ليس له في أمثلتهم معنى " . (١)

ولما ظهر كتاب سيبويه المتوفى ١٨٠ هـ – الذي يعد أقدم كتاب وصل إلينا مشـتملاً على أبواب التصريف ، جامعاً بين دفتيه أبواب الإعراب والتصريف كافـة ، فقـد شـغل التصريف القسم الأكبر من الجزء الثالث والرابع من الكتاب – تناولـه العلمـاء بالشـرح والتحليل، وقامت حوله مجموعة من الدراسات النقدية ، كان من أبرزها ما قام بـه أبـو العباس المبرد ٢٨٥ هـ من رصد للمؤاخذات والنقدات ، ووضع ذلك فـي كتـاب سـماه بمسائل الغلط ، غلط فيه سيبويه في كثير من المسائل والمواضع ، وقد أثار هذا الكتـاب حفيظة الكثيرين من محبي سيبويه ومتابعيه ومجليه ومحترميه ، فتناولوا كتـاب المبـرد بالنقد والتعقيب والتحليل والتفنيد ، فألف ابن ولاد ٣٣٢ هـ كتاب الانتصار ، وألف ابـن درستويه ٣٤٧ هـ كتاب النصرة لسيبويه على جماعة النحويين .

وهكذا بدأ العلماء ينظرون بشيء من الروية للأقوال والنصـوص ، واضـعين فـي الاعتبار أن كل كلام يؤخذ منه ويرد ، وليس هذا عيباً أو نقصاً في قائله ، فظهـر للسـيرافي ٣٦٨هـ بعض النقدات والمؤاخذات على سيبويه في شرحه للكتاب ، كنقده لسيبويه في قوله في النسب إلى امرئ القيس : لا يجوز إلا إمْرَئِيّ ، وأما مَرَئِيّ فشاذ ، فقال فيه السـيرافي : " ولكنه أتى به هو على القياس ، والمعروف في كلام العرب : مَرَئِيّ " . (٢)

(١) انظر : المنصف ١/١٨٠-١٨٣ ومناهج الصرفيين ٤١٠ .

(٢) شرح السيرافي ١١٩/٤ .

ثم جاء فارس زمانه وعلامة عصره أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ صاحب الرأي والعقل، فكانت له نقدات ومؤاخذات وتعقيبات واستدراكات صرفية على جل السابقين الأفذاذ سواء أكانوا كوفيين أم بصريين ، فقد روي أن الكسائي والفراء كانا يقولان في الوقف على ضمير المفردة الغائبة في نحن جئناك بها : نحن جئناك بهْ ، بطرح حركة الهاء على الباء وحذف الألف ، وهذا عند أبي علي : " ليس بالمتسع في الاستعمال ولا المتجه في القياس ، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلبة ... ومما يبعد ما حكاه أبو عثمان عنهم حذفهم الألف من علامة الضمير ، والألف لا تحذف في الوقف كما تحذف الياء والواو ". (١)

وأما البصريون فقد كانت كتبهم المورد الذي نهل منه أبو علي وعَلّ ، وهو الذي قرر أصولهم حتى أصبح رأس مدرسة القياس ، غير أن أخذه عنهم مباحث التصريف ومقاييسه لم يقف مانعاً له من مخالفة أشياخهم فيما لم يقتنع به من آرائهم ، كمخالفته للخليل في فُعْل من (وَأَيْت) : (وَوْى) ، إذا خفف الهمزة قال : أَوْىَ ، وكان الخليل يرى أن إبدال الواو الأولى فيه همزة واجب ؛ لئلا يلتقي واوان في أول الكلمة ، فخالفه أبو علي في هذا بأن الإبدال ليس بواجب ؛ لأن الواو الثانية عارضة غير لازمة ، (٢) وهو مسبوق في هذا بالمازني كما سبق ذكره.

وكذا استدراكاته على سيبويه في مثال " فِعْلان " صفة ، فقد ذكر سيبويه أن هذا البناء يكون اسماً ولم يرو أنه جاء صفة ، فقال أبو علي في قولهم : عِلْيان : " وهي كلمة قد شذت عن أبنية الكتاب ، لأنهم قالوا : ناقة عِلْيان ، أي طويلة جسيمة ، ولها معان أخرى فيها صفة " . (٣)

---

(١) الحجة ١/١٣٩-١٤٠ ، وكذا نقد الفراء في مذهبه أن المأتي من العين على وزن مَفْعِل (بكسر العين). انظر: معاني القرآن ٢/١٤٩ ، ٣/٢٨٢ والمسائل البغداديات ١٢١، وكذا نقد الفراء في أصل البرية ، انظر : معاني القرآن ٣/٢٨٢ والحجة ٦/٤٢٨ ، وكذا نقد الفراء في أصل (سابة) انظر : المسائل الحلبيات ٣٣٥ ومناهج الصرفيين ٤١١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٣٥٦ والمسائل البغداديات ٩١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٣٢٢ والمسائل الشيرازيات ١/١٤٠ .

وكذا استدرك على سيبويه بناء يَفَنْعَل لقولهم في أبنيم يبنيم وسيبويه لم يذكره إلا بالهمزة أفنعل ، وكذلك "كَنُبْنُب" في البيت الذي أنشده أبو زيد لجرية بن الأشيم:

فإذا سمعتَ بأنني قد بعتُه بوصال غانية فقل : كَنُبْنُب

هو من فوائت سيبويه عند أبي علي ، وإن كانت العين قد تكررت فيه ثلاث مرات ، ولا نظير له . انظر: الحجة ١/٣٣٠ ومناهج الصرفيين ٤١٤ .

وكذا غلط المبرد في نفيه بناء (دُرِّىْءٌ) في قراءة حمزة : " كوكب دُرِّىْءٌ "[1] ، وقال بأنه ليس من أبنية كلام العرب ، فدفع أبوعليّ كلامه ، واحتج لذلك بما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب أن العرب قالوا : المُرِّيق على فُعِّيل ، وقالوا : كوكب دُرِّىْءٌ هو صفة . [2]

وكذا كان له على أبي إسحاق الزجاج صولات وجولات يعي الكلم عن حصرها ، سطرها في كتابه الإغفال . [3]

وما كاد القرن الثالث الهجري يوشك على الزوال حتى ختم بالتلميذ النجيب ، حامل علم أبي علي وحصنه الحصين، الذي فاق أقرانه وبذ معاصريه أبي الفتح بن جني ٣٩٢هـ، فلم يأل جهداً في متابعة السابقين ونقدهم ، فكانت له نقدات صرفية على السابقين حتى إنه أفرد باباً في الخصائص سماه بـ : سقطات العلماء ، والأمثلة على نقده الصرفي كثيرة جداً كثيرة ، اكتفى منها بذكر نموذج مع أبي العباس ثعلب للإيناس ، فقد ذكر أبو الفتح قوله : " وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى في قولهم : أُسْتُفَّة الباب إلى أنها من قولهم : استكف أى اجتمع ، وهذا أمر في غاية الشناعة ، وذلك أن أُسْتُفَّة : أُفْعُلَة ، والسين فيها فاء ، وتركيبه من (س ك ف) ، وأما استكف فسينه زائدة ، لأنه إستفعل ، وتركيبه (ك ف ف) ، فأين هذان الأصلان حتى يجمعا ويداني من شملهما ". [4]

وكذا قوله : " وذهب أحمد أيضاً في (تَنُّور) إلى أنه تَفْعُول من النار ، – ونعوذ بالله من عدم التوفيق ، هذا على سداد هذا الرجل وتمييزه من أكثر أصحابه – ولو كان تفعولاً من النار لوجب أن يقال فيه : (تَنْوُوْر) ، كما أسأله لو بنيته من القول لكان تَقْوُولا : ومن العود : تَعْوُوداً . وهذا في نهاية الوضوح وإنما (تَنُّور) فَعُّول من لفظ : تَنَّر ، وهو أصل لم يستعمل إلا في هذا الحرف ". [5]

---

(١) انظر : السبعة ٤٥٦ .

(٢) انظر : الإغفال ص ١١٤٤ – ١١٤٥ والكتاب ٣٢٦/٢ ومناهج الصرفيين ٤١٤ .

(٣) وانظر ذلك في : الحجة ١٩٨/١ وسر الصناعة ١٢٣/١ والمنصف ٢٣٠/١ – ٣٠٩ .

(٤) الخصائص ٣٨٧/٣ .

(٥) انظر : الخصائص ٣٨٨/٣ .

وهكذا بدأ النقد الصرفي ينمو عوده ، ويشتد ساعده شيئاً فشيئاً ، حتى بلغ أشده في القرنين السادس والسابع الهجريين ، فوجدنا النقد يحتدم ويزدهر بين صاحب المتن (المصنف) وبين الشارح والحاشية عليه ، فكان لأكثر الشراح نقدات على أصحاب المتون، وجدنا ابن يعيش ٦٤٣هـ له نقدات على الزمخشري في شرحه على المفصل ، فقد ذهب جار الله في مفصله إلى أن التاء في (تَوَلَّج) زائدة زيادة مطردة ، فوزنها تَفْعَل ، فنقده ابن يعيش بقوله : "وليس الأمر فيها عندي كذلك ؛ لأن (تَفْعَل) معدوم في الأسماء ، و(فَوْعَل) كثير ، والعمل إنما هو على الكثير" [١] .وغير هذا كثير وكثير .

ثم رأينا الأستاذ أبا على الشلوبين ٦٤٥ هـ له نقدات صرفية على الجزولي في شرحه على المقدمة الجزولية كنقده له في التصغير : " وقوله أو ألف أفعال جمعا مثاله أنيعام تصغير أنعام ، ولو أمسك من قوله جمعا لأصاب ". [٢]

ولما ألف ابن الحاجب ٦٤٦ هـ الشافية في الصرف قامت حولها الشروح والحواشي، وكان في ثناياها كثير من أوجه النقد ، يأتي في مقدمة الشراح والنقاد نجم الأئمة الرضي ٦٧٨ هـ [٣] ، وكذا ركن الدين الاستراباذي في شرحه ، وقد أبرز ذلك محقق شرحه د/ عبد المقصود محمد في الجزء الأول من تحقيقه . [٤]

وكان للجاربردي نقدات صرفية على المصنف وعلى غيره أيضاً في شرحه على الشافية[٥] .

---

(١) شرح المفصل ١٥٨/٩ ، وانظر : ١٤٠/٦-١٤١ ، ٤٣/١٠-٤٤ .

(٢) شرحه على المقدمة الجزولية ١٠١٧/٣ .

(٣) انظر : شرح الرضى ٢/١ ، ٩٦ ، ٢٧١/٢ ، ٣٢٤ ، وغيرها كثير وكثير .

(٤) انظر : مقدمة شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ١٠٥/١ – ١٠٧ .

(٥) انظر : شرح الجاربردي ٩-١٠ ، ١٦ ، ١٦٢ ، ٢٦١ .

وسوف يظهر موقف شراح الشافية من المصنف من خلال دراستي لموقف اليزدي من ابن الحاجب في معالجتي للمسائل .

وأما صاحبنا اليزدي فهو لا يقل شأواً عن شراح الشافية ، فله اعتراضات واستدراكات وتعقيبات على الصرفيين ، وعلى المصنف خاصة في شرحه علـــى الشـــافية ، فنزعتـــه العلمية التحقيقية هي التي قادته إلى النظر والاعتراض فـــي بعـــض آراء ابـــن الحاجـــب وحدوده وأدلته وتعليلاته وتمثيلاته ، وقد كانت نقداته متنوعة بحسب ما يقتضيه المقـــام كنقد في الحدود والمصطلحات ، ونقد في الأحكام ، ونقد في الأمور الإجرائيـــة والقواعـــد الصرفية ، ونقد في الاستدلال والتعليل والتوجيه ، ونقد في التعبير والتمثيل ، ونقـــد فـــي الترتيب والاستقصاء . وهذا النقد العلمي المبني على أصول ثابتة وقواعد محكمة ينطلـــق منها ، يحتاج إلى إبراز وإظهار ودراسة ومناقشة ؛ لبيان مكانته ومدى ملاءمته ، والحكم بموضوعيته ، وهو ما يحاول هذا البحث إبرازه .

الفصل الأول

نقـــد اليـــزدي لابـــن الحاجـــب

في شرحه على الشافية

وقد جاء في أربعة مباحث :

- المبحث الأول :النقد في الحدود والعبارات.
- المبحث الثاني : النقد في الاستدلال والتمثيل .
- المبحث الثالث: النقد في الأمور الإجرائية والأحكام الصرفية .
- المبحث الرابع :النقد فى الاستقصاء والترتيب .

المبحث الأول

النقد في الحدود والعبارات

وفيه مطلبان :

- الأول : النقد في الحدود والتعريفات
- الثاني : النقد في العبارات

المطلب الأول :النقد في الحدود والتعريفات

المسألة الأولى : حد التصريف [1]

قال ابن الحاجب :

" التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب [2] " .

قال الخضر اليزدى :

" قال المصنف في شرحه [3] وبعض شارحي كتابه هذا أيضا [4] : إنما قال أحوال أبنية الكلم ، ولم يقل أبنية الكلم ، كما قال بعضهم [5] ؛ لئلا يرد عليه أحكام الوقف ، وبعض أحكام الإدغام ، وبعض أحكام التقاء الساكنين ، فإنها من التصريف ، وليست راجعة إلي أبنية الكلم ؛ بل هي أحوال أبنية الكلم ، فلو قال : يعرف بها أبنية الكلم لخرج ما ذكرناه عن الحد . وفيه نظر ؛ لأن معرفة الأبنية ومعرفة أحوالها كلتيهما تكونان مقصودتين في علم التصريف ؛ إذ علم التصريف ليس منحصراً علي معرفة أحوال الأبنية حتى إذا ذكرت الأحوال فقط يتم الحد ، بل معرفة نفس الأبنية أيضا من التصريف ... فثبت أن قوله أحوال "أبنية الكلم " ليس بشامل أيضا ؛ لخروج أكثر أبواب التصريف عن

---

(١) انظر المسألة في : شرح الرضي علي الشافية ١/١-٧ ، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ١/١٦٦-١٧١ وشرح الجار بردي ٨-١٢ وشرح نقرة كار ٤-٥٨ ، والمناهج الكافية في شرح الشافية للأنصاري ١٣١.

(٢) شافية ابن الحاجب ٥-٦ .

(٣) شرح المصنف علي الشافية ١/أ.

(٤) انظر : شرح السيد ركن الدين /١٦٦-١٦٧ وشرح الجار بردي ٩-١٠ .

(٥) هذا الذي قاله بعضهم ارتضاه ابن مالك في التسهيل ٢٩٠ ، والرضي في شرحه علي الشافية ١/٧ وذكر أنه ما عليه المتأخرون .

الحد ، كما تري ، ويشهد علي ارتكابه هذا الخطأ قوله : " بعض أحكام الإدغام ، وبعض أحكام التقاء الساكنين " ؛ لأنه يعلم من كون البعض راجعاً إلي الأحوال كون البعض الآخر راجعاً إلي الأبنية ، إذ لو لم يكن راجعاً إليه لكان إما راجعاً إلي الأحوال هو فاسد ؛ لاستلزام كون البعض غير البعض ؛ لأنه حينئذ يكون الكل ، أو راجعاً إلي شيء غير الأحوال والأبنية ، وهو أيضا فاسد ؛ لانحصار علم الصرف علي ما هو راجع إلي معرفة نفس الأبنية ، وما هو راجع إلي معرفة أحوالها ، وأيضا دخول البعض مطلقاً يستلزم خروج البعض مطلقاً ، سواء كان راجعاً إلي أحد الأمرين أو إلي شيء غيرهما، وعلي كل تقدير يكون الحد مختلاً [1] ".

الدراسة :

حد ابن الحاجب التصريف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ، وعني بالأصول : القوانين الكلية المنطبقة علي الجزئيات كقولهم مثلا :" كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها[2]. والمراد بأحوال أبنية الكلم : أحوال تلحق الكلمة كصيغ المصدر، والمضي ، والاستقبال ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والتصغير ، والنسب، والإمالة ، والوقف ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، والإدغام ، والإبدال ، والقلب، والإعلال ، إلي غير ذلك [3] ، وإنما قال المصنف علم بأحوال أبنية الكلم ولم يقل أبنية الكلم – كما ارتضاه غيره – [4] ؛ لئلا يرد عليه أحكام الوقف ، وبعض أحكام الإدغام، وبعض أحكام التقاء الساكنين ، فإنها من التصريف ، وليست راجعة إلي أبنية الكلم بل هي أحوال أبنية الكلم ، فلو قال يعرف بها أبنية الكلم لخرج هذا عن الحد ، وينبغي في الحد أن يكون جامعاً شاملاً [5] .

---

(١) شرح اليزدى ١/١٢٥-١٢٦ .

(٢) شرح الرضي ١/١-٢ وشرح الجار بردي ١٢ .

(٣) انظر : المناهج الكافية للأنصاري ١٣١ .

(٤) ابن مالك كما في التسهيل ٢٩٠ والرضي كما في شرحه ١/٧ .

(٥) انظر : شرح ركن الدين ١-١٦٦-١٦٧ والجار بردي ٩-١٠ .

وقد نقده اليزدى في ذلك ، لأن قوله أحوال أبنية الكلم ليس بشامل أيضا ؛ لخروج أكثر أبواب التصريف من الحد ، وقد استقى هذا من تعليل المصنف لهذا القول بدخول بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين كالتقائه في كلمتين ؛ لأن قوله : "بعض " يعلم منه كون البعض راجعاً إلي الأحوال ، وكون البعض راجعاً إلي الأبنية ؛ لأن دخول البعض يستلزم خروج البعض مطلقاً ، بل أورد عليه بعض الشارحين في تعليل المصنف بأنه ينبغي أن يقال بعض أحكام الوقف أيضا ؛ لأن بعضها راجع إلي أبنية الكلم أيضا وهو الوقف بتضعيف الآخر نحو جعفر [1] .

وقد أجيب عن هذا بأن تغير البنية في الوقف بتضعيف الآخر إنما حصل من الإدغام لا من الوقف ، وقد ذكر أن الإدغام قد يكون راجعاً إلي الأبنية ، فعلم أن الوقف من الأحوال مطلقاً [2] .

ولم يكن اليزدى وحده الذي وقف عند قول المصنف في حد التصريف أحوال أبنية الكلم ، بل تعددت نظرة شراح الشافية ، ووقفوا أمامه أيضا ما بين مؤيد ومعارض .

فبعضهم أيد المصنف في هذا ، وذب عنه اعتراضات المعترضين كالنيسابوري ، ونقرة كار ، وابن جماعة ، والشيخ زكريا الأنصاري [3] ، ورأوا أن التصريف يبحث في الأحوال لا في الأبنية نفسها ، بل عللوا قول المصنف : أحوال أبنية الكلم بأن تلك الأصول لا تفيد معرفة أبنية الكلم نفسها من حيث هي أبنية ، وإنما تفيد معرفتها من حيث هيئاتها واعتباراتها اللاحقة بها ، كصيغ المضي ، والاستقبال ، والأمر ، وغيرها كالإمالة ، وتخفيف الهمزة ، وما شاكلهما ، ولهذا سمي تصريفا ، فإنه في اللغة : التغيير ، والتصريفي يصرف الأبنية من حال إلي حال بحسب ما يوجبه الغرض ، لا من حيث هي أبنية مخصوصة جزئية، بل هي أعم من ذلك [4] .

---

(١) هو ركن الدين في شرحه ١٦٧/١ والجار بردي ص ١٠ .

(٢) المجيب هو ابن جماعة انظر : حاشيته علي الجار بردي ص ١٠ .

(٣) انظر : شرح النيسابوري علي الشافية ٧/١ وشرح نقرة كار صـ ٥ وحاشية ابن جماعة علي الجاربردي صـ١١ والمناهج الكافية ١٣١ .

(٤) شرح النيسابوري ٧/١ .

بل اعتذروا عنه في أن قوله : أحوال أبنية الكلم من باب إضافة العام إلي الخاص ، إذ الأحوال أمر عام ، والأبنية أمر خاص ، والتصريف يطلب الأمر العام ، علي أن يكون معنى قوله : أحوال أبنية الكلم علي هذا التقدير : أحوال من أبنية الكلم ، كما تقول : شجر أراك أي شجر من أراك [1] .

لكن القول بالإضافة مشكل علي كل حال ؛ لأنك إذا جعلت الإضافة فيه بيانية دخل فيه الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان والآلة ، والمصغر والمنسوب والجمع ، وخرج منه الأصول التي تعرف بها أحوال الأبنية كالأصول التي يعرف بها الابتداء، والإمالة ، وتخفيف الهمزة ، والإعلال والإبدال والحذف وبعض الإدغام –وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض– نحو مَدَ وامتَدّ ، وشَدّ واشتَدّ ، وبعض التقاء الساكنين –وهو ما إذا كان الساكنان في كلمة نحو : قُلْ وبِعْ ، وخرج منه الأصول التي يعرف بها الإدغام في كلمتين نحو: ومنهم من يقول ، ومنهم من ينظر ، والتي يعرف بها التقاء الساكنين في كلمتين نحو : ادخل السوق ،واشتر الكتاب. وإن جعلت الإضافة علي معني اللام خرج من الحد النوع الأول والثالث [2] .

وبعضهم اعترض المصنف في هذا ورأى أن التعريف غير شامل لأبواب التصريف كاليزدى ، لكنه مسبوق في هذا بالرضي ، وركن الدين ،والجاربردي [3] ، فقد اتحدوا في نقدهم تعريف المصنف ، وإن اختلفوا في مباحث التصريف بينهم ، فاليزدي ،وركن الدين ،والجاربردي : يرون أن التصريف يبحث في الأبنية وأحوالها ؛ لأنهم عرفوا الأبنية بأنها أوزان الكلم التي تكون لها قبل أن يعمل بها ما يقتضيه القياس التصريفي وبعده إن اقتضي القياس التصريفي تغيرها عن الأوزان التي كانت لها من الأصل، وعرفوا الأحوال بأنها العوارض التي تلحق هذه الأوزان من التصغير ، والنسب،

---

(١) انظر : حاشية ابن جماعة ص ١١-١٢.

(٢) انظر : حاشية تحقيق شرح الرضي ٤/١ .

(٣) انظر : شرح الرضي ٤/١-٥ وشرح ركن الدين ١٦٩/١ والجار بردي ٩-١٠ .

والجمع ، والإمالة ، والوقف ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، والابتداء بالساكن ، والقلب ، والإبدال ، والحذف ، والإدغام ، إلي غير ذلك [1] .

أما الرضي فرأى أن التصريف يبحث في الأبنية والأحوال ، وفي غير ذلك ، فالأبنية – عنده – وزن الكلمة ، وصيغتها ، وهيئتها ، التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة ، وحركاتها المعينة وسكونها ، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه ، فـ"رجل" مثلاً علي هيئة وصفه يشاركه فيها "عضد" وهي كونه علي ثلاثة : أولها مفتوح ، وثانيها مضموم ، وإنما قال يمكن أن يشاركها ؛ لأنه ربما لا يشاركها في الوجود كالحبك – بكسر الحاء وضم الباء – فإنه لم يأت له نظير ...

والأحوال عنده ما يكون لحروفها من أصالة وزيادة ، وحذف وصحة ، وإعلال ، وإدغام ، وإمالة ، وغير الأبنية والأحوال كالوقف ، والتقاء الساكنين في كلمتين ، والإدغام فيهما [2] .

فالخلاف بين المعترضين في مباحث الوقف والتقاء الساكنين والإدغام فيهما ، فاليزدى وركن الدين والجار بردي أدخلوها ضمن الأحوال ، أما الرضي فاعتبرها قسماً أصيلاً بنفسه ؛ لأنها ليست بأحوال ولا أبنية، وهو خلاف اصطلاحي لا أثر له في هذه الأبواب وأحكامها .

وأرى أن تعريف ابن الحاجب لم يكن جامعاً شاملاً ، وأن نقد اليزدى له وجاهته ، وكان يغني المصنف عن ذلك لو أضاف إلي تعريفه ذكر الأبنية وأحوالها فقال : التصريف علم بأبنية الكلمة وأحوالها ... لكان أسد وأصوب [3] .

المسألة الثانية : في حد التصريف [4]

قال الخضر اليزدى :

" ...اعلم أن الإشكال وارد علي حده مع قطع النظر عما ذكرنا من النظر ؛ لأنه قال : إنما قلنا : التي ليس بإعراب ؛ ليخرج علم النحو عن حد علم التصريف [5] ، وهو

---

(١) انظر : شرح ركن الدين ١٦٨/١-١٦٩ وشرح الجار بردي ١١ .

(٢) انظر : شرح الرضي ٥/١ .

(٣) صاحب هذه الإضافة ركن الدين في شرحه ١٧١/١ .

(٤) انظر المسألة في : شرح الرضي ٥/١-٦ وشرح ركن الدين ١٦٩/١ وشرح الجار بردي صـ١٠ وشرح نفرة كار صـ٤ والمناهج الكافية في شرح الشافية ١٣١ .

(٥) شرح المصنف علي الشافية ١/أ .

لا يخرج عن حده بحال ؛ لأن قوله : " التي ليست بإعراب " يدل علي أن كل حال هي من جهة الإعراب خارجة عن حده ، وعلم النحو ليس بمنحصر في الإعراب ، بل مباحث البناء أيضا من جملته ، فيدخل في حده كل بحث هو من جهة البناء ، فثبت أنه دخل في حده بعض علم النحو ، وهو عنده مغاير لعلم التصريف ، فلا يكون حده مانعاً [1] " .

الدراسة :

سبق القول إن المصنف حد التصريف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، وإنما قيد الأحوال بالتي ليست بإعراب ليخرج عنه النحو ؛ لأنه علم بأصول يعرف بها الإعراب .

وقد نقده اليزدى في ذلك ، ووصف الحد بأنه غير مانع ؛ لأنه احترز بقوله : ليست بإعراب ؛ ليخرج علم النحو عن حد علم التصريف ، وهو لا يخرج عن حده بهذا ؛ لأن علم النحو ليس منحصراً في الإعراب ، بل يشمل مباحث الإعراب ومباحث البناء ، فإنه وإن كان احترز عن علم النحو بقوله : ليس بإعراب ، لكنه دخل في الحد من جهة مباحث البناء ، فلا يكون حده مانعاً ؛ لدخول بعض مباحث النحو الذي فر منه في حده بهذا .

وكأن اليزدي بهذا النقد يسير في فلك ما عليه سيبويه والمتقدمون من عدم التمييز بين علمي النحو والصرف ، فقد ذكروا مباحث العلمين بلا فصل أو تمييز وسموهما معاً علم النحو ، ويعرف علي هذه الطريقة بأنه علم يعرف به أحكام الكلمة العربية إفراداً وتركيباً ، أو بأنه العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلي معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها ، والتصريف علي ما حكي عنهم هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب علي وزن ما بنته ، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضه قياس كلامهم [2] ، ويخالف بذلك ابن الحاجب الذي يرى الفصل والتمييز بين النحو والصرف ، وهذا ما عليه المتأخرون ، فالنحو عندهم علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء ، أما التصريف فعلم بأبنية الكلمة وبما يكون لحروفها من أصالة

(١) شرح اليزدي علي الشافية ١/١٢٧ .

(٢) انظر هذا التعريف في : التكملة لأبي علي الفارسي ١٨١، ١٨٢ والحديث عن طريقة المتقدمين في شرح العلامة الرضي وتحقيقه ١/١-٦ .

وزيادة وحذف وإعلال وإدغام وإمالة ، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك [1] ، لكن ابن الحاجب وقع في حده فيما فر منه ؛ لأنه أراد الفصل بين العلمين ، فاحترز عن النحو في حد التصريف بقوله ليس بإعراب ، فلم يسلم له ذلك ؛ لأن النحو – كما نقد اليزدى – لا يقتصر علي مباحث الإعراب ، بل يدخل في جملته مباحث البناء ، فوقع المصنف فيما قصد الاحتراز عنه .

ولم يكن صاحبنا اليزدي بدعا في ذلك فقد سبقه إليه الرضي وركن الدين ، أما الرضي فرأى أنه غير محتاج إلي هذا القيد ؛ لأن بناء الكلمة لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة ، والإعراب طارئ علي آخر حروف الكلمة فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه، وإن دخل فاحتاج إلي الاحتراز فكذا البناء ، فهلا احترز عنه أيضا [2] ، والرضي متأثر في قوله إن الإعراب ليس من أحوال بناء الكلمة بابن جني وابن يعيش [3] ، أما ابن الحاجب فقيد أحوال الأبنية بليست بإعراب؛ لأنه يرى أنه حال من أحوال بنية الكلمة، وهو في هذا متابع لأبي علي الفارسي [4] .

وأما ركن الدين فقد سبق اليزدى إلي هذا الاعتراض بأن الحد غير مانع ؛ لشموله بعض أقسام النحو وهو البناء ككون النكرة المفردة مبنية مع (لا) علي الفتح، نحو (لا رجل) ، وككون المنادى المفرد المعرفة مبنياً علي الضم ، نحو يا زيد [5] ، وكون (قبل وبعد) وغيرهما من الجهات الست مبنياً علي الضم عند قطعها عن الإضافة ونية الإضافة نحو : " من قبل ومن بعد " .

ويمكن أن يجاب عما ذكره اليزدي وسابقاه بأن المصنف أراد بالإعراب في التعريف علم النحو بجميع أقسامه ، من باب إطلاق الجزء والمراد به الكل ، فكأنه خرج بقوله : ليست بإعراب علم النحو بقسميه، أي : بحث المعربات والمبنيات ، كما يقال : هذا كتاب إعراب القرآن مثلاً ، وإن كان مشتملاً علي ذكر البناء والإعراب ، ويشهد لذلك قول

---

(١) انظر تعريف المتأخرين : في شرح الرضى وتحقيقه ٦/١، ٧.

(٢) انظر : شرح الرضي ٥/١ .

(٣) انظر : المنصف ٤/١ وشرح الملوكي ١٨ .

(٤) انظر : التكملة ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٥) انظر : شرح ركن الدين ١٦٩/١ .

المصنف في أول الكتاب : أن الحق بمقدمتي في الإعـراب ... ويقصـد بمقدمتـه فـي الإعراب الكافية التي اشتملت علي مسائل النحو وأبوابه ، فيندفع اعتراضهم بأنـه غيـر مانع لدخول المبنيات فيه ، بل نقل عن المتقدمين ومنهم سيبويه ما يوافقه ... وهو ظاهر عبارة المصنف [1] .

فيكون قوله التي ليست بإعراب من باب التغليب لا الحصر ، أي علم الإعراب الشـامل للبناء تغليبا [2] ، لكن علي الرغم من كل هذا فإنني لا أجد بدا من ترجيح نقـد اليـزدى ؛ لأن تنزيل لفظة الإعراب منزلة لفظ النحو غير سديد ؛ لأن هذا الإطـلاق فيـه تجـوز ، والتجوز في الحدود غير جائز [3] ، ولو أضاف المصنف إلى حده : ليسـت بـإعراب ولا بناء [4] لكان أسد وأصوب ، ولكان الحد جامعاً مانعا.

المطلب الثاني :النقد في العبارات

المسألة الأولى : " أسطاع " بين سيبويه والفراء [5]

قال ابن الحاجب :

" والسين اطردت في استفعل ، وشذت في "أسطاع" ، قـال سـيبويه [6] " هـو أطـاع ، فمضارعه يسطيع بالضم ، وقال الفراء [7] : " الشاذ الهمزة وحذف التـاء ، فمضـارعه بالفتح [8] " .

---

(١) انظر : شرح الجار بردي ص ٩ وحاشية ابن جماعة عليه ص ٩ .

(٢) انظر : المناهج الكافية في شرح الشافية ١٣١ .

(٣) انظر : شرح اليزدى ١٢٨/١ .

(٤) صاحب هذه الإضافة ركن الدين الاسترابازي في شرحه ١٧١/١ .

(٥) انظر المسألة في : الكتاب ١/ ٢٥، ٢٨٥/٤ ،٤٨٣ وسر الصناعة ١٩٩١/١ وشـرح المفصـل ٦/١٠ وشرح الملوكي ٢٠٧ والارتشاف ١٠٦/١ واللسان (ط وع) والمغني في تصريف الأفعال ٩٤.

(٦) انظر : الكتاب ٢٥/١، ٤ /٢٨٥، ٤٨٣ والممتع ١٥٢/١ .

(٧) انظر مذهب الفراء في : سر الصناعة ٢٠٠/١ وشرح الملوكي ٢٠٨ والممتع ١٥٢/١،ولمأقف عليه في معاني القرآن.

(٨) شافية ابن الحاجب ٧٦- ٧٧.

قال الخضر اليزدي :

"واعلم أيضا أنه لو قال المصنف : قال الفراء " الشاذ فتح الهمزة وقطعها لكان أولى[1]"

الدراسة :

تطرد زيادة السين في الاستفعال وما يشتق منه من فعل واسم ، وسمع زيادتها في قولهم : أسطاع – بفتح الهمزة وسكون السين- ، وهذه اللفظة أصل مسألة خلافية مشهورة ، مدار النقاش فيها بين ثلاثة من الأعلام : سيبويه ، والمبرد ، والفراء ، ولم يذكر المصنف ولا اليزدي المبرد . أما سيبويه فيرى أن السين فيها عوض عن ذهاب حركة العين منها ، وذلك أن أصلها : " أطوع " نقلت حركة الواو " الفتحة " إلي الطاء ، فصار " أطوع " ، ثم قلبت الواو ألفا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ ، ثم زيدت السين عوضاً عن ذهاب الحركة من العين – وهي الواو – إلي ما قبلها [2] .

وقد رجح اليزدي مذهب سيبويه ، فقال : " والمرجح مذهب سيبويه ... " [3] ، وليس بدعا في ذلك ، فهذا ما رجحه جمهور الصرفيين [4] ، إلا المبرد [5] الذي تعقب سيبويه في ذلك ، فقال- فيما نقل عنه- : " إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب ، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا ، وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء ، فكيف تكون السين عوضا عنها ، وهذا فيه جمع بين المعوض والمعوض عنه [6].

وقد انتصر لسيبويه كثير من الصرفيين كابن ولاد ، وابن جني ، وابن يعيش ، وابن عصفور، وردوا تعقب المبرد بأن التعويض يكون من التغيير كما يكون من الحذف ، ونقل الحركة من موضع إلي موضع تغيير ، ومن كلامهم أن يعوضوا في مثل هذا وأن يدعوا العوض أيضا [7] .

---

(١) شرح اليزدي ٢/٦٦٠.

(٢) انظر : الممتع ١/١٥٢.

(٣) شرح اليزدى ٢/٦٥٨.

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ١/٢٠٠ وشرح الملوكي ٢٠٨ والممتع ١٥٢ والنكت ١/٣١ للبلد ٢/٢٧٨.

(٥) انظر : الانتصار ٢٧٠ .

(٦) انظر : الانتصار ٢٧٠ والممتع ١٥٣.

(٧) انظر : الانتصار ٢٧٠ وسر الصناعة ١/٢٠٠ وشرح الملوكي ٢٠٧ والممتع ١٥٢.

أما الفراء فيرى – فيما نسب إليه – أن أصل " أسطاع" : " استطاع " بهمزة وصل مكسورة ، فحذفت التاء ، وفتحت الهمزة ، وقطعت شذوذا ، تشبيها لها بـ "أفعل" ، وعلي هذا فزيادة السين قياسية ؛ لأن الزيادة في باب استفعل قياسية ، وهو يرى أن أصلها : استطاع بزنة استفعل ، إنما الشاذ فتح الهمزة وقطعها [1] .

وقد رد كثير من المتقدمين مذهب الفراء ، وأخذوا عليه قطع الهمزة وفتحها ، إذ كلام العرب : اسطاع ، بكسر الهمزة ، وجعلها للوصل مطرد في كلامهم [2] .

وعلى الرغم من ردود المتقدمين فإننا نجد بعض المحدثين يرجح مذهب الفراء ، ويرى أن في مذهب سيبويه تكلفاً كالدكتور عبد الفتاح الحموز الذي يقول :

" ويتراءى لي أن ما ذهب إليه الفراء أظهر ؛ لأنه لم يعهد في لغتنا تعويض الحرف من الحركة إلا في ثلاث كلمات : " أسطاع ، وأهراق وأهراح "، وهي مسألة تجعلنا نميل إلي مذهب الفراء [3] " .

وهو اجتهاد يحسب له ، إلا أن الذي يترجح عندي مذهب سيبويه ؛ لوجود النظير الذي أشار إليه د/ الحموز في نصه ، وهو: " أهراق ، وأهراح ، وأسطاع " والنظير وإن كان قليلاً، إلا أن الحمل عليه أولى من الحمل علي الشاذ – الذي يقول به الفراء– ؛ لأن النادر موافق للقياس مع قلته ، والشاذ مخالف للقياس قل أو كثر ، ولكن شذوذ زيادة السين على مذهب سيبويه كما سبق في حين أنها علي مذهب الفراء قياسية يجعل المذهبين متساويين قياساً وسماعاً [4] .

وثمرة الخلاف بين سيبويه والفراء إنما تظهر في المضارع ، فمضارعه عند سيبويه بضم الياء كمضارع : أهراق ، وعند الفراء فمضارعه بفتح الياء ؛ لأن أصله استطاع ، ثم جرى فيها ما جرى ، أما في اسمي الفاعل والمفعول فلا يظهر خلاف ؛ لأنك تقول علي المذهبين : مسطيع ، ومسطاع ، وذلك لذهاب الهمزة وحرف المضارعة [5] ، هذا خلاصة ما قيل في " اسطاع " .

---

(١) انظر مذهبه في : شرح الملوكي ٢٠٨ والممتع ١/١٥٢.

(٢) انظر : سر الصناعة ١/٢٧٠ والممتع ١/١٥٢-١٥٣.

(٣) ظاهرة التعويض في العربية ١٠٨.

(٤) انظر : منهج الكوفيين في الصرف ١/٢٣٤-٢٣٥ .

(٥) انظر : شرح اليزدي ٢/٦٦٠.

أما بالنسبة للنقد الذي وجهه اليزدي للمصنف ، فهو نقد يتعلق بالتعبير ؛ لأنهما متفقان في الحكم والترجيح ، أما التعبير فهو الذي فيه النقد ، ومراد اليزدي بالنقد أن ابن الحاجب قال في عرضه لمذهب الفراء : " وقال الفراء الشاذ فتح الهمزة وحذف التاء "، فنقده اليزدي بأنه لو قال الشاذ فتح الهمزة وقطعها لكان أولى.

وهو محق في ذلك لوجهين :

الأول: جل العلماء الذين ذكروا مذهب الفراء عرضوا له بالطريقة التي ذكرها اليزدي[1]

الثاني: ما ذكره ابن الحاجب يوهم أن الشاذ عند الفراء فتح الهمزة ، وحذف التاء ، وهذا خلاف المفهوم والمنطوق عنه ، فالشاذ عنده في محذورين ، أحدهما : فتح الهمزة الواجب كسرها ، الثاني : تصيير همزة الوصل همزة قطع ، أما حذف التاء فليس شاذا ، أما عبارة اليزدي فليس فيها إبهام ولا إيهام .

ولعل ابن الحاجب لم يذكر قطع الهمزة في ذكر الشاذ ؛ اكتفاء بقوله : فتح الهمزة ، كأن مراده أن فتح الهمزة يغني عن ذكر قطعها ؛ لأنها تفهم من سياق قوله: فتح الهمزة؛ لأنه كما هو معلوم أن الأصل في حركة همزة الوصل الكسر ، فكأنه في قوله فتح الهمزة يشير إلي القطع وإن لم يذكره ، لأن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في موضعين:أحدهما واجب ، كوجوب فتحها مع لام التعريف ؛ فراراً من الثقل وطلباً للخفة ، والثاني راجح في كلمتي " ايْمُن وايَم " ؛ طلباً للخفة أيضا [2] .

ولعله ذكر حذف التاء ليس من باب جمعها مع فتح الهمزة في الشذوذ ، بل من باب عدم وجود سبب لفتح الهمزة وقطعها إلا الشذوذ ؛ لأن" أسطاع " – عنده – كان أصلها بالتاء ، ثم حذفت التاء ، ففتحت الهمزة وقطعت ، وهذا شاذ ؛ لأن اللغة المشهورة إذا حذفت التاء بقيت الهمزة مكسورة ؛ لأنه ماض خماسي . كأن مراد ابن الحاجب أن الفراء يفتح الهمزة ويقطعها بعد حذف التاء ، مع أنه لا أثر لحذف التاء في فتح الهمزة وقطعها المسألة الثانية : قلب ألف التأنيث همزة أو حرف علة في الوقف [3]

---

(١) انظر : تخريج رأي الفراء السابق ذكره حاشية رقم (٣) صـ٦٧ .

(٢) انظر : اللباب في علل الإعراب والبناء ١٩٢/١.

(٣) انظر المسألة في : الكتاب ١٧٦/٤ والأصول في النحو ٣٧٨/٢ وسر الصناعة ٧٤/١ والمفصل ٣٤٠ وشرح الرضي ٢٨٥/٢ .

قال ابن الحاجب :

" ويوقف علي الألف في باب عصا ، ورحى باتفاق . وقلبها ، وقلب كل ألف همزة ضعيف ، وكذلك قلب ألف التأنيث في نحو حبلى همزة ، أو واوا ، أو ياء [1] " .

قال الخضر اليزدى :

" واعلم أن في عبارته نظراً ؛ لأن قوله : " قلب كل ألف " به مندوحة عن قوله أولاً : " وقلبها " ، وعن قوله في بحث "حبلى" : همزة . وكان الصواب أن يقول : وقلب كل ألف همزة ، وما للتأنيث خاصة واوا أو ياء ضعيف ؛ ليكون أخصر وأسد . وفي تخصيصهم ألف التأنيث بقلبها واوا أو ياء نظر ؛ لأنه قد جاء في : أفعى : أفْعَو ، وفيه وفي "مثنى" : " أفعِي" و"مثنِي " بالياء . هكذا مثبت في الكتاب [2] [3] " .

الدراسة :

اعلم أنه يوقف على كل منون مقصور ثلاثياً كان أو غيره بالألف باتفاق ، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، نحو : هذه عصا ورحى ومُسَمًّى ومُعَلًّى ، ورأيت عصا ، ورحى ، ومُسَمًّى ، ومُعَلًّى ، ومررت بعصا ورحي ومُسَمًّى ومُعَلًّى . لكن اختلفوا في هذه الألف : أهي ألف أصلية في الأحوال الثلاث كما قال المبرد ؟ أم أنها ألف مبدلة من التنوين في الأحوال الثلاث كما قال المازني؟ أم هي ألف مبدلة من التنوين حالة النصب ، وألف أصلية في حالتي الرفع والجر كما قال معظم الصرفيين [4] ؟ ولكل من هذه الأقوال أدلته المبثوثة في كتب التصريف [5] . ثم أشار ابن الحاجب إلى أن قلب هذه الألف ، وقلب كل ألف همزة في الوقف ، نحو : رأيت عصأ ورحئ ورجلأ ، ضعيف ؛ لأنه عدول من الأخف إلي الأثقل [6] ، وكذا قلب ألف التأنيث همزة أو واواً أو ياءً في

(١) شافية ابن الحاجب ٦٣.

(٢) انظر : الكتاب ١٨١/٤.

(٣) شرح اليزدى ٥٢٨/١.

(٤) انظر هذه الآراء في : المقتضب ٢٥٨/١ التكملة ١٩٩ والمنصف ١٥٥/١ والنكت ١١١٢/٢ والإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/٢ وشرح الرضي ٢٧٩/٢-٢٨٤ والتخمير ٢٢٨/٤-٢٣١ والارتشاف ٣٩٣/١.

(٥) انظر : التبيين ١٨٦ والهمع ٢٠١/٦ .

(٦) انظر : شرح اليزدى ٥٢٧/١ .

الوقف نحو : "حبلاْ وحبلو وحبلي " ضعيف ، وهذه بعض لغات العرب من فزارة وقيس يقلبون ألف التأنيث في الوقف ياء، فيقولون : حبلي باليـاء [1] ، وذكر الرضي أنهم يقلبون كل ألف في الآخر ياء سواء كان للتأنيث كحبلى أم لا كمثنى ، ويعلل لذلك بأن الألف خفية ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر وذلك في حالة الوصل ، أما إذا وقفت عليها فتخفى غاية الخفاء حتى تظن أنها معدومة ، فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها وهي الياء . وبعض طيئ يقلب ألف التأنيث واواً ، فيقال على لغتهم : حبلو ، ومنهم من يسوي في القلب بين الوقف والوصل ، فيقول فيهما : حبلو وحبلي ، وقد حكم المصنف على هذا كله بالضعف [2] .

وقد تناول اليزدى عبارة المصنف : " وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف ، وكذلك قلب ألف التأنيث في نحو حبلي همزة ، أو واواً ، أو ياء " بالنقد والتمحيص .

ووجه نقده من أمرين :

الأول : التكرار في قوله : وقلبها وقلب كل ألف ، وكان عليه أن يستغني بأحدهما عن الآخر؛ لأن قوله: قلب كل ألف به مندوحة عن قوله أولا : وإبدال الألف في المنصوب المنون... " .

الثاني : التكرار أيضا في قوله : وقلبها وفي قوله وقلب كل ألف همزة ، إذ كان يغني قوله : وقلب كل ألف عن قوله : وقلبها ، وعن ذكر الهمزة في قوله : وكذا قلب ألف التأنيث نحو حبلى همزة .

فرأى اليزدى أن هذا تكرار بغير فائدة ، وأن صواب العبارة – من وجهة نظره – أن يقول : وقلب كل ألف همزة ، وما للتأنيث خاصة واواً أو ياء ضعيف ؛ ليكون أخصر وأسد .

ولم يكن اليزدى بدعاً في هذا النقد ، فقد سبقه إليه الرضي وركن الدين [3] ، وكأن اليزدى متأثر في ذلك بهما .

---

(١) انظر : الكتاب ١٨١/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩ .

(٢) انظر : شرح الرضي ٢٨٦/٢.

(٣) انظر : شرح الرضي ٢٨٥/٢ وشرح ركن الدين ٥٣٥/١.

والحق مع اليزدى وسابقيه ؛ لأن لفظ " كل " في قول ابن الحاجب : وقلب كل ألف... عام يشمل الألف المبدلة من التنوين وغيره ، فكان في ذكره مندوحة عن قوله : وقلبها، والأصل في العبارة الإيجاز والاختصار مع الوفاء بالمعنى والغرض .

لكن يمكن أن يعتذر لابن الحاجب بأنه عدل إلى هذه العبارة ؛ لأنه لو اكتفى بقول: وقلب كل ألف همزة ؛ لاحتمل أن يتوهم متوهم أن المراد بالألف التي تكون ثابتة حال الوصل، وألف التنوين لم تكن ثابتة في حال الوصل ، ومنشأ ذلك التوهم استبعاد أن التنوين إذا انقلب في الوقف ألفا انقلب الألف بعد ذلك همزة ، وهو ظاهر . أو لعله أفردها بالذكر حتى لا يتوهم أنه لما ذكر أن ألف حبلى تنقلب واواً أو ياء أن ذلك مختص بهذا دون قلبها همزة، ومخرج من قوله : كل ألف ، فلذلك خصه بالذكر بعد قوله : وقلبها[1] .

لكن على الرغم من هذا الاعتذار فإني أرى الأصوب ما ذهب إليه اليزدى وسابقيه: الرضي ، وركن الدين ، من تعديل هذه العبارة ؛ لتكون أخصر وأسد مما ذكره المصنف .

المسألة الثالثة : حكم ميم الجمع إذا وليها ساكن [2]

قال ابن الحاجب :

" والأصل الكسر ، فإن خولف فلعارض ، كوجوب الضم في ميم الجمع ، ومذ [3] " .

قال الخضر اليزدى :

" وفي قوله : " ميم الجمع " نظر ؛ لما عرفت من كون الوجوب مشروطاً بعدم وقوع الميم بعد الهاء المكسورة ، فالإطلاق غير سديد [4] ".

---

(١) انظر : شرح الجار بردي ١٧٤ .

(٢) انظر المسألة في : المحتسب ١/٤٣-٤٦، وسر الصناعة ٢/٥٥٨، ٥٥٩ ، والكشف ١/٣٥-٤١ والإقناع ٢/٥٩٥، ٥٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣١، ١٣٢ وشرح الرضي ٢/٢٤٠ .

(٣) شافية ابن الحاجب ٥٨.

(٤) شرح اليزدى علي الشافية ١/٤٨٨.

الدراسة :

الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر ؛ لأن السكون في الأفعال المجزومة عوض عن الكسر الذي في الأسماء المعربة المجرورة ، فلما احتيج ههنا إلى تحريك الساكن ، كان الأولى التحريك بحركة كان السكون عوضاً عنها على سبيل المقاصة والمعاوضة ، فإن حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر ، أو اختياره مع جواز الكسر ، أو مساواة غير الكسر [1] .

وقد أشار ابن الحاجب إلى أمثلة وجوب غير الكسر ، بدأها بميم الجمع كما في قوله تعالى : " لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ " [2] ، فأصل هذه الميم الضم ، يدل عليه قراءة أهل مكة بضم هذه الميمات بواو بعدها نحو : عليكمو اليوم [3] ، وقد علل الصرفيون زيادة هذه الميم قبل الواو مع ضمير الجمع ؛ لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته، فأصل (ضربتم) مثلا: ضربتو، فدفعاً للبس زادوا الميم قبل الواو، وضموها لمناسبة الواو.

ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير ، فمنهم من يحذف الواو ؛ استثقالا لواو مضموم ما قبلها في آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ؛ لأن الاستثقال عنده خاص بالاسم المعرب ، فإذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضي لضمها ، فإذا التقت مع ساكن آخر فمفاد كلام ابن الحاجب وجوب ضمها تحريكاً لها بحركتها الأصلية ؛ لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركته الأصلية أولى من اجتلاب حركة أجنبية [4] .

وقد أخذ عليه اليزدى هذا الإطلاق في العبارة ؛ لأن ظاهرها يوهم وجوب الضم في ميم الجمع مطلقاً ، وهذا غير سديد ، بل إن وجوب ضم ميم الجمع مشروط بشروط ، كان على المصنف أن يحترز بها في عبارته .

---

(١) انظر : شرح الشافية لركن الدين ١/٥٠٠-٥٠١ والمناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري ٣٢٠.
(٢) سورة يوسف من الآية ٩٢.
(٣) انظر : شرح ركن الدين ١/٥٠٠-٥٠١ وحاشية ابن جماعة على الجار بردي ١٦٠.
(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٠ وشرح الشافية ٢/٢٤١ وشرح مراح الأرواح ١/٣٢ .

وبيان ذلك : أنه يجب لالتقاء الساكنين ضم ميم الجمع إلا في موضعين :

أحدهما : إذا وقعت الميم فيه بعد الهاء التي بعد الياء كما في " عليهم الله " ، فقد كسره بعضهم كما في قراءة أبي عمرو ، ووافقه اليزيدى والحسن البصري [1] ، وكسر الميم عندهم لمجاورة كسرة الهاء .

ثانيهما : إذا وقعت الميم بعد الهاء التي بعد الكسرة كما في قوله تعالي: "فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ "[2] ، فتكسر تبعاً لكسرة الهاء للتخفيف [3] .

وجماع هذا كله أن ميم الجمع إذا وليها ساكن ، فإن كانت بعد ضمة فالأشهر الأقيس ضمها إتباعاً، ولأن الضم حركتها الأصلية ، ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وهو في غاية القلة، ومنعه أبو علي الفارسي، وإن كانت بعد كسرة فالأشهر الأقيس كسرها إتباعا، أو علي أصل التخلص، ومنهم من يضمها تحريكاً بحركتها الأصلية؛ لأنه لما اضطر إلي تحريك الميم حركها بحركتها الأصلية، فكان أولى من حركة أجنبية [4] .

لأجل ذلك نقد اليزدى عبارة المصنف التي توهم وجوب ضم ميم الجمع مطلقاً ، مع أن الأمر مقيد بشروط ، كان علي المصنف أن يحترز بها ، أعنى : بعدم وقوع الميم بعد الهاء المكسورة المسبوقة إما بياء كـ"عليهم" أو بكسرة كـ"بهم" .

وليس اليزدى وحده الذي نقد المصنف في هذا ، بل أكثر شراح الشافية – فيما أعلم – كالرضي، وركن الدين ، والجاربردى ، وابن جماعة ، ونقرة كار ، والأنصاري[5].

كأن صواب العبارة من وجهة نظرهم أن يقال : وجوب ضم ميم الجمع غالباً ، أو : يقال: وجوب ضم ميم الجمع ما لم تقع بعد هاء مكسورة .

---

(١) أما نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر فقرءوا بضم الميم وكسر الهاء ، وهي لغة بني أسد وأهل الحرمين ووافقهم ابن محيصن . انظر : الإتحاف ١٢٤ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ٩٣.

(٣) انظر : شرح اليزدى ٤٨٨/١.

(٤) انظر : شرح الرضي علي الكافية ٤١٢/٢-٤١٣.

(٥) انظرعلي الترتيب : شرح الرضي ٢٤٠/٢-٢٤١ وشرح ركن الدين ٥٠٠/١-٥٠١ وشرح الجاربردى ١٦٠ وحاشية ابن جماعة عليه ١٦٠وشرح نقرة كار ١١٤ والمناهج الكافية ٣٢٠.

ولعل ابن الحاجب أطلقها ولم يقيدها ؛ نظراً إلي الأشهر والأعرف والأغلب ، أو إتباعا لمن ضمها في جميع أحوالها ؛ تحريكاً لها بحركتها الأصلية كما سبق [1] ، لكن هذا لا يعفيه من النقد ، ولا يسوغ له الحكم بالوجوب مطلقاً .

المسألة الرابعة : التعويض عن المحذوف في المصغر [2]

قال ابن الحاجب :

" ويجوز التعويض عن حذف الزيادة بمدة بعد الكسرة فيما ليست فيه ، كـ:" مغيليم " في "مغتلم" [3] .

قال الخضر اليزدى :

" وقوله : " عن حذف الزائد " يوهم أنه لا يجوز التعويض عن الحرف الأصلي كما في سفيريج ، وهو غير مستقيم ، وقوله : " بمدة بعد الكسرة " ليس كما ينبغي ؛ إذ معلوم من قوله قبل أن المدة لا تكون إلا بعد الكسرة ، فهذا التنكير ليس في موضعه ، ولو قال : يجوز التعويض عن المحذوف بها إن لم يكن ، لكان أسد وأخصر [4] ".

الدراسة :

الاسم إذا كان علي أكثر من أربعة أحرف أصول ولم يكن خماسياً حذفت زوائده ، حتى تصير علي أربعة أحرف نحو : مخيرج في : مستخرج ، وإن كان خماسياً كان تصغيره مستكرهاً ضعيفاً ؛ لأنه ثقيل ، وبالتصغير يزداد ثقلاً ، فإذا صغر علي ضعفه ، فالأولى حذف الخامس منه كما في جمع التكسير ، لأنه لا يزال في سهولة حتى يرتدع بالخامس ، فيحذف الذي ارتدع عنه وهو الخامس ، فيقال : سفيرج في سفرجل [5] ،

---

(١) جاء في شرح الكافية ٤١٣/٢ " وإذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم رداً إلي أصلها ".

(٢) انظر المسألة في : شرح الرضي ٢٦٤/١ وتوضيح المقاصد ٩٤/٥ وشرح الشافية لركن " حسين ٣٥٣/١-٣٥٤ والمناهج الكافية في شرح الشافية للأنصاري ٢١٣-٢١٥ وشرح الجار بردي .

(٣) شافية ابن الحاجب ٣٥.

(٤) شرح اليزدي علي الشافية ٣٣٣/١.

(٥) انظر : اللباب ١٦٣/٢ وشرح الرضي ٢٠٤/١.

وبعضهم يبقي حروفه فيقول في سفرجل : سفيرجل كما رواه الأخفش [١] ، إلا أن الوجه حذف بعض الأصول من الخماسي المجرد وبعض الزوائد التي تخل بصيغة التصغير ، ولجبر ما حذف منه جوز الصرفيون أن يعوض عن هذا المحذوف بمدة وهي ياء بعد كسرة التصغير وقبل آخر الكلمة ، فيقال : سفيريج ومطيليق في سفرجل ومنطلق ، [٢] ، وإنما كان التعويض جائزاً لا واجباً ؛ لأنه مقيد بشرط : ألا يكون قبل آخر المكبر حرف علة ، فإن كان كذلك فلا يجوز التعويض ، فلا يعوض في نحو : احرنجام ، بل يقال: "حريجيم " – بقلب الألف ياء– ، ولا يجوز التعويض ؛ لاشتغال المحل بياء مثله ، وهي المنقلبة عن ألف الكلمة [٣] .

وهذا ما أشار إليه المصنف بقوله : ليست فيه ، من قوله : " ويجوز التعويض عن حذف الزيادة بمدة بعد الكسرة فيما ليست فيه ... " .

وقد نقده اليزدى في هذه العبارة من وجهين :

الأول : أن قوله : "ويجوز التعويض عن حذف الزيادة "يوهم أنه لا يجوز التعويض عن الحرف الأصلي كما في سفيريج ، وهو غير مستقيم ؛ فالمحذوف لا يخلو من أن يكون أصلا كسفرجل : سفيريج ، بحذف اللام ، أو زائداً كمغيليم ومقيديم ، في : مغتلم ومقدَّم، حيث حذفت التاء والمكرر ، وعُوِّضَ عن المحذوف أيا كان نوعه أصليا ، أو زائداً بياء ساكنة قبل آخره ، لكن عبارة المصنف لا توحى بالتعويض عن الأصلي ، وتجعل التعويض قاصراً على الزائد [٤] .

ولعله خص المزيد بالذكر ؛ لأن حديثه في الرباعي المزيد ، وليس في الخماسي المجرد ، بدليل قوله قبل ذلك : " وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقاً غير المدة كقشيعير في مقشعر، وحريجيم في احرنجام، ويجوز التعويض عن حذف الزيادة ....".

---

(١) انظرحكاية الأخفش في : المفصل ٢٠٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٥ وشرح الرضي ٢٠٥/١.

(٢) هذا التعويض مذهب يونس والخليل . انظر : الكتاب ٤٢٦/٣، وشرح الرضي٢٦٤/١.

(٣) انظر : شرح الرضي ٢٦٤/١ وشرح ركن الدين ٣٥٤/١ وشرح الجاربردي ٩٢ .

(٤) شرح اليزدى ٣٣٣/١.

فراعى سياق الكلام ، فذكر : ويجوز التعويض عن حذف الزيادة ، مراعاة للكلام وللمقام الذي يتحدث عنه ، أو من باب أنه إذا عوض عن الزائد فالتعويض عن الحـــرف الأصلي أولى .

الثاني : في قوله : "بمدة بعد الكسرة فيما ليست فيه ". ومراده أنه لا داعي للتنكيـــر فـــي قوله: مدة ؛ لأنه معلوم من كلامه قبل ذلك أن المدة المعوض بها لا تكون إلا بعد الكسرة، فالتنكير ليس في موضعه ، ولو استعاض عنها بالضمير لذكرها فيما ســـبق ، فقـــال : " ويجوز التعويض عن المحذوف بها إن لم يكن ، لكان أولى ".

واليزدى محق في ذلك ؛ لأنه سبق لابن الحاجب أن ذكرها ، فلا داعـــي لتكـــرار ذلك بالنكرة ، لأنه يوهم أنه تختلف عن المدة التي سبق ذكرها في أول النص : " ويحذف زيادات الرباعي مطلقاً غير المدة ، ويجوز التعويض عن حذف الزيادة بمدة بعد الكسرة".

ولو استغنى عنها بالضمير لكان أسد ، إلا إذا كان مراده بالمدة الأولى المنقلبـــة ياء لوقوعها بعد كسرة التصغير كمفتاح : مفيتيح ، وبالمدة الثانية المعـــوض بهـــا عـــن حذف الزائد في مغتلم ، مع أن الأمرين وجهان لعملة واحدة ســـواء أكانـــت المبدلـــة أم المعوض بها ، كما أنه لا داعي لقوله : لا تكون إلا بعد الكسرة ؛ لأنه معلوم أن المـــدة لا تكون إلا بعد كسرة ؛ لأن ما بعد ياء التصغير مكسور في الأعم الأغلب [1] ، ولو استغنى عن كل هذا بذكر الضمير "بها" لكان أخصر وأسد .

ولعله ذكرها وأعاد ذكرها من باب البيان والوضوح والتفصيل الذي لم يذكر فيما سبق، لكن عليه أن يعرفها إما بـــ"أل" ، بقوله : ويجوز التعويض عنها بالمـــدة ، حتـــى تكون الثانية عين الأولى ، أو بالضمير ، بقوله : ويجوز التعويض عنها بها ؛ ليعود إلـــى المدة الأولى المذكورة، أما في تنكيرها فيوهم أنها غير المدة الأولى التي ذكرها في قوله: ويحذف زيادات الرباعي مطلقاً غير المدة.

---

(١) هناك مواضع مستثناة من كسر ما بعد ياء التصغير. انظرها في : اللبـــاب ١٦١/٢ شـــرح الرضـــي ١٩٤/١ وتوضيح المقاصد ٩٧/٥ .

المبحث الثاني

النقد في الاستدلال والتمثيل

وفيه مطلبان :

- الأول : النقد في الاستدلال والتعليل .
- الثاني: النقد في التمثيل .

المطلب الأول: النقد في الاستدلال والتعليل

المسألة الأولى : زنة المبدل من تاء الافتعال [1]

قال ابن الحاجب :

" ويعبر عنها بالفاء والعين واللام ، وما زاد بلام ثانية وثالثة ، ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المبدل من تاء الافتعال ، فإنه بالتاء ، وإلا المكرر للإلحاق ، أو لغيره ، فإنه بما تقدمه ... [2] ".

قال الخضر اليزدى :

قوله : " إلا المبدل " يستثنى من التعبير عن الزائد بلفظه هذه الصورة والتي بعدها . يقول : لا يعبر عن الزائد بلفظه إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الإفتعال ، نحو : اضطرب وازدجر ، فإن الطاء والدال مبدلات من التاء ، إذ أصلها : اضترب ، وازتجر ، فقلبت طاء ودالا ، لما سيأتي ، ولكن يعبر عنه بالتاء ، فلا يقال في زنة المثالين : افطعل ولا افدعل بل افتعل . واستدل علي ذلك بوجهين : أحدهما : أنهم قصدوا بيان أصل الزنة في هذا الموضع ، فلو قيل : افطعل ، لزم خلاف مقصودهم . والثاني : أن التغيير عنه بلفظه مستلزم لتكثير الأوزان في هذا الموضع ؛ إذ يجب أن يقال تارة : افطعل بالطاء ، ومرة بالظاء ، وأخرى بالدال ، إلي غير ذلك ، وهو مفضٍ إلى الاستثقال ، وهو محذور ، وكلاهما فيه ضعف . أما الأول : فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص ، إذ قد يقلبون

---

(١) انظر المسألة في : المفتاح للجرجاني ٢٨ وشرح الرضي ١٨/١ وشرح ركن الدين ١٧٥/١-١٧٦ وشرح الجاربردي ١٦ وشرح نقرة كار صـ٧ والمناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري ١٣٥ .

(٢) شافية ابن الحاجب صـ٦.

الزنة لقلب الموزون ، كما سيأتي، ولا يراعون بيان أصل الوزن . وأما الثاني : فلتخلف المعلول عن العلة ، إذ الاستثقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة : هيلّع [1] مثلا : هِفْعَل ، ويجيء هذا في أوزان كثيرة ، فتبين أن الاستثقال ليس علة لعدم التعبير ... والأصح أن يقال : الإبدال والإدغام قد يكون كل واحد منهما في الموزون دون الزنة، وقد يكون الإدغام بالعكس أيضا ، والأمر في هذا راجع إلي وجود المقتضى... [2] " .

الدراسة :

مما هو معلوم أن الزيادة إما أن تكون بتكرير حرف من أصول الكلمة ، فيضعف الحرف المقابل للحرف في الميزان ، يقال في : جلبب : فعلل ، وفي : قدس : فعل ، وإما أن تكون بحرف من حرف سألتمونيها ، فيوضع الحرف المزيد في موضعه ، ويعبر عنه بلفظه وشكله ، فيقال في : أكرم : أفعل ، وانطلق : انفعل [3] ، وهكذا .

واستثنى ابن الحاجب من ذلك صوراً لا تراعى عند الميزان ، فلا يعبر فيها عن الزائد بلفظه ، بل يجب مراعاة الأصل . من تلك الصور : المبدل من تاء الافتعال وتصاريفه، فإنه لا يعبر عن الزائد بلفظه بل بأصله ، فلا يقال في وزن اصطبر : افطعل، بل يراعى فيها الأصل ، فيقال : افتعل ؛ لأن أصلها : اصتبر ، أبدلت تاء الافتعال طاء ؛ لمناسبة فاء الافتعال " الصاد " .

واستدل المصنف علي ذلك بوجهين [4] :

أحدهما : التنبيه على الأصل ؛ لأنهم قصدوا بيان أصل الزنة في هذا الموضع ، فلو وزن على لفظه لزم خلاف مقصودهم .

ثانيهما : الخفة وعدم الاستثقال ، ومؤداه : أن التعبير عنه بلفظه يستلزم تكثير الأوزان في هذا الموضع، إذ يجب أن يقال : تارة : افطعل بالطاء ، ومرة بالظاء ، ومرة بالدال ، إلى غير ذلك ، وهذا يفضي إلى الاستثقال ، وهو محذور .

---

(١) الهبلع الواسع الحنجور اللسان (هـ ب ل ع) وانظر استدلاله في شرحه على الشافية ١/ب .

(٢) شرح اليزدى ١/١٣٩-١٤٠ .

(٣) انظر الحديث عن أنواع الزيادة في : شرح الرضي ١/١٣-١٥ وشرح الجار بردي ١٦-١٧ والأشموني ٤/٢٥٢-٢٥٣ .

(٤) انظر شرحه على الشافية ١/ب وشرح اليزدي ١/١٤٠ .

وقـد تابعه في هذا من الشراح : ركن الدين ، والجـاربردي ، والنيسـابوري ، وابن جماعة ، ونقرة كار ، والأنصاري [1] .

وقد اعترض اليزدى علي استدلال المصنف ، وتناول وجهي الاسـتدلال بالنقـد والتمحيص ، واصفا إياهما بالضعف ؛ معللاً لذلك بما يأتي [2] .

أما الأول : وهو التنبيه علي الأصل – فيستلزم تخصيصاً بلا مخصص ؛ إذ قـد يقلبـون الزنة لقلب الموزون كما يحدث في القلب المكاني ، نحو : أيس وناء : عفـل وفلـع ، أو القلب بالإعلال في الحرف الزائد في نحو صحائف : فعائل ، فلـم يراعـوا بيـان أصـل الموزون .

ويمكن أن يجاب عن نقده هذا بأن مراعاتهم بيان الأصل في المقلـوب مخـل بمـا هـو مقصود لهم من الوزن ، وهو بيان محل الأصل ، بخلاف المبدل من تاء الافتعـال ؛ فـإن مراعاة أصله لا يخل بشيء من مقصودهم ، فلا تخصيص [3] .

وأما الثاني : وهو تعليلهم بالاستثقال – فنقده اليزدى بأنه ليس علة لعدم التغيير ؛ لتخلفه في بعض الأمثلة وعدم اطراده بدليل : هبلع ، فلو كان الاستثقال علة لعدم التعبيـر عـن الزائد بلفظه لما وزنوه علي هفعل ، وهذا قريب من قول المرادى – كما نقل عنه – : "إن التعليل بدفع الثقل ليس بشيء ". ويمكن أن يجاب عن هذا أيضا بأن الاستثقال في (هفعل) مثلا إن سلم محتمل للضرورة ، ولا يلزم مـن اغتفـار مـا لا مندوحـة عنـه اغتفـار ما لا ضرورة إليه " [4] .

وقد صحح اليزدى – ووافقه الصبان [5] – أن يعلل هنا لعدم التعبير عن الزائـد بلفظه إلى عدم وجود المقتضى ، إذ لو كان المقتضى قائماً في الزنة كما هو في الموزون لقلبت التاء فيها قلبها فيه ، كما في وزن فزد – من الفوز بإبدال التاء دالاً – : فُلْت ، لا:

---

(١) انظرعلي الترتيب : شرح ركن الدين ١/١٧٥ ، ١٧٦، وشرح الجار بردي ١٦ وشـرح النيسـابوري ١/٩-١٠ وحاشية ابن جماعة ١٦-١٧ وشرح نقرة كار صـ٧-٨ والمناهج الكافية ١٣٥ .

(٢) انظر : شرحه علي الشافية ١/١٤٠ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ٤/٣٥٥ .

(٤) انظر: حاشية ابن جماعة ١٧ .

(٥) انظر : شرح اليزدي على الشافية ١/١٨ وحاشية الصبان ٤/٣٥٥ .

فُلْد . وذلك لوجود المقتضى في الموزون ، وهو وقوع التاء بعد الزاي ، فأبدلت دالاً ؛ تشبيها لها بالتاء في نحو : ازدجر وازدرع .

وهذه علة أراها مستقيمة ، لكن ليس السبق فيها لليزدى ، بل لابن الحاجب !! ، فقد علل لذلك بنفس هذا في شرحه على الكافية فقال : " إن التاء إنما جيء بها ؛ لأن الموضع لها لكنها أبدلت طاء ؛ لوقوعها بعد صاد في مصطبر مثلاً ، وذلك منتف في مفتعل ، فسلمت تاؤه من الإبدال [1] .

ولاشك أن تعليله في شرح الكافية أولى من الوجهين السابقين اللذين ذكرهما في شرح الشافية ؛ لسلامته مما ضعفا به – وإن رد – ، ولمناسبته لحكم الإدغام أيضا مع الإبدال .

وعلي الرغم من اختلاف اليزدى مع المصنف في التعليل والاستدلال ، لكنه متفق معه في الحكم أن المبدل من تاء الافتعال لا يعبر عن لفظه في الميزان ، وعلي هذا بقية شراح الشافية [2] إلا الرضي [3] ، فإنه يرى أن يعبر عن الزائد بلفظه في المبدل من تاء الافتعال كالأصلي ، كما يقال : فحصط : فعلط ، وهراق : هفعل ، فلم لا يقال : اضطرب :افطعل ، وقد أشار إلي هذا قديماً الشيخ عبد القاهر ، لكنه حكى الوجهين : أن يراعى لفظه ، وألا يراعى [4] ،

وكذا حكى الوجهين العكبري، والشيخ خالد، والسيوطي[5]. لكن الوجه الأول، وهو : عدم التعبير عنه بلفظه أولى وأرجح ، حتى وإن اختلفوا في تعليله وتوجيهه .

المسألة الثانية : وزن " بُطْنَان " [6][7]

---

(١) انظر : حاشية ابن جماعة ص١٧ .

(٢) انظر حاشية ٣ ص ١٠٠ .

(٣) انظر شرح الرضي ١٧/١ .

(٤) انظر : المفتاح ٢٨ .

(٥) انظر : اللباب ٣٥١/١-٣٥٢ والتصريح ٦٦٦/٢-٦٦٧ والهمع ٤١٠/٣ .

(٦) إنظر المسألة في : شرح الرضي ١٦/١ وشرح ركن الدين ١٨٣/١ وشرح الجاربردي ص ٢٠ وشرح نقرة كار صـ٩ والمناهج الكافية في شرح الشافية ١٣٩ .

(٧) البطنان : اسم لباطن الريش ، والظهران اسم لظاهره ، فهما اسمان مفردان ، وقيل بل هما جمعا بطن وظهر الريش ، وبطنان كل شيء : وسطه . انظر : الصحاح واللسان والقاموس والمعجم الوسيط (ب ط ن ، ظ هـ ر) .

قال ابن الحاجب :

".... وبُطْنَان : فُعْلان ... [1] " .

قال الخضر اليزدى :

" وقوله : "وبُطْنَان: فُعْلان " استدل علي أن بطناناً ليس مما اعتد بتكريره بوجهين : أحدهما : أنه لو اعتبر لزم أن يكون فُعْلالاً ، وفُعْلال ليس من أبنيتهم ، وأما " قُرْطاس" فلا اعتداد به ؛ لأن الفصيح قِرْطاس . والثاني : أنه نقيض ظُهْرَان ، والظُهْرَان فُعْلان باتفاق ، فثبت أنه أيضا فُعْلان ؛ لأنه قد يحمل النقيض على النقيض كما يحمل النظير علي النظير ، وفيه نظر ؛ لأن التضاد أمر معنوي ، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً كما في الحياة والممات مثلا ، فإنه لا يقال زنتها واحدة ؛ لأن أحدهما ضد الآخر ، والأحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الأوزان ، والحمل علي الغالب منها ، فمن هذا يعلم أن بطناناً ليس بفعلال . لا يقال : يجوز أن يكون ملحقاً بقُرْطاس فيكون فُعْلالاً ، كما أن جِلْباباً فِعْلال ؛ لأني أقول : وجود الملحق موقوف علي وجود الملحق به ، ولم يثبت ، وإن سُلِّم ثبوته فهو مغلوب [2] ".

الدراسة :

كما هو معلوم سابقا أن الحرف الزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان ، فيقال : ضارب علي وزن فاعل ، ومضروب بزنة مفعول ، إلا عن الزائد الذي هو بدل من تاء الافتعال ، فإنه يعبر عنه بالتاء لا بذلك المبدل – وقد سبق بيانه – ، والمكرر للإلحاق أو غيره ، فإنه لا يوزن بلفظ ذلك المكرر ، وإنما يوزن بالحرف الأصلي الذي قبل ذلك المكرر، سواء فصل بين الأصلي الذي قبله وبين المكرر حرف زائد كـ: تِحْرير بزنة فِعْليل ، أو لم يفصل كجلبب بزنة فَعْلَل ، إلا إذا دل دليل على أنهم لم يقصدوا تكرار الحرف المتقدم ذكره ، بل قصدوا زيادة حرف واتفق أنه كان موافقاً لما قبله ، فإنه لم يعبر بما قبله حينئذ ، بل بلفظه ، وهو المراد بقول المصنف " إلا بثَبَت " في قوله : ويعبر عن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء ، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره

(١) شافية ابن الحاجب صـ٦-٧ :

(٢) شرح اليزدى ١/١٤٩-١٥٠.

فإنه بما تقدمه ، وإن كان من حروف الزيادة إلا بثَبَت [1].

وإنمـــا احتيـــج إلى ثَبَت ؛ لأن الظاهر قصد التكرار إذا كان موافقاً لمـــا قبلـــه ، ومن ثمة كان وزن حِلْتِيت [2] فِعْلِيلاً ، لافِعْلِيتاً ، وسُحْنُون [3] فُعْلُولاً ، لا فُعْلُوناً [4] .

ومن ذلك أيضا " بُطْنان " فقد رأى المصنف أن وزنه " فُعْـلان " بزيـــادة الألـــف والنون في آخره ، وليس فُعْلالاً ؛ لأنه ليس مكرر اللام ، واستدل علي ذلك – أعنـــي أن وزنه فُعْلان لا فُعْلال – بوجهين [5] .

الأول : أنه لو اعتد بتكرير اللام فيه لكان وزنه فُعْلالاً ، وفُعْلال بناء معدوم ؛ إذ لم يـــأت على فُعْلال بضم الفاء وسكون العين شيء من أسماء العرب من الرباعي الســـالم [6] ، إلا في نحو : فُسْطاط ، وقُرْطاط [7] ، وإذا كانوا يحملون علي الكثير في حالة تردد البناء بين وزنيـــن : نادر – مع وجوده – ووزن كثير، فمن باب أولـــى أن يحمـــل البنـــاء علـــى الموجود دون المعدوم .

الثاني: أن بُطْنان نقيض ظُهْران، وظُهْران بزنة فُعْلان باتفاق ، إذ لم يتصور فيه التكرار، إذ لو كان مكرراً لوجب أن يقال : ظُهْرَارَان [8] ؛ وإذا كان ظُهْران كذلك بزنـــة فُعْـــلان ، فبطنان أيضا كذلك ، من باب حمل الشيء على نقيضه .

وهذا مبني على أن " بُطْنان ، وظُهْران " مفردان ، ولو كانا جمعين لم يحتج إلـــى هذا ، واكتفي بالاستدلال الأول ؛ لأن فُعْلالا ليس من أبنية الجموع [9] .

---

(١) شافية ابن الحاجب صـــ ٧ .

(٢) نوع من الصمغ يقال هو : صمغ الانجذان اللسان (حـــ ل ت) .

(٣) سُحْنُون بضم السين أو بفتحها اسم رجل انظر : : شرح اليزدى ١٤٥/١ .

(٤) انظر : شرح ركن الدين ١٧٦/١-١٧٧ .

(٥) انظر : شرحه علي الشافية ٢/أ وشرح اليزدى ١٥٠/١ .

(٦) انظر : حاشية ابن جماعة صـــ٢٠ وشرح نقرة كارصـــ ٩ .

(٧) الفسطاط ضرب من الأبنية ، والقرطاط لذي السافر كالحلس الذي يلقي تحت الرجل للبعير ، انظ : اللسان (ف س ط ، ق رط ط) .

(٨) انظر : شرح النيسابوري ١٥/١ .

(٩) انظر : : شرح الرضي ١٧/١ .

وقد وافق المصنف في هذا الاستدلال أعني الحمل على النقيض أكثر الشراح كركن الدين ، والجاربردى ، والنيسابورى ، ونقره كار ، والأنصاري ، وابن جماعة [1] .

أما اليزدى فقد خالف ابن الحاجب في الاستدلال بهذا الوجه – الحمل على النقيض – ، ونقده بأن التضاد أمر معنوي ، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظاً كما في الحياة والممات ، فلا يقال زنتهما واحدة ؛ لأن أحدهما ضد الآخر ، واختار اليزدى مستحسناً الاستدلال بغلبة الأوزان دون الحمل على النقيض ، بأن يقال إن بُطْنان علي فُعْلان لغلبة هذا الوزن ، والحمل على الغالب أولى ، وهو قريب من الدليل الأول من دليلي ابن الحاجب [2] .

وفي خلدي أن نقد اليزدى ابن الحاجب في الاستدلال بالحمل علي النقيض ليس بشيء؛ لأن الشيء لما كان أقرب خطوراً بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضداداً صح لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين ، فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره ، ألا ترى أنهم صححوا " الموتان " ، ولم يعل مع وجود مقتضي الإعلال ؛ حملاً له على ضده وهو "الحَيَوان" ، والعجب أن اليزدى قرر هذا في حديثه عنه في باب الإعلال ، فقال في " مَوتَان " إنه لما كان نقيض الحيوان حملوا عليه ؛ لأن العرب تحمل النقيض على النقيض كما تحمل النظير على النظير [3] " فلماذا يخالف كلامه هنا ؟!!

وإذا صححوا " مَوتَان " مع موجب الإعلال حملاً على النقيض ، فما نحن فيه – من الحكم بأن بطنان فعلان حملاً على نقيضه فُهْران – أولى ؛ لأنه أمر لفظي، وفي التصحيح المذكور في – موتان وحيوان – التزام الثقل ، وأما إلزامه بالحياة والممات فساقط ؛ لأن الذي منع من اتحاد وزنيهما مع كون أحدهما ضد الآخر اختلاف مواقع الحروف الأصول والزوائد فيهما ، وهو مقتض لو حمل أحدهما على الآخر لجعل الأصلي زائداً أو العكس [4] .

---

(١) انظر : : علي الترتيب شرح ركن الدين ١٨٣/١ وشرح الجار بردي ٢٠ وشرح النيسابوري ١٥/١ وشرح النقرة صـ٩ والمناهج الكافية صـ ١٣٩ وابن جماعة صـ٢٠ .

(٢) انظر : : شرحه علي الشافية ١٤٨/١ ، ١٤٩ .

(٣) انظر : : شرحه علي الشافية ٨٥٤/٢، ٨٠٤/٢ .

(٤) انظر : حاشية ابن جماعة صـ ٢٠ .

وعلي الرغم من نقد اليزدى المصنف في الاستدلال ، إلا أنه متفق معه في الحكم بأن (بُطْنَان) بزنة فُعْلان ليس مكرر اللام للإلحاق بقُرْطاس ؛ لأن (قُرْطَاس) بالضم ضعيف – أي في ثبوته كلام – إذ الفصيح الكسر ، وهذا ما أشار إليه المصنف ، وقرره اليـــزدى وغيره من بعض الشراح [1] ، وهو ظاهر كلام الجوهري في الصحاح [2] ، لكن غيره من أهل اللغة يخالف الجوهري ، فقد حكى الفيروزابادي بتثليث الفاء [3] ، وقد قرئ بالكســر والضم[4]، فهذا يناقي قولهم : إن الضم ضعيف ، وهذا ما قرره الرضي من الشراح [5].

واليزدى بموافقته للمصنف في الحكم بـــأن (بُطْنَـــان) فُعْـــلان وإن اختلفـــا فـــي الاستدلال يخالف الرضي الذي جعل (بُطْنَان وظُهْران) جمعي بَطْن وظَهْر ، وعبر عنه بأنه الحق كما ذكر أهل اللغة ؛ لأن فُعْلانا ليس من أبنية الجموع ، وفُعْلان فيها كـــ : قُفْزان ، ولو كان بُطْنان مفرداً لجاز أن يكون مكرر اللام للإلحاق بقُسْـــطاس كمـــا فـــي قُرْطـــاط وقُسْطاط مكرر اللام [6] ، وهذا ما أشار إليه اليزدى بقوله : " لا يقال : يجوز أن يكـــون ملحقاً بقُرْطاس فيكون فُعْلالاً ؛ كما أن جِلْباباً فِعْلال ؛ لأني أقول : وجود الملحق موقـــوف علي وجود الملحق به ولم يثبت ، وإن سُلّم ثبوته فهو مغلوب [7] " .

المسألة الثالثة : تكسير (فَعِيل) التي بمعني مفعول [8]

---

(١) كالجار بردي وركن الدين والنيسابوري والأنصاري ، انظر : : حاشية رقم ٣ صـــ ١٠٥ .

(٢) انظر :الصحاح (ب ط ن) .

(٣) انظر : القاموس المحيط (ب ط ن) وحاشية تحقيق شرح الرضي ١٦/١-١٧ .

(٤) قرئ قرطاس من قوله تعالي : " ولَنزلنا عليك كتابا في قرطاس " بكسر القاف وهي قراءة الجمهـــور ، وقرأ بضم القاف معن الكوفي . انظر: مختصر الشواذ لابن خالويه ٤٢ ، ونفى الرضـــي أنهـــا لغـــة رومية. انظر : شرحه علي الشافية ١٧/١ . .

(٥) انظر : شرح الرضي ١٧/١ .

(٦) انظر : شرح الرضي ١٦/١-١٧ .

(٧) انظر : شرح اليزدى ١٥٠/١ .

(٨) انظر المسألة في : الكتاب ٦٤٧/٣ والتكملة ١٨٧ وشرح المفصل ٥١/٥ وتوضيح المقاصد ٥٠/٥-٥١ والمناهج الكافية في شرح الشافية ٢٨٨ .

قال ابن الحاجب :

" وفَعِيل بمعني مفعول بابه فَعْلَى ، كجَرْحى ، وأسْرى ، وقَتْلى . وجاء أُسَارى ، وشذ قُتَلاء ، وأُسَراء . ولا يجمع جمع التصحيح ، فلا يقال : جريحون ، ولا جريحات ؛ ليتميز عن فَعِيل الأصل [1] " .

قال الخضر اليزدي:

قوله : " ولا يجمع فعيل الذي بمعني المفعول جمع التصحيح كما يجمع فعيل الذي بمعني الفاعل ، فلا يجوز أن تقول : جريحون ولا جريحات ، وإنما يقال : ظريفون وظريفات، وكريمون وكريمات ؛ وذلك لأن الفرق بين الفعيلين كان مطلوباً لهم ففرقوا بالتصحيح ... واستدل المصنف [2] على انتفاء جواز التصحيح في المؤنث بأن المؤنث إذا كان له مذكر ، ولم يجمع جمع التصحيح ، فالمؤنث بالامتناع أجدر ؛ لئلا يجعلوا للمؤنث على المذكر مزية ، والاستدلال كما ذكرنا أحسن ؛ لأنه أمر يشتمل القبيلتين أعني المذكر والمؤنث؛ لأنه إذا كان عدم الأصالة مانعاً للتصحيح فكونه في المذكر والمؤنث على السواء معلوم ، ففي هذا مندوحة عما ذكره ، وأيضا ما ذكره يوهم كون العلة المذكورة في المذكر منتفية في المؤنث ، وليس الأمر كذلك ، بل هي أمر قائم فيهما ، فلو قنع بما استدل به في المذكر كان أسد [3] ".

الدراسة :

إذا كان فَعِيل بمعني فاعل فبابه أن يجمع على فُعَلاء ككَرِيم وكُرَماء ، وعلى فِعَال ككِرَام ، وعلى فُعُل كنذير ونُذُر ، وعلى فِعْلان كخِصْيان ، وعلى أَفْعَال كأَشْراف ، وعلى أَفْعِلاء كأصدقاء ، وعلى أَفْعِلة كأَشِحّة، وعلى فُعُول كظُرُوف في جمع ظريف [4] .

أما إذا كان فعيل بمعنى مفعول فبابه أن يجمع على فَعْلَى كجريح وجرحى وأسير وأسرى ، وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب في نصه ، لكن ليس على إطلاقه ، بل قالوا :

---

(١) شافية ابن الحاجب ٤٩-٥٠ .

(٢) انظر : استدلاله في شرحه علي الشافية ٢٨/أ.

(٣) شرح اليزدى ١/٤٤٠-٤٤٢ .

(٤) انظر : المناهج الكافية للأنصاري ٢٨٦ وشرح ركن الدين ١/٤٥٠-٤٥١ .

إذا كان بمعنى موجع أو ممات نحو جريح ولديغ وقتيل فيجمع على فعلى تقول : جرحى ولدغى وقتلى ، وما سوى ذلك فالجمع على السماع ، وذلك كقولهم : نبيذ وأنبذة ، وطبيخ وطبائخ ، وقضيب وقُضُب ، وهكذا [1] .

ولا يجمع فعيل التي بمعني مفعول جمع سلامة لمذكر ولا لمؤنث ، فلا يقال في جمع جريح:جريحون ولا جريحات ، وقد علل المصنف لذلك بتعليلين أحدهما : يتعلق بجمع التصحيح للمذكر ، والآخر يتعلق بجمع المؤنث ، فأما الذي يتعلق بالأول وهو امتناع جمعه بالواو والنون ، فقد علله ببيان الفرق بين الأصل والفرع ، ومراده : أن الأصل في فعيل أن يكون بمعنى فاعل لكونه أكثر من فعيل بمعنى مفعول ، ولأن الفاعل مقدم على المفعول ، والتي بمعني الفاعل تجمع جمع سلامة لمذكر نحو رحيمون وكريمون، أما التي بمعني مفعول فلا تجمع بهذا الجمع ؛ ليتميز الأصل عن الفرع ، أو حتى لا يساوى الأصل بالفرع [2] ، وقد وافقه في هذا التعليل جميع الشراح [3] - فيما أعلم- ومنهم اليزدى صاحبنا [4] ، وإنما لم يعكسوا العمل ، أعني لم يجمعوا ما هو بمعني مفعول بالتصحيح ؛ لأن ما هو بمعني المفعول غير أصل، إنما الأصل ما هو بمعني الفاعل ، وجمع السلامة له شرف، فأعطوا ما هو الأصل إياه، وأعطوا ما ليس بأصل جمع التكسير ؛ لئلا يلزم ترجيح المرجوح وإلغاء الراجح، وهذا هو المراد بقول ابن الحاجب: " ليتميز عن فعيل الأصل " ، ومما يدل على أن ما هو بمعنى المفعول ليس بأصل أنه يستوي فيه المذكر والمؤنث : إذ الأصل عدم الاستواء [5] .

أما التعليل الثاني : ما يتعلق بامتناع جمعه جمع سلامة لمؤنث ، فقد علله بأنه لما امتنع جمع مذكره بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ؛ لكونه فرعاً عليه في الجمع ، فلو جمع جريح – المؤنث – على جريحات جمع مؤنث ، لكان للفرع مزية على الأصل ؛ لأن المذكر أصل والمؤنث فرع ؛ فيلزم تفضيل الفرع على الأصل .

---

(١) انظر : حاشية ابن جماعة ١٤١ وشرح ركن الدين ٤٥٢/١-٤٥٣ .

(٢) انظر : شرح الرضي ١٤٨/٢ .

(٣) انظر : شرح الرضي ١٤٨/٢ وشرح ركن الدين ٤٥٢/١ وشرح الجاربردي ١٤٠ وشرح نقرة كسر ٩٦ والنيسابوري ١٥٩/١ والمناهج الكافية ٢٨٨ وحاشية ابن جماعة ١٤٠.

(٤) انظر : شرحه ٤٤٠/١-٤٤٢ .

(٥) انظر : : شرح اليزدى ٤٤١/١ .

وقد نقده اليزدى في هذا التعليل ، وبيان نقده : أن المصنف جعلهما علتين ، إحداهما لجمع المذكر والأخرى لجمع المؤنث ، وكان عليه أن يجعلهما علة واحدة للمذكر والمؤنث معاً ، وهي علة الفرق بين الأصل والفرع ، حتى يتميز الأصل عن الفرع ، وعلل اليزدى نقده هذا بوجهين [1] .

الأول : أن هذه العلة تشمل الاثنين معاً ، المذكر والمؤنث ؛ لأنه إذا كان عدم الأصالة مانعاً للتصحيح فكونه في المذكر والمؤنث على السواء معلوم ، ففيه مندوحة عن ذكر علة أخرى .

الثاني : أن ما ذكره المصنف يوهم كون العلة المذكورة في المذكر منتفية في المؤنث ، وليس الأمر كذلك ، بل هي قائم ، فدفعاً لهذا الإيهام كان عليه أن يقنع بما استدل به في المذكر .

ومن هنا يعلم الفرق بين اليزدى والمصنف :

فالمصنف : جعلهما علتين علة في جمع المذكر ألا وهي الفرق بين الأصل الفرع ، وعلة في جمع المؤنث لا تخرج أيضا عن الأصل والفرع ، لكن ليس في الفرق بين فعيل الأصل الذي بمعنى فاعل وفعيل الفرع الذي بمعني مفعول ، بل في جمع المذكر الذي هو الأصل وجمع المؤنث الذي هو الفرع ، ووافقه في ذلك من الشراح : ركن الدين ، والجاربردي ، والنيسابوري، ونقرة كار ، والأنصاري وابن جماعة [2] .

أما اليزدى : فجعلهما علة واحدة في المذكر والمؤنث وهي تميز الأصل عن الفرع ، من باب تغليب المذكر علي المؤنث ، وسبقه إلى ذلك من الشراح الرضي [3] .

وفي رأيي أن ما فعله ابن الحاجب هو الأرجح والأصوب ، لأن فعيل الذي بمعني فاعل لا يجمع بالألف والتاء ، بل الأصل أن يجمع بالواو والنون ، فلو كانت علة واحدة لجمع المذكر وجمع المؤنث وهي الفرق بين فعيل الأصل وفعيل الفرع ، لانتقض بأن فعيل

---

(١) انظر : : شرحه ٤٤٢/١ .

(٢) انظر : علي الترتيب شرح ركن الدين ٤٥٢/١ وشرح الجاربردي ١٤٠ وشرح النيسابوري ١٥٩/١ وشرح نقرة كار ٩٦ وشرح الشيخ زكريا الأنصاري ٢٨٨ وحاشية ابن جماعة ١٤١ .

(٣) انظر : شرح الرضي ١٤٨/٢ .

بمعني فاعل لا تجمع بالألف والتاء ، وهذا من قوادح العلل ، فلا داعي للتعليل لهما بعلة واحدة ، أما فصل جمع المذكر عن جمع المؤنث كما فعل ابن الحاجب فسالم من الانتقاض والقدح ، ولعل ثمرة الخلاف بين اليزدى والمصنف ترجع إلى خلاف السابقين في تعدد العلل للحكم الواحد ، فبعضهم لا يجوز تعليل الحكم بعلتين فصاعداً ؛ لأنهم يرون أن جميع صفات العلة العقلية تلقى على العلة النحوية ، وهذا ما ذهب إليه الأصوليون الذين يرون أن كل شيء عندهم يتولد من علة واحدة ، وبعضهم ذهب إلي جواز التعليل بعلتين فصاعداً ، وقد كان ابن الوراق وابن جني من المؤيدين لجواز تعدد العلل [1]. فلعل اليزدى اكتفى بعلة واحدة – الفرق بين الأصل والفرع – فأسقطها على جمعي التصحيح بنوعية المذكر والمؤنث ، وابن الحاجب علل بعلتين إحداهما لجمع المذكر ، والأخرى لجمع المؤنث ، لقصد الإبانة ودقة الدلالة ، وهو في نظري أرجح وأصوب ؛ لأن الأمر مبني على القياس دون السماع ، بدليل أن غير المصنف وجهه توجيهاً آخر بعيداً عن الأصالة والفرعية كابن يعيش الذي وجهه بقوله [2] " ولا يجمع شيء من ذلك إذا كان مذكر كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء ؛ لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فكرهوا أن يفصلوا بينهما في الجمع ، فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد " .

وقريب من هذا تعليل صدر الأفاضل الخوارزمي الذي علله بقوله [3] : " ولا يجمع جمع التصحيح فلا يقال : جريحون ولا جريحات .. لأنه بالأسماء الجامدة أشبه منه بالجارية ، ومن ثم لم يؤنث في قولك امرأة جريح وقتيل ".

فلا مانع من تعدد التعليل والتوجيه – كما فعل المصنف – لاسيما إذ احتاجه الأمر؛ لقصد الإيضاح والإبانة .

المسألة الرابعة : تحريك الساكنين بالضم وتوجيهه [4]

---

(١) انظر : علل النحو ١٢ والخصائص ١٠١/١ ولمع الأدلة ١١٧ والاقتراح ٥٤ ومقدمة تحقيق علل النحو ٩٢ – ٩٣ .

(٢) شرح المفصل ٥١/٥ .

(٣) التخمير ٣٦١/٢ .

(٤) انظر المسألة في : المفصل ٣٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣١/٩ والإيضاح في شرح المفصل ٣٦٥/٢ والمساعد ٣٤٣/٣ وشرح الشافية لركن الدين ٥٠٩/١–٥١٠ والمناهج الكافية ٣٢٤ وشرح الرضي ٢٤٦/٢–٢٤٧ .

قال ابن الحاجب :

" والفتح في نون (مِنْ) مع اللام نحو : "مِنَ الرجل " ، والكسر ضعيف ، عكس "مِن ابنك "، و(عَنْ) على الأصل ، و"عَنُ الرجل " بالضم ضعيف [1] " .

قال الخضر اليزدى :

" الكسر في نون (عن) واجب ؛ لأنه هو الأصل ، ولا كثرة الاستعمال ههنا ؛ أعني مع لام التعريف كما كانت في (من) هكذا قالوا ، وأما الضم فيها .. فلغة رديئة قبيحة [2] ؛ لكون الضم في غاية البعد من الأصل والخفة ... وقال المصنف في شرح المفصل [3] : " وجهها من حيث الجملة أنهم شبهوها بحرف العلة " ثم قال : " قالوا : عن الرجل – أي بالضم – كما قالوا : إخْشَوا القوم " . وهذا توجيه غير قوي يعرفه المتأمل[4]".

الدراسة :

سبق القول [5] إن الأصل في تحريك أحد الساكنين الكسر ؛ وذلك للمشاكلة التي بين الكسر والسكون ، من حيث إن كل واحد منهما مختص ببعض المواضع ، فالكسر مختص بالأسماء ، والسكون مختص بالأفعال ، فمن ثم كان تحريكه بالكسر على سبيل المقاصة والمعاوضة ، وأنه لا يحرك بغير الكسر كالفتح أو الضم إلا لعارض اقتضى وجوب ذلك ، أو اختياره ، أو مساواته بالأصل ، وهو الكسر [6] .

من تلك العوارض وجوب الفتح في نون (مَنْ) مع لام التعريف في الفصيح [7] ، نحو قولك : من الرجل ، وإنما أوجبوا الفتح ؛ لكثرة استعمال لام التعريف مع (مَنْ) ،

---

(١) شافية ابن الحاجب ٥٩ .

(٢) انظر هذه اللغة في : المفصل ٣٥٥ والمساعد ٣٤٣/٣ وشرح الرضي ٢٤٧/٢ والهمع ١٨٢/٦ .

(٣) ٣٦٥/٢ .

(٤) شرح اليزدى ٤٩٤/٢ .

(٥) في مسألة تحريك ميم الجمع بالكسر عند التقاء الساكنين ص ٧٤ .

(٦) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٥٠٠/١ .

(٧) إنما قلت في الفصيح لأنه قد جاء الكسر مع لام التعريف ، فقيل : مِن الرجل ، وهو ضعيف .أشار إلي ذلك سيبويه في الكتاب ١٥٤/٤ .

فناسب استجلاب أخف الحركات وهو الفتح ، أما مع غير لام التعريف ، فالكسر أفصح وأجود، كما أن الفتح معها أفصح، وذلك نحو : من ابنك ، فيجب الكسر ؛ لأنه هو الأصل؛ ولأنه لم يكثر (مَنْ) مع غير لام التعريف كثرتها مع لام التعريف ، فعدل عن الأصل معها؛ لاقتضاء كثرة الاستعمال ذلك ، وقد أشار إلي هذا كله سيبويه – رحمه الله – [1] .

ونون (عَنْ) تختلف عن نون (مَنْ) ، فيجب الكسر علي الأصل في (عَنْ) ، لا فرق بين أن تكون مع لام التعريف أو مع غيرها ؛ لأنها لم تكثر كثرة (مَنْ) [2] ، لاسيما أن قبل نونها فتحة في حرف مستعل ، فكره توالي الفتحات مع حروف الاستعلاء نحو : عَنِ الرجل وعن ابنك [3] .

وقد ورد الخروج عن هذا الأصل بضم نون (عَنْ) فيقال عَنُ الرجل ، وهي لغة حكاها الأخفش [4] ، وهي لغة وصفها النحاة بالقبح والخباثة [5] ؛ لكون الضم في غاية البعد عن الأصل والخفة [6] ، وعبر عنها أبو حيان بأنه لا وجه لها في القياس [7] ، وقد تعددت آراؤهم في توجيه الاستدلال بهذه اللغة ، فالمصنف وجهها أنها ضمت تشبيها لها بحرف العلة، لما انفتح ما قبله كما في نحو : إخْشَوا القوم ، فقال : " وأما ما حكي : عن الرجل فلغة ليست بجيدة ، وجهها من حيث الجملة أنهم شبهوها بحرف العلة لما انفتح ما قبلها كما شبهوها لما انكسر ما قبلها بحرف العلة، فقالوا: بلعنبر[8] " . ووافقه في ذلك من الشراح ركن الدين[9] .

---

(١) انظر : الكتاب ١٥٤/٤ وشرح اليزدى ٤٩٣/١ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٥/٢ .

(٣) هذا ما ذكره ركن الدين في شرحه ٥٠٩/١-٥١٠ والخوارزمي في التخمير ٢٩٧/٤ ، مع أن العين ليست من حروف الاستعلاء إنما حروف الاستعلاء خص ضغط قظ . وقد سبق ذكرها في مسألة : أثر حروف الاستعلاء في منع الإمالة ص ٩٤ .

(٤) انظر : المساعد ٣٤٣/٣ والهمع ١٨٢/٦ .

(٥) انظر : المفصل ٣٥٥ وشرح الرضي ٢٤٧/٢ .

(٦) انظر : شرح اليزدى ٤٩٤/١ .

(٧) انظر : الارتشاف ٧٢٣/٢ وحاشية ابن جماعة ١٦٢ .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٥/٢ .

(٩) انظر : شرح ركن الدين علي الشافية ٥١٠/١ .

وقد تناول اليزدى توجيه المصنف لهذه اللغة المستدل بها علي تحريك الساكن بالضم في (عن) بالنقد ، ووصفه بأنه توجيه غير قوي ، ولم يعلل لذلك الوصف سوى أنه اكتفى بقوله يعرفه المتأمل .

وبالتأمل في توجيه ابن الحاجب ألمس عدم قوته – كما وصفه اليزدى – في أنه لا وجه للشبه هنا بحرف العلة ؛ لعدم وجود المشابهة ؛ لما بين المشبه به والمشبه من بون شاسع وفرق بعيد ؛ لأن (عن الرجل) ليست كـ اخشو القوم ، من باب أن الفتح السابق الضم في (عن) ليس كالفتح السابق للضم في (اخشوا القوم) ، فالفتح في (عن) حركة العين ، أما الفتح في (اخشوا) ليس حركة الشين الأصلية بل حركتها الأصلية الكسر لأنها من "خشي" ، أما الفتح فهو حركة الألف المحذوفة عند إسناد الفعل إلى واو الجماعة ، والضم في نون (عن) ليس كالضم في (اخشوا) ؛ لأن الضم في (اخشوا) بعض الواو، فهي لازمة لها ، أما ضم نون (عن) فعارض ، فلا وجه للمشابهة .

لكن علي الرغم من ذلك فتوجيه ابن الحاجب – وإن كان غير قوي كما وصفه اليزدى – أقوى من توجيه ابن يعيش – الذي وجهها علي الإتباع ، أي : أنهم ضموا نون (عن) إتباعاً لضمة الجيم في (الرجل) ، وشبهه بقوله : (قل انظروا) و (أو انقص)[1] ، ووافقه في ذلك الرضي والجاربردي [2] ؛ لأن الإتباع ضعيف للثقل مع خروجه عن الأصل [3] ، والقياس في الإتباع أن يكون الثاني تبعاً للأول لا العكس ، ومن ثم كان (الحمدُ لله) بضم اللام أسهل مأخذا من (الحمد لله) بكسر اللام ، كما أنه ربما لا يكون في الاسم الداخلة عليه ضم كالفرس ، والقوم ، فلا يتأتى الضم علي الإتباع في : عن القوم ، ولا يجوز الإتباع بالفتح أيضا ؛ لأن الإتباع ليس بأصل حتى يقاس عليه ؛ وإنما يؤخذ منه ما ورد [4] .

من هنا كان توجيه ابن الحاجب– حتى وإن لم يكن قوياً –أحسن من غيره ؛ لكثرة الردود والضعف في غيره ، وقلته فيه .

---

(١) انظر : شرح ابن يعيش ١٣١/٩ .

(٢) انظر : شرح الرضي ٢٤٧/٢ وشرح الجاربردي ١٦٢ .

(٣) انظر : حاشية ابن جماعة ١٦٢ والمناهج الكافية للأنصارى ٣٢٤ .

(٤) انظر : المناهج الكافية في شرح الشافية ٣٢٤/١ .

المطلب الثاني :النقد في التمثيل

المسألة الأولى : معاني (فَاعَل) [1]

قال ابن الحاجب :

" و (فَاعَل) لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر ؛ للمشاركة صريحا، فيجيء العكس ضمنا ، نحو : ضَارَبته وشَارَكته " . [2]

قال الخضر اليزدي :

" واعلم أن في التمثيل بـ " شاركته " نظراً ، إذ لقائل أن يقول : الشركة في شاركته ليست بمستفادة من المفاعلة ، بل أجزاء الكلمة التي هي الشين والراء والكاف ، إذ هي مدلولة الكلمة ، كما أن الإحساس المؤلم مدلول الضرب مثلاً . " [3].

الدراسة :

يفهم من كلام المصنف والشارح أن (فاعَل) تأتي لنسبة أصله وهو مصدر[4] فعله الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر صريحاً ، ويجيء عكس ذلك ضمناً ، وهو نسبته إلى الأمر الآخر متعلقا بالأول ، كما إذا قلت : ضارب زيد عمرا ، فإنه يدل صراحة على نسبة الضرب إلى زيد متعلقا بعمرو ، ولا يدل على نسبته إلى عمرو متعلقا بزيد.[5] وقد مثل له - أي لهذا المعنى - المصنف بـ شاركته أيضا ، فإن فيه نسبة مصدر الفعل الثلاثي وهو الشركة إلى الأمر الثاني متعلقا بالأمر الأول مشاركاً له ضمناً.

وقد نقده اليزدي في التمثيل بـ : شاركته ، ومراده بذلك النقد : أن مصدر الثلاثي : الشركة في شاركته ليس مستفاداً من المفاعلة ، بل من أجزاء الكلمة التي هي الشين والراء والكاف ، إذ هي مدلولة الكلمة ، كما أن الإحساس المؤلم مدلول الضرب ،

---

(١) انظر المسألة في : الكتاب ٦٨/٤ وشرح الرضي ٩٦/١ -٩٧ وشرح ركن الدين ٢٥٣/١ - ٢٥٤ وشرح الجاربردي ٤٧-٤٨ والمناهج الكافية ١٧٣ وحاشية ابن جماعة ٤٧-٤٨ .

(٢) شافية ابن الحاجب صـ٢٠ ، وهذه العبارة نقلها ابن الحاجب بتمامها من الجرجاني . انظر : الـ ـاح صـ٤٩ .

(٣) شرح اليزدي ٢١٦/١ .

(٤) هذا جريا على مذهب البصريين في أن المصدر أصل المشتقات . انظر : الإنصاف ٢٣٥/١ .

(٥) انظر : شرح الجاربردي ٤٨/٤٧ وشرح ركن الدين ٢٥٣/١ .

وليس مستفاداً من المفاعلة . [1]، وهذا نقد فيه تكلف وتمحل ، فلم لا يجوز أن تكون المشاركة في الشركة مستفادة من المفاعلة، كما أن هذا يؤدي إلى امتناع قولهم : شاركته ، وإنما يقال : شركته ، لكن (شاركته) ثابتة ، إلا إذا كانت بمعنى ثلاثيه لا يراد بها عمل اثنين، لكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت كناولته، وعاقبته، وعافاه، وسافرت ، وظاهرت عليه ، وناعمته ، بنوه على فاعلت كما بنوه على أفعلت . وعدم استعمال المجرد (شرك) ، لا يمنع التمثيل بـ(شارك) لفاعل بمعنى فعل ، كما أن عدم استعمال(سفر) لا يمنع استعمال (سافرت) . [2]

وما قاله اليزدي هنا في فاعل أورده أيضا في تفاعل التي تدل على المشاركة بين أمرين فصاعدا [3] ، ومثل له ابن الحاجب بتشارك فقال : " وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً نحو : تشارك " . [4] فقال اليزدي : " واعلم أنه يرد على قوله تشارك ما ورد على قوله شاركته " .[5] مراده أنه ينقد المصنف في تمثيله لتفاعل التي تدل على المشاركة بـ(تشارك) ؛ لأن الشركة مستفادة فيه من مدلول الكلمة ، وليس من لفظ تفاعل .

ويرد عليه بما سبق ذكره ، وهو : لم لا يجوز أن يكون التشارك في الشركة مستفاداً من لفظ تفاعل ، كما أن قوله هذا يؤدي إلى امتناع ورود (تشارك) إلا إذا أريد بتفاعل معنى غير المشاركة ، كأن يكون بمعنى افتعل ، فتريد بها معنى واحداً كما ذكر سيبويه ، وذلك قولهم : تضاربوا واضطربوا ، وتقاتلوا واقتتلوا ، وتجاوروا واجتوروا ، وتلاقوا والتقوا ، ويحتمل أن يكون مثله: تشاركوا واشتركوا . [6]

---

(١) انظر : شرح اليزدي ٢١٦/١ وحاشية ابن جماعة ٤٨ .

(٢) انظر :الكتاب ٦٨/٤ وحاشية ابن جماعة ٤٨ ، ونقل الجاربردي عن الجوهري : سفر أسفر سفورا. انظر :شرح الجاربردي ٤٨ .

(٣) ذهب بعض شراح الشافية ومعهم اليزدي إلى أن هناك فرقا من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل مع إفادتهما معا للمشاركة ، فقالوا : إن من نُسب إليه الفعل صريحا في فاعل هو السابق بالشروع في الفعل، وهو الفاعل المرفوع بعده بخلافه في تفاعل ، ولم يرتضه الرضى ، ورد ما قالوه من الفرق . انظر : شرح الجاربردي ٤٨ وشرح النيسابوري ٥١/١ وشرح ركن الدين ٢٥٦/١ -٢٥٧ والمناهج الكافية ١٧٤-١٧٥ . وانظر : شرح الرضى ١٠١/١ .

(٤) شافية ابن الحاجب ص٢٠ .

(٥) شرح الشافية لليزدي ٢٢٠/١ .

(٦) انظر : الكتاب ٦٩/٤ .

المسألة الثانية : بناء (فَاعَل) وأثره في تعدية اللازم [1]

قال ابن الحاجب :

" ... ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً نحو : كارمته ، وشاعرته ، والمتعدي إلى واحد مغاير للمفاعل متعدياً إلى اثنين ، نحو جاذبته الثوب ، بخلاف شاتمته " . [2]

قال الخضر اليزدي :

" وفي قوله : " شاعرته " أيضاً نظر ؛ لأنه إن أراد أنه بمعنى العلم ، فالحكم بكونه لازماً غير سديد ، وإن أراد أنه بمعنى إنشاء الشعر ، فكذلك أيضاً ؛ لأن الشعر مقول الشاعر ومفعوله ، فيكون متعدياً أيضاً " . [3]

الدراسة :

سبق القول أن : " فاعل " تأتي غالبا لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر مشاركا له ، ويجيء عكس ذلك ضمنا أعني نسبته إلى الأمر الآخر متعلقا بالآخر ، ولأجل أن " فاعل " للمشاركة في الأصل الذي اشتق هو منه ، والمشاركة لا تكون إلا بين اثنين فصاعدا ؛ لاقتضائها التعدد مطلقا ، والواحد لا تعدد فيه ، لزم أن يصير الفعل اللازم فيه متعديا ، وذلك كقولك : كارمت زيدا ، فإن أصله " كَرُم " وهو لازم ، ولكنك نسبت الكرم إلى نفسك ، على معنى أنه شاركك فيه غيرك ، فقد حصل التعلق ، وحصوله يقتضي التعدية ، وهي تنعكس ؛ لأن المعنى الضمني كارمني زيد ، ومن هذه الجهة جاء باب المغالبة، إذ لولا تعلقك بزيد وتعلق زيد بك لما سارع إظهار غلبة أحد الأمرين في قولك : كارمته فكرمته ، أو كارمني فكرمني ، أو غير ذلك . [4]

وقد مثل لذلك ابن الحاجب بـ شاعرته ، على أن الفعل " شَعَر " كان لازما ، ثم أصبح متعديا ؛ لما جاء على " فاعل " .

---

(١) انظر المسألة في : شرح الرضى ٩٧/١ وشرح ركن الدين ٢٥٤/١ وشرح الجاربردي ٤٨ والمزج الكافية ١٧٣-١٧٤ وحاشية ابن جماعة ٤٨ وشرح نقرة كار ٢٨ .

(٢) شافية ابن الحاجب ص ٢٠ .

(٣) شرح اليزدي ٢١٦/١ - ٢١٧ .

(٤) انظر : شرح اليزدي ٢١٦/١ وشرح ركن الدين ٢٥٤/١ وشرح الجاربردي ٤٧-٤٨ .

وقد نقده اليزدي في التمثيل على هذا بـ شاعرته ، لأن ثلاثيه ليس لازما ، بل هو متعد ؛ لأنه إن أراد أنه بمعنى العلم ، فالحكم بكونه لازما غير سديد ، بل يكون متعدياً لتضمنه " عَلِم " ، وإن أراد به إنشاء الشعر ، فلا يكون لازما أيضا ؛ لأن الشعر مقول الشاعر ومفعوله ، فيكون متعديا أيضاً ، فهو متعد على كل حال ، فكيف يمثل به المصنف على أنه كان لازما ، ثم أصبح متعدياً لما كان على "فاعل" [1].

ويمكن أن يجاب عن المصنف بأن يقال : إن " شَعَر " وإن كان متعدياً ، لكن مفعوله يكون محذوفاً في الأعم الأغلب ، والفعل المتعدي المحذوف مفعوله نسياً منسياً قريب من اللازم؛ لكون متعلقه كالمعدوم ، كقولك : فلان يعطي ويمنع ، ويصل ويقطع، وفي أمثال العرب : " من يَسْمَع يَخَلْ " [2] ، وفي التنزيل : " وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي"[3] ، فبهذا الاعتبار يجوز أن يكون " شعر " جارياً مجرى اللازم . [4]

(١) انظر : شرح اليزدي ٢١٦/١ - ٢١٧ .
(٢) انظر : الأمثال لأبي عبيد ٢٩ وجمهرة الأمثال ٢٦٣/٢ ومجمع الأمثال ٣١٠/٣ .
(٣) سورة الأحقاف من الآية ١٥ .
(٤) انظر : حاشية ابن جماعة ٤٨ وشرح اليزدي ٢١٧/١ .

المبحث الثالث

النقد في الأمور الإجرائية والأحكام الصرفية

وفيه مطلبان :

- **الأول : النقد في الأمور الإجرائية والقواعد الصرفية .**
- **الثاني : النقد في الأحكام الصرفية .**

المطلب الأول:النقد في الأمور الإجرائية والقواعد الصرفية

المسألة الأولى : تصغير "عطاء" (١)

قال ابن الحاجب :

" فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسياً ، على الأفصح ، كقولك في عطاء ، وإداوة ، وغاوية ، ومعاوية : عُطَيّ ، وأُدَيَّة ، وغُوَيَّة ، ومُعَيَّة ." (٢)

قال الخضر اليزدي :

" فاعلم أن قولك : عطاء تصغيره : عُطَيّ ، وقد مر ، وكان أصله ، عُطَيْيِئاً ، والياء الأولى ياء التصغير، والثانية الألف الزائدة ، فقلبت الهمزة أيضاً ياء كما مر ، فصار: عُطَيْيَاً ، فهذه ثلاث ياءات ، فحذفت الأخيرة نسياً ، فصار المصغر على بناء فُعَيْل، تقول : هذا عُطَيّ ، ورأيت عُطَيًا ، ومررت بعُطَيّ ، ولو لم يكن منسياً وجب أن تقول : هذا عُطَيّي ومررت بعطيّي ، ورأيت عُطَيْيَاً ، باجتماع الثلاث ، وأما قول المصنف في الشرح (٣) : " وأصل عطاء في التصغير عُطَيْيِئ ، قلبت الأخيرة ياء ؛ لانكسار ما قبلها

---

(١) انظر المسألة في : الكتاب ٤٧١/٣ ، والمفصل ٢٠٤ وشرح ابن يعيش على المفصل ١٢٥/٥ وشرح الرضي٢٢٩/١- ٢٣١ وإيجاز التعريف ١٤٣/١ ، وشرح الشافية لركن الدين ٣٣٩/١ ، وشرح الجاربردي ٨٤ ، والمناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري٢١٩ .

(٢) شافية ابن الحاجب ٣٣ .

(٣) شرح المصنف على الشافية (١٥ / ب) .

" ففيه نظر؛ لأنه قال في المتن :" وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها " أي : تقلب الهمزة ياء ، فقلبها واوا ، ثم قلب الواو ياء ، تطويل للطريق ومخالفة للمتن ". (١)

الدراســـــة :

إذا آل التصغير بالاسم إلى أن يجتمع في آخره ثلاث ياءات ، فإنك تحذف الياء الأخيرة ؛ لثقل لجمع بين الياءات ، ويصير المصغر على مثال : فُعَيِّل ، فتقول في تصغير : عطاء ، وإداوة : عُطَيّ ، وأُدَيّة . وإنما خصت الأخيرة بالحذف ؛ لتطرفها ، وكثرة تطرق التغيير إلى لام الكلمة ، فإن اللام لما تطرفت ضعفت بخلاف العين القوية بتوسطها . (٢)

ولم يذكر الصرفيون علة صرفية لحذف الياء في تصغير: عطاء ، وما شابهها ، بل إنما ذكروا أنها حذفت تخفيفاً أو اعتباطاً ، وليس إعلالاً ، وصارحذفها منسياً ، بمعنى أن تحذف ، وتجعل كأنها لم تكن ، فلا يعتد بها ، فيجعل الإعراب إن كان عليها على ما قبلها كما في عُطَيّ ، وإن كان بعدها تاء تأنيث فتحت لأجلها الياء الثانية كما في إداوة : أُدَيّة (٣) ، وهذا ما أشار إليه المصنف بقوله : حذفت الأخيرة نسيا على الأفصح .(٤)

وقد أجرى ابن الحاجب تصغير عطاء على هذا النحو ، تقول في تصغير عطاء : عُطَيّ ، وأصلها : عُطَيْيو ، قلبت الواو التي هي بدل عن الهمزة ياء ، فاجتمعت ثلاث ياءات ، الأولى : ياء التصغير ، والثانية : هي المبدلة عن ألف عطاء ، والثالثة : هي لام الكلمة ، ثم حذفت الياء الثالثة ، فصارت : عُطَيًّا ، وقد وافقه في هذا أكثر الشراح (٥) ، أما اليزدي فقد خالف المصنف ، ونقده في هذا الإجراء ، على أنه لا داعي إلى قلب الواو ياء في خطوات الإجراء ، بل يقال ، الأصل في "عطي" : "عطيّي " ، بثلاث ياءات ، ثم استثقل توالي ثلاث ياءات ، فحذفت الأخيرة تخفيفاً .

وعلل اليزدي نقده ابن الحاجب في القول بأن (عُطَيّ) أصلها : عُطَيْيو ، ثم قلبت الواو ياء بأنه لا داعي لذلك ؛ لأن فيه تطويلا للطريق .

---

(١) شرح اليزدي ٣١٩/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٢٤/٥ -١٢٥ وإيجاز التعريف ١٤٣/١ .

(٣) انظر : شرح الرضي ٢٣٥/١ وشرح ركن الدين ٣٤١/١ .

(٤) الشافية ٣٣ .

(٥) كالرضي ٢٣١/١ وركن الدين ٣٣٩/١ والجار بردي ٨٤ ، والأنصاري ٢١٩ .

واليزدي مسبوق في هذا الإجراء بالمبرد ، وابن السراج ، وابن مالك [1] ، كما وافقه في ذلك من الشراح نقرة كار. [2]

وأرى أن اليزدي جانبه الصواب في نقده المصنف في هذا الإجراء ، وأن إجراء المصنف هو الأرجح ؛ مراعاة وموافقة للأصل ، لأن عطاء ، أصله : عطاو ، قلبت الواو همزة لتطرفها بعد ألف ، فإذا صغر انقلبت الألف ياء ، وزال الموجب للقلب ؛ لأنها قلبت همزة لوقوعها طرفاً بعد الألف الزائدة ، فلما صارت ياء عادت إلى أصلها الواو " فصار : عطيو ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصارت : عطيّيا ، بثلاث ياءات ، فحذفت الأخيرة : فصارت : عُطَيّاً ، وهذا قانون مطرد : أعني قلب الواو ياء إذا وليت ياء التصغير إلا ما قل كتصحيحها في : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل ، تصغير : أسود وجدول . [3]

كما أنه بهذا التفصيل – أعني تفصيل ابن الحاجب – والتطويل في طريق الإجراء أوقع أثراً في ذهن المبتدئ والمتعلم .

ولا تعارض بين الشرح والمتن – كما دعم اليزدي بهذا نقده – لأن المصنف في المتن ذكر أولاً تصغير ما ثالثه حرفة علة أو همزة فقال : " وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف منقلبة أو زائدة قلبت ياء، وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها ، نحو عُرَيّة وعُصَيّة ... " ثم شرع بعد ذلك في اجتماع ثلاث ياءات ، فقال : " فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات ... " كما سبق ذكره ، فليس مضطراً أن يذكر ما ذكره في الشرح من أن الهمزة المنقلبة عن واو كـ : عطاء وسماء، أو المنقلبة عن ياء كـ : بناء ، وإلا لزمه أن يقول : قلبت الهمزة ياء ؛ لأنها لو قلبت واو لانقلبت الواو ياء ، لاسيما أن المتون تحتاج إلي الإيجاز في اللفظ والاختصار في العبارة، وإلا لما قامت الشروح حول المتون ؛ لبيان مبهمها وتفصيل مجملها ، فالتفصيل مكانه الشرح لا المتن ، وهذا ما فعله المصنف . ومن العجب أن اليزدي الذي أنكر على ابن الحاجب تطويله لطريق الإجراء في قلب الواو ياء في " عطاء "، يقع فيما أنكره ويطيل النفس في تصغير " إداواة " فيقول : " وأما قولك : إداوة ، فأصل تصغيره : أُدَيْيِوَة ، الياء الأولى : ياء التصغير، والثانية : الألف المزيدة

(١) انظر على الترتيب : المقتضب ١٦١/١ ، والأصول ٣١٢/٣ ، وإيجاز التعريف لابن مالك ١٤٣/١ .

(٢) انظر : شرح نقرة كار ٥٧ .

(٣) إنما صحت الواو هنا لمراعاة مكبرها فإنه مصحح ، انظر : المناهج الكافية للأنصاري٢١٩ .

هو الحاصل على إجرائها مجرى : غَنَوِيّ ، إذ : " تَحيّة " ظاهرها كـ : غَنِيّة ، فلما حذفت الياء الأولى من : غَنِيّة ، وقلبت في : تَحيّة ؛ لاستواء العلة المقتضية للعمل في الوزنين ، فيكون وزنه عندنا بعد النسب : تَفَلِيّاً ، وعند المصنف : تَفَوِيّاً ، ويلزمه إجحافان بذهاب ثلثي الأصل ". (١)

الدراسة :

من الأقيسة الثابتة عند الصرفيين في النسب إلى معتل اللام أن تحذف الياء من المنقوص بها سواء أكان مذكراً على فَعِيل كـ : غَتِيّ ، أو فُعَيْل كـ : قُصي ، أو مؤنثاً على فعيلة كـ : غَنِيّة ، أو فُعَيلة كـ : قُصَيّة وأُمَيّة ، ثم تقلب الياء الأخيرة واواً فيقال : غَنَوِي ، وقَصَوِي . والعلة في الحذف والقلب ازدياد الثقل ؛ لأنه لو لم تحذف للزم اجتماع أربع ياءات مع كسرتين ، وهو محذور جداً ، وتقلب الياء واواً دفعاً لهذا الاستثقال أيضاً، إذ حذف إحدى الياءين لا يدفعه دفعاً تاماً ، فيكون باقياً بعد ، فيلجأ إلى القلب ؛ تخفيفاً ودفعاً للثقل. (٢)

ثم ذكر ابن الحاجب إجراء : تَحيَّة في النسب إليها مجرى : غَنِيّة ، فيقال : تَحَوِيّ كما قيل : غَنَوِيّ ، وإنما خص التَحَوِيُّ بالذكر ؛ لأن تَحيّة ليست فَعِيلة في الوزن ، بل : تَفْعِلَة ، إلا أنه لما صارت بالإدغام كفَعِيلة في الحركات والسكنات أخذ حكمه في النسب ، فشاركه بذلك في حذف الياء ، وقلب الياء الأولى واوا ، وهذا مراد المصنف.(٣)

وقد نقده اليزدي في ذلك ليس في إجراء تَحيّة مجرى : غَنِيّة ، في النسب ، لكنه نقده في أصل : تَحية ، وكيف تصير على مثال فعيلة ؟، فيرى أنه يلزم المصنف على هذا القول أن يكون أصلها عنده : " تَحْيِيْو " ، ثم يصير بالحذف ، - أعني حذف الواو والتعويض بتاء التأنيث - إلي تَحيّة ، فيكون وزنها : تَفْعِية ، ثم تنقل حركة العين إلى الفاء بتقدير الزنة الحالية ، فتصير على مثال : فَعِيلة ، وهذا هو الحاصل على إجرائها مجرى : غَنَوِي ، فيكون وزنها عند المصنف : تَفَوِيّاً ، ويترتب على ذلك إجحافان بذهاب ثلثي الأصل : العين واللام .

---

(١) شرح اليزدي ٣٦٢/١.

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٩٠/١ وشرح الشافية لركن الدين ٣٨١/١.

(٣) انظر : شرح ركن الدين على الشافية ٣٨١/١.

هذا هو مفاد نقده ، ويلاحظ أنه بنى نقده على أن : تحية عند المصنف بزنة : تَفْعِية ، وأصلها : " تَحْيِيو " ، أما اليزدي فعنده بزنة : تَفْعِلَة ، وأصلها : تَحْيِوَة ، بناء على أن فعلها : حَيِيَ ، وأصله من الحاء والياء والواو ، فاقتضى كسر ما قبل الواو أن تقلب ياء، فصار : تَحْيِية ، ثم لزم الإدغام لتحرك الياء وسكون ما قبلها نقل حركتها إلى ما قبلها .

وفي خلدى أن نقد اليزدي المصنف القائم على أن وزنها عنده : تَفْعِيَة غير مستقيم ؛ لما يلي :

أولاً : أن المصنف لم ينص على أن " تَحِيّة " تَفْعِيَة ، ولم ينف أن تكون تَفْعِلَة ، بل قال في شرح المفصل : " وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ياء مشددة ، وإن كان مخالفاً له في الزنة كقولهم في تحية : تَحوى ؛ لأن الأمر المستثقل موجود ، فلا اعتداد بالوزن" . بل نقل في شرحه – المنسوب إليه – على الشافية : أنها تفعلة . [1]

ثانياً : أن ما نقله اليزدي في أصل تحية : تَحْيوَة ، بياء فواو مخالف للنقل والعقل ، فلم أجد أحداً نص على هذا الأصل ، بل المنقول عن الصرفيين واللغويين أن أصلها : تَحْيِيَة ، بياءين،[2] وعلى هذا فإجراؤها كما ذكر المصنف ليس فيه إجحاف بذهاب ثلثي الأصل كما زعم اليزدي، بل هي عند ابن الحاجب كغيره أصلها : " تَحْيِيَة " على تَفْعِلَة ، لأنه مصدر: حَيِّي يُحَيِّي بزنة فَعّل يُفعّل ومصدره على تفعلة كالتحلية والتروية ، فنقلت كسرة الياء إلى الحاء قبلها ، فسكنت وأدغمت فيما بعدها ، فصار لفظها كلفظ فَعِيلة ؛ لأن ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة ، فنسبوا إليها كما ينسبون إلى فعيلة ، بحذف الياء الثانية [3]، أو أن يكون أصلها: " تَحْيِيِي " بثلاث ياءات ، نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، ثم حذفت إحدى الياءين ، وعوض عنها بالتاء ، فعلى احتمال أن المحذوف المدة فوزنها تَفْعِلَة ، وعلى أن المحذوف العين تخلصاً من الساكنين ، فوزنها تفيلة . [4]

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٩٠/١ وشرحه على الشافية (١٩/ب) .

(٢) انظر : شرح المفصل ١٤٨/٥ وحاشية ابن جماعة ١٠٧ والقاموس المحيط (فصل الحاء) .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٤٨/٥.

(٤) انظر : تصريف الأفعال ٣٩.

إذن فهي إما : تَفْعِلَة ، على أن المحذوف المدة ، وإما : تَفْيِلَة ، على أن المحذوف العين ، ولم يقل أحد أنها : تَفْعِيَة ، كما زعم اليزدي .

المسألة الثالثة : مقرد " خلفاء " بين " خليف " و" خليفة " [1]

قال ابن الحاجب :

" وجاء خلفاء ، وجعله جمع خليف أولى ؛ حملاً على الأكثر " [2].

قال الخضر اليزدي :

" فجمع فعيلة على فِعَال وفَعَائل ، وذلك كقولهم : صبيحة ، وصِبَاح ، وصَبائح ، وجاء على فُعَلاء كقولهم في خليفة : خُلَفاء ، وذهب قوم [3] إلي أنه قد قيل : خليف ، وخليفة ، وأن خلفاء جمع خليفة ، وخلائف جمع خليفة ، فاستبعدوا أن يكون فُعَلاء جمع فَعِيلة ؛ لكثرته في فَعِيل ، وقالوا إذا احتمل أن يكون جمعاً لخليف فحمله عليه أولى ، إذ لابد لتأسيس كل باب من ثَبَت ، فلا يثبت باحتمال ، والأصح أنه جمع خليفة ، ولكن خليفة بمعنى خليف ، من حيث إنها لا تطلق إلا على مذكر ، وجعله جمع خليف فيه تكلف ؛ إذ الخليف ليس بمشهور ، وأيضاً المبادر إلي الذهن أن مفرده خليفة " . [4]

الدراسة :

من القواعد الثابتة في جموع الكثرة أن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فبابه أن يكسر على فَعْلى كـ : جريح وجرحى ، وقتيل وقتلى ، إلا ما شذ نحو: قتلاء وإسراء جمعي قتيل وأسير ، كأنهم شبهوه بـ : ظريف وظرفاء ، وشريف وشرفاء .

---

(١) انظر المسألة في : الكتاب ٦٣٨/٣ ، والتكملة ٤٧٨ وشرح المفصل ٥١/٥ – ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل٥٤٤/١ وشرح الكافية الشافية١٨٦١/٤ والارتشاف ٤٤٣/١ ، وشرح الرضي ١٤٩/٢ – ١٥١، والمساعد ٤٤٤/٣ –٤٤٥، وشرح ركن الدين على الشافية ٤٥٦/١ .

(٢) شافية ابن الحاجب ٥٥ .

(٣) انظر الخلاف في المسألة في : الكتاب ٣ / ٦٣٦ والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٤٤ ، والمساعد ٤٤٤/٣ –٤٤٥ .

(٤) شرح اليزدي ٤٤٥/١ .

فإن لم يكن فعيل بمعنى مفعول فإن لمؤنثة في الجمع ثلاثة أبنية : فِعَـال كـــ : صبيحة وصباح ، وفَعَائل كـ : صحيحة وصحائح ، وقالوا : صبيحة وصبائح ، وفُعَـلاء كـ: فقيرة وفقراء ، وسفيهة وسفهاء [1].

وقد جاء على فُعَلاء قولهم خلفاء ، وقد اختلفوا في مفرده ، أهو جمـع لفعيـل " خليف " أم جمع لفعيلة " خليفة " ، وأي المفردين أولى؟ .

فابن الحاجب يرى أن جعله جمعاً لخليف أولـى ، أما خليفـة فجمعهـا علـى خلائـف، وقد استعمـل القرآن الجمعين في قوله تعالى : " وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْـأَرْضِ"[2]، وقولـه تعالـي : " وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ " [3] ، ويعلل المصنف لهذه الأوليـة بالحمل على الأكثر – أي : لكثرة مجيء جمع فعيل على فُعَلاء كـــ : كـريم وكرمـاء ، وشريف وشرفاء ، وظريف وظرفاء – ، واستبعاد جمع فعيلة على فعلاء إذ لم يسمع منه إلا حرفان : سفيهة وسفهاء ، وفقيرة وفقراء ، وإذا احتمل أن يكون جمعاً لخليف ، فـلا يجعل أصلاً في جمع فعيلة عليه ، إذ لا يثبت باب مثل هذا بالاحتمال ، بل لابد من ثبت.[4]

والمصنف في هذا متأثر بأبي علي ، والزمخشري [5] ، فقد رأيا أن خلفاء جمـع خليفة، وخلائف جمع خليفة ، وأنه سمع خليفة وخليف ، فناسب كل منهما أن يجمع على ما يقتضيه القياس . وقد استعملها معاً أوس في قوله :

إنّ من القوم موجوداً خليفتُه ∴ وما خليفٌ أبي وهبٍ بموجود [6]

---

(١) انظر : شرح المفصل ٥/٥١ – ٥٢.

(٢) سورة النمل الآية ٦٢ .

(٣) سورة الأنعام الآية ١٦٥ .

(٤) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٤٤ ، وشرح الشافية في ركن الدين ١/٤٥٦ ، والمناهج الكافية ٢٩٠.

(٥) انظر رأي الفارسي في : التكملة ٤٧٨ والارتشاف ١/٤٤٣ ، وانظر رأي الزمخشري في : المفصـل بشرح ابن يعيش ٥/٥١ .

(٦) البيت من البسيط لأوس بن حجر يرثي فيه عمرو بن مسعود الأسدى ، وكان النعمان بن المنـذر قـد قتله، والاستشهاد في البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء وخليفة بالتاء ، أو خليف في معنـي خليفة، انظر : شرح المفصل ٥/٥٢ ، وشرح الرضي ٢/١٥٠ ، واللسان (خ ل ف) .

وقد وافق المصنف في هذا من شراح الشافية ركن الدين، والنيسابوري ، والشيخ زكريا الأنصاري [1] ، أما اليزدي فقد خالف المصنف في هذا ، ونقده في جعله خلفاء جمع خليفة ، ورأى أن الأصح والأولى أنه جمع خليفة ، لكن خليفة بمعنى خليف من حيث إنها لا تطلق إلا على مذكر ، ونقد المصنف واصفاً جعله خلفاء جمع خليف تكلفاً ، وقد علل وصفه رأي ابن الحاجب بالتكلف بعدم الشهرة ؛ لأن المشهور والمتبارد إلي الذهن أن مفرده خليفة [2] ، واليزدي في هذا متأثر بسيبويه حيث ذهب إلي أن خلفاء جمع خليفة ، ولم يحفظ سيبويه خليفا، بل جعل خلفاء جمع تكسير لخليفة، من حيث أنه لا يقع إلا على مذكر فحمله على المعني، فقال في الكتاب: " وقالوا: خليفة وخلائف، فجاءوا به على الأصل، وقالوا: خلفاء من أجل أنه لا يقع على مذكر فحملوا على المعني ، وصاروا كأنهم جمعوا خليفاً . [3]

وقد وافق في ذلك جمع كثير من الصرفيين . [4]

ولهم أن يعضضوا كلامهم مجيء خليف بقول الشاعر السابق ذكره :

إن من القول موجودا ..... البيت .

على أن خيلف بمعني خليفة ، فجاز أن يكون خلفاء جمع خليفة التي بمعني خليف .

وقَد رَدّ أحد الشراح هذا البيت بقوله : إن كان لم يثبت خليف بمعني خليفة ، إلا في هذا البيت ، وهو الأظهر ، فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون مما رخم في غير النداء ضرورة ، نحو قوله : ليومِ روعٍ أو فِعَالِ مكْرِمِ [5] ، يريد مكْرَمة . [6]

---

(١) انظر على الترتيب: شرح ركن الدين ٤٥٦/١ ، وشرح النيسابوري ١٦٠/١ ، والمناهج الكافية ٢٩٠.

(٢) انظر : شرح اليزدي ٤٤٥/١.

(٣) الكتاب ٦٣٨/٣.

(٤) كأبي جعفر النحاس في عمدة الكتاب ١١١/١ ، وابن السراج في الأصول ١٨/٣ ، وابن يعيش ٥١/٥ – ٥٢ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ والرضي ١٥٠/٢ –١٥١، والجاربردي ١٤٢ .

(٥) هذا بيت من الرجز المشطور من كلمة لأبي الأخرز الحماني يمدح فيها مروان بن الحكم بن العـ ـ، وقبله : مروان مروان أخو اليوم اليمي ... والشاهد في البيت في : (مكرم)على أنها مصدر ميمي على (مفعل) أو على مفعلة ، وحذفت التاء للضرورة. انظر : الخصائص ٣/ ٢١٥ والاقتضاب ٤٦٩ وشرح الرضي ١٦٩/١ .

(٦) انظر : شرح الرضي ١٥٠/٢ –١٥١ وحاشية المحقق ١٥٠/١ .

ويبدو لي أن الخلاف بين ابن الحاجب واليزدي ومن سبقهما في أن خلفاء جمع خليف أم خليفة ، مبني على نوع التاء في خليفة :

فابن الحاجب – كأنه – اعتبر أن التاء للتأنيث ، ولهذا فلا يجمع على خلفاء ، لأن فعيلة لا تجمع على فعلاء إلا في حرفين : فقيرة وفقراء ، وسفيهة وسفهاء ، بل الأكثر أن تجمع على فعائل ، فاعتبر الأولى أن تجمع خليفة على خلائف، وأن تجمع خليف على خلفاء . واعتبار التاء للتأنيث مذهب الأخفش الأصغر على بن سليمان .[1]

أما اليزدي – فكأنه – اعتبر أن التاء في خليفة ليست للتأنيث ، بل زائدة للمبالغة كما في : راوية وعلامة ونسابة ، وأنه إن كان مختوماً بالتاء فإنه لا يطلق إلا على المذكر ، لأنه بمعني فاعل ، فكأنه بمنزلة ما لا تاء فيه . واعتبار التاء للمبالغة مذهب جميع النحويين [2] ، ولذا خطؤوا إجازة بعض الكوفيين : قالت الخليفة ، لأنه لو جاز هذا لجاز: قالت طلحة ، وأنت تريد رجلاً .[3]

وأرى أن رأي ابن الحاجب في أن خلفاء جمع خليف أرجح وأولى بالأخذ والقبول من رأي اليزدي ومن سبقه لما يلي :

أولاً : موافقة هذا الرأي للقياس [4] والقواعد المطردة :

فالمطرد والمقيس أن فعيلة لا تجمع على فعلاء إلا في حرفين سماعا : فقيرة وسفيهة[5] ، وإنما تجمع على فعائل ، كما قالوا كريمة أموالهم وكرائم ، وأن احتمال أن يكون خلفاء جمعاً لخليف يمانع أن يجعل فعلاء أصلاً في جمع فعلية عليه ، إذا لا يثبت باب مثل هذا بالاحتمال ، بل لابد من ثبت . لا سيما وأن الجمعين : خلفاء وخلائف قد

(١) انظر : عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ١/١١٠ .

(٢) انظر : عمدة الكتاب ١/١١١ ، وحاشية الجار بردي ١٤٢ ، ونسبه إلي الواحدي .

(٣) الخلاف في تاء خليفة في عمدة الكتاب ١/١١٠ ، ١١١

(٤) انظر : اللباب ٢/٤٤١ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٥/٥٢ ، وشرح الرضي ٢/١٥٠ .

ورد في الكلام الفصيح كالقرآن وغيره ، فيجعل خلفاء جمع خليف ، وليجعل خلائف جمعاً لخليفة ، كصحيفة وصحائف .

ثانياً : قوة علة المصنف ، وضعف علة اليزدي :

فالمصنف علل أولية أن يكون مفرده خليفاً بالحمل على الأكثر ، فلكثرة مجيء جمع فعيل على فعلاء كـ : كريم وكرماء ، وشريف وشرفاء ، وظريف وظرفاء ، جُعل جمعَ خليف أولى من جعله جمع خليفة ، أما العلة التي ذكرها اليزدي في أن جعله خليفة أصح ، وإن كان متابعاً لسيبويه وهي الحمل على المعني من حيث إنه لا يطلق إلا على المذكر ، فهي لا تقوى قوة علة ابن الحاجب ؛ لأن مراعاة الحمل على الأكثر هو القياس فهو أولى من مراعاة الحمل على المعني ، ولم لا ؟ وكتب النحاة لا تفتؤ تذكر أن الحمل على الأكثر أولى[1] ، وأن الحمل على الأكثر أرجح ، حتى اليزدي نفسه ذكر في وزن (تِنْبالة) أنها فِعْلالة وليس تِفْعالة ، وعلل بأن تِفْعالة نادر بعيد من الأوزان، وفِعْلالة كثير، فالحمل على الكثير أولى، بل ما أكثر قول سيبويه في الكتاب أنه لا يقيس إلا على الأكثر.[2]

المسألة الرابعة : طريقة الوقف والوصل في " أنـــا " [3]

قال ابن الحاجب :

" وزيادة الألف في : أنا ، ومن ثم وقف على " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي " [4] بالألف ..." [5] .

---

(١) انظر : ابن جني في الخصائص ٢٤٥/١ ، وأبا العلاء في رسالة الملائكة : القول في آية وغاية وابن عصفور في الممتع ١٧٤/١ ، والرضي في شرحه ٢٠١/١ ، وركن الدين في شرحه ٧٢٧/٢ ، والمرادي في الجنى الداني٥٠٩/١ ، وتوضيح المقاصد٤٨٢/١ ، وابن عقيل في شرحه الألفية ١٣٩/١، وغير هذا كثير وكثير .

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٤/٣ ، ٤٠٥، ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، ٥٧٢ ، ٤، ١٢٧ ، ٣٠٨ .

(٣) انظر المسألة في: المفصل ٣٤٣ وشرح ابن يعيش ٨٣/٩ والإيضاح في شرح المفصل ٣١٦/١ ٣١ وشرح الرضي٢٩٤/٢ – ٢٩٥، وشرح الشافية لركن الدين ٥٤١/١ -٥٤٢ ، وشرح الجاربردي ١٧٧ ، والمناهج الكافية ٣٤٦ .

(٤) سورة الكهف من الآية ٣٨ .

(٥) شافية ابن الحاجب ٦٤ .

قال الخضر اليزدي :

" قوله " ومن ثم ...." إلى آخره ، أي : ومن أجل الوقف علـى قـولهم : أنـا ، بزيادة الألف، وقف على قول الله عز شأنه : " لَكِنَّـا " بالألف .. ، فأما في حق الواصل، وهي قراءة ابن عامر [١] ، فوجهه أنه أجرى الوصل مجرى الوقف في إثبات الألف ، كما أجرى الوصل مجرى الوقف في قولهم : ثلاثةَ أربَعَـة ..، وقـال المصـنف فـي شـرح المفصل[٢] مانعاً قول الزمخشري : " ليس فيه إجراء الوصل مجرى الوقف " ، وجعل سند منعه : أنه جائز أن يقال: أنا بالألف في الوصل ، وفيه ارتكاب غير الفصيح ، إذ قد مـر أن إثبات الألف في الوصل مطلقاً غير فصيح ، وقد اعتذر عن هذا بأنه لما حذف همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها ، وإدغام نون " لكن " في نونها قصد إلي تقويتها بالألف التـي تكون لها وصلاً في بعض اللغات ووقفاً على كل لغة ، عوضاً عما حذف منها ، أو قصـد فعل ذلك ؛ رفعاً للبس لما يوهم لفظ " لكن " من أنها " لكن " المشددة " ، وقد أشـار إلـى شيء من هذا في الشرح أيضاً [٣] وتابعه الشارحون[٤] ، وأقول : إن هذا الاعتـذار كمـا يصلح أن يكون اعتذارا لإثبات الألف في الوصل يصلح أن يكون اعتذارا لإجراء الوصـل مجرى الوقف بأن يقول : إنما الترموه جبراً للإجحاف المذكور ، أو رفعاً للبس المذكور ، إذ الإجراء والإثبات كلاهما متساويان في كونهما غير الفصيح ، فليس لمنـع مـا قـالوه معنى ". [٥]

الدراســـــة :

قرأ الأكثرون [٦] " لكنّ " من قوله تعالي " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّـي " بتشـديد النـون وإسقاط الألف وصلاً ، وإثباتها وقفاً ، فإذا وقف عليها وقف بالألف ، إذ كان أصلها " لكن أنا "، فنقلت حركة الهمزة إلي نون " لكن"، ثم حذفت الهمزة، فصـارت لكننـا بنـونين، فأدغمت الأولى في الثانية ، فصارت : لكنا ، وهـذا تخريج كثير من النحاة كـ : الفراء،

(١) انظر : الكشف ٦١/١ ، والتيسير ١٤٣ ، والبحر المحيط ١٧٨ – ١٧٩ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٣١٦/١ .
(٣) المصدر السابق ٣١٧/١ .
(٤) انظر: شرح الرضي ٢٩٥/٢، وشرح ركن الدين ٥٤١/١-٥٤٢، وشرح الجاربردي ١٧٧، والمنـاهج الكافية ٣٤٦ .
(٥) شرح اليزدي ٥٣٤/١ – ٥٣٥ .
(٦) عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو وابن كثير. انظر: النشر ٣١١/٢ والبحر المحيط ١٢٧/٦- ١٢٨.

وقد تابعه في هذا أكثر شراح الشافية كالرضي ، وركن الدين ، والنيسابوري ، والجاربردي ، ونقرة كار ، وابن جماعة، والأنصاري .[1] أما اليزدي فقد خالفه وإياهم في هذا ، ووجه إثبات الألف وصلاً على الإجراء أعني إجراء الوصل مجرى الوقف ، أي أنها كما ثبتت وقفاً تثبت أصلاً ، وهو متأثر في هذا التخريج والتوجيه بالزمخشري ، فهو ينقد ابن الحاجب الذي منع وجه إثبات الألف وصلاً إجراءه مجرى الوقف ، ونقل نصاً عن المصنف ، قال : [2] " وقال المصنف في شرح المفصل مانعاً قول الزمخشري :" ليس فيه إجراء الوصل مجرى الوقف " .

وجعل سند منعه كما نقل عنه اليزدي بأنه جائز أن يقال "أنا" بالألف وصلاً فلا داعي إلى القول بإجراء الوصل مجرى الوقف ، ورد عليه اليزدي بأنه فيه ارتكاب غير الفصيح ؛ لأن إثبات الألف وصلاً مطلقاً غير فصيح . [3]

ويبدو لي أن اليزدي لم يفهم كلام المصنف حق فهمه، أو أخذ منه ما يلاءم نقده، فبتر نصه، لأننا لو تتبعنا نص ابن الحاجب الذي جاءت فيه العبارة التي اقتضبها اليزدي، لوجدنا أن ابن الحاجب لم ينكر إجراء الوصل مجرى الوقف مطلقاً ، لكنه يرى القول به في حالة الضرورة ، أما في غيرها إن كان هناك تخريج آخرَ غيره فلا داعي للقول به ، لذا رد على الزمخشري قوله: [4] " وقد يجري الوصل مجرى الوقف في مثل قوله : مِثْلَ الحريق وافق القَصَبَّا[5]. ولا يختص بحال الضرورة ، تقول : ثلاثةً أربَعَة ، وفي التنزيل : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي " .

فرد ابن الحاجب القول بإجراء الوصل مجرى الوقف في الآية الكريمة وفي ثلاثةَ أربَعَة بوجهين :

الأول : أن الإجراء خاص بالضرورة كما قلت .

---

(١) انظر : شرح الرضي٢/٢٩٥، وشرح ركن الدين١/٥٤١، وشرح النيسابوري١/٢٠٨ – ٢٠٩، وشرح الجار بردي ١٧٧. وشرح نقرة كار١٢٦ –١٢٧، وحاشية ابن جماعة١٧٧ ، والمناهج الكافية ٣٤٦ .

(٢) الإيضاح ١/٣١٦ .

(٣) انظر : شرح اليزدي ١/٥٣٥ .

(٤) المفصل ٣٤٣ .

(٥) هذا بيت من مشطور الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٦٩ ، والكتاب ٤/١٧٠ وشرح الرضي ٢/٣١٨ ، وشرح ركن الدين ١/٥٥٩ ، وشرح الجاربردي ١٨٧ ، وشرح نقرة كار ١٣٢ ، والشاهد فيه تضعيف القصبا والوقف عليها ، وهو شاذ أو قليل ، وخرّج على إجراء الوقف مجرى الوصل .

الثاني : أن الزمخشري سوى بين الآية الكريمة وأسماء العدد وبين قول الشاعر .. القَصَبَّا ، في إجراء الوصل مجرى الوقف ، ليثبت أنه ليس خاصاً بالضرورة ، فرده المصنف في ذلك ، بأنه أطلق القول وليس بجيد ؛ لإمكان تخريجه على وجه آخر ، وإذا ثبت لها وجه آخر من التخريج فلا داعي بالقول بالإجراء ، فالآية الكريمة التي جعلها الزمخشري وتبعه اليزدي دليلاً على أن إجراء الوصل مجرى الوقف سائغ من غير ضرورة يمكن أن تخرج على وجه آخر ، إما على الجواز أن يقال فيه : " أنا " بالألف في الوصل ، وإذا كان كذلك فليس فيه إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإما أن يخرج على أن الألف عوض عن حذف همزة (أنا) ونقل حركتها إلي ما قبلها ، حتى لا تلتبس بـ لكن المشددة .

وإذا أمكن تخريجها على ذلك ، فلا داعي إلي تسويتها ، بـ القَصَبَّا في قول الشاعر : مثلَ الحريق وافقَ القَصَبَّا ، في تخريجها على الإجراء ، لأن ذلك خاص بضرورة الشعر [1] .

وقد نقده اليزدي في ذلك ، وبخاصة في تخريجه للآية على جواز أن يقال :" أنا " بالألف في الوصل بأن فيه ارتكاب غير الفصيح ؛ لأن إثبات الألف مطلقاً غير فصيح .

وأرى أن اليزدي أصاب في نقده في شيء ، وجانبه الصواب في شيء آخر ، أما إصابته : ففي رده تخريج ابن الحاجب جواز أن يقال : " أنا " بالألف في الوصل ؛ لأن إثبات الألف في الوصل مطلقاً غير فصيح ؛ لأن القياس حذف الألف من " أنا " في الوصل؛ لأنها لبيان الحركة في الوقف كالهاء في: كتابيه وحسابيه [2] ، وهو أعني اليزدي متأثر في ذلك بالزجاج الذي جعل إثبات الألف في "أنا" شاذ في الوصل[3] .

لكن جانبه الصواب في رده على ابن الحاجب منع تخريج الآية على الإجراء، لأن إجراء الوصل مجرى الوقف خاص بالضرورة ، فبابه الشعر، ولا يكون في حال الاختيار، حتى إن كان جائزا في النثر، فهو قليل بالنسبة إلى الشعر؛ لأنه محل الخروج عن القياس، فإن كان هناك وجه آخر للتخريج، فلا يلجأ إليه في الكلام المنثور[4].

---

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣١٦/١ – ٣١٧ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨٣/٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/٣– ٢٨٧ ، وحاشية ابن جماعة ١٧٧.

(٤) انظر : حاشية شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٩ .

وقد ذكر ابن الحاجب وجهاً آخر لإثبات الألف وصلاً ، وهو إثباتها جبراً للإجحاف المذكور من حذف الهمزة ونقل حركتها ، أو رفعاً لِلبس حتى لا تلتبس بـ: " لكن " المشددة ، فلا داعي للقول بالإجراء ، فليس الإجراء مساوياً للإثبات ، فالأول خاص بالضرورة ، والثاني جائز في الاختيار .

المطلب الثاني:النقد في الأحكام الصرفية

المسألة الأولى : رَدُّ بعض الأبنية إلى بعض [1]

قال ابن الحاجب :

" وقد يُرَدُّ بعضٌ إلى بعض ، فـ " فَعِل " مما ثانيه حرف حلق ، كـ " فَخِذ " يجوز فيه : فَخَذ وفخِذ وفخْذ ، وكذلك الفعل كـ " شهِد " ، ونحو: " كتِف " يجوز فيه : كِتْف وكَتْف، ونحو: " عضُد " يجوز فيه : عَضْدٌ ، ونحو: " عُنُق " يجوز فيه : عُنْق ، ونحو: " إبِل ، وبِلِز" يجوز فيهما : إبْل ، وبِلْز، ولا ثالث لهما ... " . [2]

قال الخضر اليزدي :

" قوله : " وفي إبِل" هذا هو الخامس ، وهو أنه يجوز في " فِعِل " المكسور فاؤه وعينه لغة فرعية ، وهي الإسكان ، ووجهه ظاهر. قوله: " ولا ثالث لهما " – أي : لهذين اللفظين – استقراء. وفيه نظر، لأنه يرد عليه قولهم : أتان إبِد ؛ أي : ولود ، نقله ثعلب [3] ، والحِبِك بكسر الحرفين ؛ إذ القول بالتداخل يستلزمه ، وهو قال به كما مر [4] ، فلا يخلو من انتقاض وتناقض. هذا وقد نقل : بِلِص لطائر، وعِيل لبلد ، وجِلِخ وجِلِب للعبة الصبيان ، ودِيس ، ووتِد ، ومِشِط ، وإثِر ، وإطِل للخاصرة ، في : الديس والوتَد والمُشْط والأثْر والأطْل ، إلى غير ذلك [5] " [6] .

---

(١) انظر المسألة في : ليس في كلام العرب ٩٦ – ٩٧ وشرح الرضي ١/٤٠ –٤٧ وشرح ركن الدين ١/٢١١ ــ ٢١٢ وشرح المرادي على الألفية ٥/٢١٩ – ٢٢٠ والمزهر للسيوطي ٢/٦٥ – ٦٦ وشرح الجار بردي ٣٢–٣٣ والمناهج الكافية للأنصاري١٥٣.

(٢) شافية ابن الحاجب ١٢–١٣. والبلز: الجارية السمينة . انظر : لسان العرب (ب ل ز).

(٣) انظر: شرح المرادي على الألفية ٥/٢٢٠.

(٤) انظر: الشافية صـ١١ وانظر : شرح الرضي ١/٣٨.

(٥) انظر: ليس في كلام العرب ٩٦–٩٧.

(٦) شرح الشافية لليزدي ١/١٧٥.

الدراسة :

قد تطرأ على الأبنية (فَعَل ، فَعِل ، فَعُل) من رَدّ بعضها إلى بعض للتخفيف ، وهو ما يسمى بالتفريع ، وهو في ستة مواضع ، منها : أنه يجوز في " فَعِل " المفتوح الفاء المكسور العين مما ثانيه حرف حلق ثلاث لغات فرعية : إسكان العين ، وكسر الفاء مع إسكان العين ، وكسرهما معاً ، ويجوز في مما ليس ثانيه حرف حلق لغتان فرعيتان : إسكان العين ، وكسر الفاء مع إسكان العين ، ويجوز في " فَعُل " المفتوح فاؤه المضموم عينه كـ " عَضُد " لغة فرعية واحدة وهي : إسكان العين ، وهكذا ... ، ولكل لغة توجيهها ، وجميع هذه التفريعات لغة بني تميم ، أما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون . (١)

وقد ذكر ابن الحاجب ــ رحمه الله ــ في (فَعِل) - المكسور الفاء والعين ــ أنه يجوز فيه لغة فرعية هي : الإسكان ، كـ : إبِل وبِلز، فيجوز فيهما : إبْل وبِلْز، ثم حكم بأنه لا ثالث لهذين اللفظين ، كأنه استقرأ جميع الأمثلة ؛ فلم يجد إلا هذين اللفظين ؛ فلذا حكم بقوله : ولا ثالث لهما .

وقد نقده اليزدي في هذا الحكم ، ووصف هذا الاستقراء بأنه ناقص ؛ لورود ألفاظ غير ذلك حكاها في نصه ، كـ : إبِد ، حبِر، بلِص ، عبِل ، جلِخ وحلِب ... وغير ذلك ، كما وصفه بأنه متناقض ؛ لأن ابن الحاجب أورد " الحبِك " وجعله من تدخل اللغات ؛ فكيف يحكم بجواز الحبِك على " فِعِل " ، ثم يحكم هنا بأن " فِعِل " لم يأت منه إلا " إبِل ، وبِلز (٢) .

ولم يكن اليزدي بدعاً في هذا النقد فقد سبقه إلى هذا من شراح الشافية ركن الدين ، إذ عاب قول المصنف : " ولا ثالث لهما " بأن فيه نظراً ؛ لورود أمثلة أخرى غير ذلك كـ " إبِد ، وحبِر، وبلِص ، وعبِل " (٣) .

واليزدي وغيره من الشراح مسبوقون بابن خالويه ؛ فقد حصرها في ثمانية أسماء فقال : " ليس في كلام العرب اسم على " فِعِل " إلا ثمانية أسماء : إبِل ، وإطِل ، وبأسنانه حبِر، أي : صفرة ، ولَعِب الصبيان جلِخ طلِب ، ووتِد عن أبي عمر ، ولا أفعل ذاك أبد الإبِد، حكاه ابن دريد ، وامرأة بِلِز: ضخمة ، والبلِص طائر... " (٤) .

---

(١) انظر : شرح الرضي ٤٠/١ وشرح ركن الدين ٢٠٨/١-٢١٤.

(٢) انظر : شرح الشافية ١٧٥/١

(٣) انظر : شرح ركن الدين ٢١٢/١.

(٤) ليس في كلام العرب ٩٦.

والعذر لابن الحاجب من أوجه :

الأول : ليس المصنف بدعاً في ذلك ؛ فقد قال هذا بناء على ما ذكره سيبويه : أنه لا يعرف لهذا الوزن " فِعِل" غير " إِبِل" (١) ، وزاد الإخفش بِلِزاً (٢) ، فكانه في قوله : "ولا ثالث لهما" جَمَعَ ما حكاه سيبويه والأخفش.

الثاني : لعله قال بهذا الاستقراء اعتماداً على الفصيح ، فحسب ، وكأن ما استدركه اليزدي وغيره من ألفاظ جاءت على وزن " فِعِل" غير فصيحة ؛ لهذا لم يثبتها ابن الحاجب ، ويؤيد هذا ما ذكره ابن خالويه بقوله : " ولم يحك سيبويه إلا حرفاً واحداً : إِبِل ، وحده ؛ لأنه بلا خلاف ، والباقي مختلف فيهن ". (٣)

الثالث : لعل ابن الحاجب لا يقصد بقوله : " ولا ثالث لهما " ما فهمه اليزدي من حصر مجيء الفعل مطلقاً في المثالين المذكورين ، وهذا ما دعا اليزدي إلى نقده ؛ بل لعله أراد بقوله : " ولا ثالث لهما " أنه ليس في الكلام " فِعِل " بكسرتين إلا في الأسماء كـ " إِبِل " والصفات كـ " بِلِز" ، أو يريد بقوله : " ولا ثالث لهما " أي في الصفات كما قال ثعلب : لم يأت من الصفات على" فِعِل " إلا حرفان : امرأة إِبِد ، أي : ولود ، وأتان بِلِز ، أي : ضخم . (٤)

فالمصنف ما أراد حصر مجيء " فِعِل " مطلقاً في المثالين المذكورين ــ كما فهم اليزدي وعليه بنى نقده ــ وإلا لكان لفظ (نحو) في قول المصنف: " ونحو إِبِل وبِلِز لغواً؛ إذ لا نحو لهما حينئذ ؛ بل أراد حصر مجيء " فِعِل" صفة في المثالين ، فعم أولاً جواز إسكان العين في كل " فِعِل " اسماً كان أو صفة بقوله : ونحو : إِبِل وبِلِز يجوز فيهما إِبِل وبِلِز، ثم خصص ثانياً إتيان " فِعِل " في الصفات بالمثالين المذكورين بقوله : ولا ثالث لهما .

---

(١) انظر: الكتاب ٢٣٢/٣ وليس في كلام العرب ٩٧.

(٢) انظر: الارتشاف ١٩/١.

(٣) انظر: ليس في كلام العرب ٩٧.

(٤) انظر: شرح الجار بردي وحاشية ابن جماعة عليه صـ٣٢.

وهذا معنى بعيد ؛ لأنه لو كان المراد ذلك لتناقض كلام المصنف لأن قوله : " ونحو إبِل وبِلِز يجوز فيهما : إبْل وبِلْز، تصريح منه بأن كل ما كان على " فعِل " بكسرتين يجوز فيه الإسكان ، وقوله : " ولا ثالث لهما " على هذا التفسير يدل على أنه لا يجوز الإسكان إلا في إبِل وبِلِز، وهل هذا إلا تناقض بيّن [1] .

والأولى من ذلك كله أن يكون المراد بقوله : " ولا ثالث لهما " أنه ليس في الكلام " فِعِل " إلا " إبِل " في الأسماء ، و" بِلِز" في الصفات ، ويؤيده ما ذكره الزوزني في شرحه على المعلقات : " أجمع البصريون على أنه لم يأت على " فِعِل " من الأسماء إلا " إبِل " ، ومن الصفات إلا " بِلِز " [2] .

وبهذا يسقط نقد اليزدي ، ويثبت ما حكم به ابن الحاجب ،،،

المسألة الثانية : مضارع غير الثلاثي المجرد [3]

قال ابن الحاجب :

" وإن كان غير ذلك كُسِرَ ما قبل الآخر؛ ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة ؛ نحو: تَعَلَّم، وتجاهل ، فلا يُغَيَّر، أو لم تكن اللام مكررة ؛ نحو: إحْمَرّ، وإحْمَارّ، فتدغم ". [4]

قال الخضر اليزدي :

" وقوله : أو تكن اللام ... إلى آخره . هذه هي الصورة الثانية المستثناة من الحكم بكسر ما قبل الآخر. نقول : إذا كانت اللام مكررة فلا يكسر بل يدغم ، أي يدغم ما

---

(١) انظر كل هذه المعاني وما يرد عليها من الاعتراضات و الأجوبة في : شرح الجار بردي وحاشية ابن جماعة عليه صـ٣٢.

(٢) انظر : شرح الزوزني على المعلقات السبع صـ٣٥ .

(٣) انظر المسألة في: الممتع ٦٦٠/٢-٦٦١ ، وشرح الرضي ١٤٠/١ ، وشرح ركن الدين ٢٨٤/١-٢٨٥، وشرح الجار بردي ٥٧ ، وشرح نقرة كار ٣٧ ، وحاشية ابن جماعة ٥٧-٥٩، والمناهج الكافية ١٨٩ .

(٤) شافية ابن الحاجب ٢٤.

قبل الآخر في الآخر؛ تقول : يُشَاقّ ، ويَحْمَرّ، ويَشْهَابّ ، وكان الأصل : يُشَاقِق ، ويَحْمَرر، ويشهابب ؛ فأدغمت ؛ لاقتضاء المقتضي ذلك. واعلم أن هذا الحكم غير سديد ؛ لعدم شموله ... واعلم أيضاً أن الصواب كان أن يقول : أو يكن الآخر مكرراً ؛ ليشمل مثل : يُشَاقّ ، وقد أشرنا إليه، إذ ليس فيه لام مكررة ؛ بل فيه التضعيف ، والقبيلان في هذا الحكم سيان " . (١)

الدراسة :

من المعلوم أن المضارع يصاغ من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة "أنيت" ، مضموماً أوله إن كان ماضيه رباعياً ولو بزائد كـ : " بعثر يبعثر ، وساهم يساهم " ، ومفتوحاً في غير ذلك كـ " يأخذ ، وينطلق " ، وهذه لغة أهل الحجاز ، وبها نزل القرآن . (٢)

فإن كان من غير الثلاثي المجرد سواء أكان ثلاثياً مزيداً ، أو رباعياً مجرداً أو مزيداً، وسائر ما ألحق به كسر ما قبل آخر المضارع ، وقد وُجِّه هذا بأن الكسرة لما كانت أقل الحركات وقوعاً في عين مضارع الثلاثي ؛ إذ الفتح والضم لكل منهما بابان – اللازم والمتعدي – ، أما الكسر فبابه المتعدي به واحد ، وهو ما ماضيه مفتوح ، ناسب أن يكون غير الثلاثي متحركا بها ، وذلك لأن غير الثلاثي فرع بالنسبة إلى الثلاثي ؛ لكونه أقدم وأخف، فالحركة التي تكون فيه قليلة تكون فرعاً بالنسبة إلى الحركة التي تكون فيه كثيرة ؛ فناسب أن يعطى الفرع الفرع ؛ ليتوافقا في الفرعية. (٣) ، لكن الكسر ليس مطرداً ، فقد استثنى ابن الحاجب من ذلك الكسر صورتين :

إحداهما: إذا كان أول ماضيه تاء زائدة نحو: تَعَلَّم وتَضَارب ، فإنه لا يكسر ما قبل آخره ، بل يظل مفتوحاً ؛ لئلا يلتبس أمر مخاطبه بمضارع " فاعل وفَعَّل " كـ : ضَارب يُضَارب، وكَلَّم يُكَلِّم .

---

(١) شرح اليزدي ١/٢٥٥-٢٥٦.

(٢) انظر : تصريف الأفعال ١١٩-١٢٠.

(٣) انظر : شرح اليزدي ١/٢٥٣.

ثانيتهما : ما كان لامه مكررة كـ: احمرّ يحمرّ ، وشاق يُشَاقّ ، فلا يكسر ما قبل آخره ، بل يدغم ما قبل آخره فيما بعده ؛ لاجتماع المثلين. (١)

وقد نقده اليزدي في هذه الصورة ، واصفاً حكمه بأنه غير سديد ؛ لعدم شموله ، ومراده بعدم الشمول : أن ظاهر كلام المصنف الحكم بعدم الكسر في مكرر اللام ، وهذا لا يشمل ما ليس مكرر اللام كالمدغم في نحو " يشاق " ، وكان عليه أن يدخل في الحكم غير المكرر كالمدغم ، ولو أراد سداد حكمه لكان عليه أن يقول : أو يكون مكرر اللام أو مدغماً . كما أن المصنف قيد المكرر هنا بالمدغم في قوله : يحمر ، ويحمار، وهذا يوحي بكون الإدغام واجباً في جميع صوره ، مع أن الإدغام ليس كذلك ، بل يكون جائزاً مع الجازم نحو: لم يحمرر ولم يحمارر ، وممتنعاً مع ضمائر الرفع المتحركة كيحمررن ، ويحمارِرن ، فلا يكون هذا على هذه الحالة – فك الإدغام ومنعه – داخلاً في المكرر على حد قوله ؛ لأن كلامه مقيد بغير ذلك. هذا مفاد نقد اليزدي (٢) ، ووافقه في هذا ابن جماعة ، والشيخ زكريا الأنصاري. (٣)

وأرى أن في نقد اليزدي ومن وافقه مقالاً من وجهين :

الأول : نقد اليزدي مبني على أنه فَرّق بين الإدغام والتكرير ، والإدغام – المسمى عند الصرفيين بالتضعيف الذي هو إدغام المثلين – أخص من التكرير ؛ إذ التكرير قد يكون للإدغام ، كما في : احمر، وقد يكون غير مدغم كما في : جلبب ، واسحنكك (٤). ولعل المصنف عبر بالعام وهو يريد الخاص.

الثاني : نقد اليزدي المصنف في عدم سداد الحكم ، فطلب سداده في أن يقال : أو يكن الآخر مكرراً ، حتى يشمل المكرر والمدغم ، فوقع فيما أورده على المصنف ؛ لأنه إن أراد سداد الحكم بتعديل قوله كان عليه أن يقول : " أو يكن الآخر مضعفاً " ، فهذا يوافق سياق كلام اليزدي ؛ لأن التضعيف عنده غير التكرير ، فتعبير اليزدي غير سديد إذا ما قورن مثلاً بتعبير

---

(١) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٢٨٥/١ ، والمناهج الكافية ١٨٩.

(٢) انظر : شرح اليزدي ٢٥٥/١-٢٥٦.

(٣) انظر : حاشية ابن جماعة ٥٩ ، والمناهج الكافية ١٨٩.

(٤) اسحنكك الليل: أي : اشتدت ظلمته ، واسحنكك الشعر فهو مسحنكك ، أي : اشتد سواده. انظر: القاموس المحيط (فصل السين ١/ ٩٤٢) ، وانظر : حاشية تحقيق شرح الرضي ١٤٠/١.

غيره ، كتعبير نجم الأئمة الرضي مثلا الذي قال راداً على المصنف : " كان أولى أن يقول أو تكن اللام مدغمه ؛ لأن نحو : " يسحنكك " مكرر اللام ، ولم يدغم ". (١)

وفي خلدي أن نقد اليزدي والرضي وغيرهما على المصنف إنما يتحقق على ظاهر ما استثناه المصنف دون النظر إلى الأصل ؛ لأنه قد يصح ترك استثنائه بمكرر اللام ، نظرا للأصل ، وهو التحقيق ؛ لأنه في الأصل مكسور ما قبل الآخر ؛ لأن " يحمر، ويحمار" في الأصل : يحمرر، ويحمارر، بكسر الراء الأولى التي سكنت للإدغام في الثانية بدليل ظهور هذه الكسرة إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك ، نحو " يحمررن ، ويحمارون (٢) .

كأن مراد المصنف أن القاعدة أن الماضي المبدوء بالتاء الزائدة لا يكسر ما قبل آخره في المضارع ، وغيره يكسر ما قبل آخره في المضارع ؛ إما تحقيقاً كـ : يستغفر ، أو تقديراً كـ : يحمرّ .

المسألة الثالثة : حكم الحذف والتعويض في مصدر (أفْعَل) المُعَلّ (٣)

قال ابن الحاجب :

" والمزيد فيه والرباعي قياس ، فنحو: " أكرم "على : " إكرام " ، ونحو: " كرم " على: " تكريم وتكرمة "، وجاء " كِذّاب ، وكِذّاب". والتزموا الحذف والتعويض في نحو: تعزية ، وإجازة ، واستجازة ". (٤)

قال الخضر اليزدي :

" فاعلم أن في قوله : " والتزموا الحذف " إلى آخره نظرين ؛ أحدهما : أن الحكم بالتزامهم الحذف والتعويض في : " تعزية ، واستجازة " مُسَلَّم ، ولكن الحكم بالتزامهم

(١) شرح الرضي ١٤٠/١ ، وانظر: حاشية محقق شرح اليزدي ٢٥٦/١.

(٢) انظر : حاشية ابن جماعة ٥٩ ، والمناهج الكافية للأنصاري ٣٨.

(٣) انظر المسألة في : الكتاب ٨٣/٤ ومعاني الفراء ٢٥٤/٢ ، وشرح السيرافي ٤٥٨/٤ ، والنكت ١٠٦١/١، وشرح المفصل لابن يعيش٥٨/٦ ، وشرح الرضي ١٦٥/١ ، وشرح ركن الدين ٢٩٩/١ ، وشرح الجاربردي ٦٤-٦٥.

(٤) شافية ابن الحاجب ٢٧.

التعويض في " إجازة " غير مسلم ؛ لأنه يجوز ترك التعويض في مصدر " أفعل " تقول : أريته إراءً ؛ قال الله تعالى " وإقام الصلاة " (١) والثاني : أن الحذف والتعويض في " تعزية " مبنيان على فرض كونهما تفعيلاً ، ولا حاجة إلى هذا الفرض ، إذ هو مستدع لما الأصل عدمه ؛ أعني : الأصل عدم الحذف والتعويض ؛ فإذاً الجدير أن يقال : إنها : تفعلة ؛ لئلا يلزم شيء منهما . " (٢)

الدراسة :

اذا كان الفعل على " أفعل " معتل العين بالواو أو بالياء فإن عينه تعل بنقل حركتها إلى ما قبلها ، وتقلب ألفا في الماضي وياء في المستقبل ، تقول : أقام يقيم ، وألان يلين ، والأصل: أقوم يَقْوُم ، وألين يَلْين ، ألقيت حركة الواو والياء على ما قبلها ، ثم قلبت ألفا بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة ، ثم يعل المصدر حملاً على فعله ، فيقال : إقامة ، وإلانة ، وكان الأصل : إقواماً وإليانا ، كما تقول : إكراماً ، ثم تنقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما فتسكنان، فيلتقي ساكنان : الواو أوالياء ، وبعدهما ألف إفعال ، ثم يحذف أحدهما ، إما الأول على مذهب الأخفش (٣) والفراء (٤) ، أو الثاني على مذهب الخليل وسيبويه (٥) ، ثم يعوض عن المحذوف تاء التأنيث ، وكذلك الحال في مصدر استفعل المعل العين كـ: استقام واستعان، يقال فيهما: استقامة واستعانة ، وكذا في مصدر فعّل المعل اللام كـ : عزّى ومشّى ، فيقال فيهما : تعزية وتمشية ، بحذف ياء تفعيل ، والتعويض عنها بتاء التأنيث ، فوزنهما تفعلة (٦). وقد جعل ابن الحاجب ــ كما هو ظاهر كلامه ــ التعويض عن المحذوف بتاء التأنيث ــ في مصدر أفعل واستفعل وفعّل ــ لازماً ، فقال : والتزموا التعويض والحذف ... وهو ليس بدعاً في هذا الحكم فهو مسبوق في هذا بالمبرد الذي سوى بين مصدر أفعل واستفعل في التعويض، فقال بعد أن عرض لمصدرأفعل المعل : " وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحاله في

(١) سورة الأنبياء : ٧٣ ، والنور: ٣٧.

(٢) شرح اليزدي ١/٢٧٤-٢٧٥.

(٣) انظر مذهبه في : المقتضب ١/١٠٥ ، والمنصف ١/٢٨٨ ، والرضي ١/١٦٥.

(٤) انظر : معاني القرآن ٢/٢٥٤ ، وشرح الرضي ١/١٦٥.

(٥) انظر : الكتاب ٤/٨٣ ، وشرح الرضي ١/١٦٥.

(٦) انظر : شرح السيرافي ٤/٤٥٨ ، وشرح ابن يعيش ٦/٥٨.

العوض كحال ما لحقته الزيادة التي ذكرناها ، وذلك قولهم : استقام استقامة ، واستطاع استطاعة ؛ لأنه كان في الأصل : استطوع استطواعاً ، كما تقول: استخرج استخراجاً ، فلما حَذَفتَ لالتقاء الساكنين عَوَضْتَ " . (١)

وقد نقد اليزدي ابن الحاجب ــ المسبوق بالمبرد ــ في هذا الحكم ، وكان نقده من وجهين :-

الأول : ومفاده : أن المصنف أطلق الكلام حين جمع التعويض مع الحذف في مصادر فعّل ، وأفعل ، واستفعل للمعل ؛ كأن التعويض لازم في جميعها ، لكن الحكم بالتزام التعويض في مصدرى " فعّل ، واستفعل " مسلم به ، فلا يجوز أن يقال : تعزي واستجاز ، في مصدري : عَزّى واستجاز ، بل لابد من التعويض بتاء التأنيث ، أما الحكم بالتزام التعويض في مصدر: أفعل المعل فغير مسلم به ؛ لجواز تركه ، كما جاء في الكلام الفصيح كقوله تعالى : " وإقام الصلاة " ، وقولهم : أريته إراء (٢) ، بل إن سيبويه جعل جواز ترك التعويض مطلقا بلا شرط لثبوته كما في الآية الكريمة والقول السابق (٣) ، أما الفراء فجعل ترك التعويض جائز بشرط إضافة المصدر كما في الآية الكريمة ، فكأنه يعد الإضافة عوضا عن تاء التأنيث ،أو أنها قامت مقام العوض ، بل إنه تَوَسَّع فأدخل فيه ما كان من المصادر بتاء وإن لم تكن عوضاً عن محذوف، كما في قوله عند تفسير قول الله تعالى : " وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ " (٤) : "وكلام العرب غَلَبْتُه غَلَبَة، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها في قوله " وَأَقَامَ الصَّلَاةَ "، وتقدير الكلام : إقامة الصلاة " (٥) .

وتابعه في ذلك ابن الأنباري ، والزجاج ، وابن المؤدب ، والزمخشري ، والقرطبي ، والرضي (٦) .

---

(١) المقتضب ٢٤٣/١.

(٢) هذا ما حكاه سيبويه عنهم. الكتاب ٨٣/٤.

(٣) انظر : الكتاب ٨٣/٤ ، وشرح الرضي ١٦٥/١ .

(٤) الآية ٣ من سورة الروم .

(٥) انظر : معاني القرآن ٣١٩/٢ .

(٦) انظر على الترتيب: شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٩٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٦/٤ ، ودقائق التصريف لابن المؤدب ٢٨٥ ، والكشاف ٩٦/٣ ، وتفسير القرطبي ٢٨٠/١٢ ، وشرح الرضي ١٦٥/١ .

وأرى ان اليزدي محق في هذا الوجه من النقد ؛ لأنه لو كان التعويض عن المحذوف لازماً في الجميع لتعارض تركه مع السماع الوارد كما في الآية الكريمة "وإقام الصلاة " ، وقولهم فيما حكاه سيبويه : أريته إراء [1] ، بل الأصح أن التعويض في مصدر أفعل جائز وليس بواجب ، ولا يصح أن يحمل المذكور من السماع كالآية الكريمة على الشاذ ، حتى لا يسوغ القياس عليه ؛ لئلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة أو الشاذة ؛ فحمله على السائغ أولى .

والعجب أن ابن الحاجب وافق ذلك في شرحه على المفصل ، فقال : " وإنما يكون ترك التعويض عند وجود الإضافة ، كأنهم جعلوها عوضاً ، وأما : أريته إراء ، فشاذ غير معول عليه ". [2]

فكان الأولى به وقد وافق ذاك في شرحه على المفصل ألا يسوي بين مصدر " فعّل واستفعل " ، وبين مصدر " أفعل " هنا في الشافية في لزوم التعويض ، بل عليه أن يحكم بلزوم التعويض في مصدري فعّل واستفعل ، وجواز تركه في مصدر أفعل ؛ حتى لا يتعارض مع السماع الوارد ، وحتى لا يناقض ما قاله في شرح المفصل .

أما الوجه الثاني من نقد اليزدي فمفاده :

أن التزام التعويض والحذف في " تعزية " الذي حكم به مبني على فرض كونها على تفعيل ، ولا حاجة إلى هذا الفرض ، فلو قال إن مصدر " فعل " المعل على تفعلة ، لكان أجدر؛ لئلا يلزم شيء من الحذف والتعويض ، لوجود ما يقي عن ذلك. [3]

وأراه محقاً في ذلك ؛ لأن الحذف والتعويض خلاف الأصل ، إذ الأصل عدمه ؛ إنما يلجا إليه إذا لم يكن منه بد ؛ فإن كانت هناك مندوحة عنه فلا حاجة إلى القول به ، بأن يقال مصدر" فعل " الصحيح على تفعيل ، ومصدر " فعل " المعل ، او المهموز الآخر على "تفعلة" بلا حذف أو تعويض . وهذا مذهب الصيمري [4] ، وصوبه النيسابوري في شرحه على الشافية . [5]

---

(١) الكتاب ٨٣/٤ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٣/١ ، وهو بهذا يوافق مذهب الفراء في شرطه حذف تاء الـ ـث بالإضافة .

(٣) شرح اليزدي ٢٧٥/١.

(٤) انظر : التبصرة ٧٧٥/٢.

(٥) انظر : شرح النيسابوري ٧٦/١.

والعجب ــ أيضاً ــ أن ابن الحاجب أورد مثل هذا على الزمخشري في شرحه على المفصل، فقال : " وأما ما اعتلت لامه من " فَعَل " ، فقياسه : تفعيل ، فكرهوا اجتماع المثلين، فحذفوا أحدهما، والوجه أن يقال : إن تعزية : تفعلة ، لأن " فَعَل " قياسه إما تفعيل، وإما تفعلة ، وإذا استثقل فالوجه أن يحمل على تعزية على أنه تفعلة، ولا حاجة إلى أن يحمل على التفعيل ، ثم حُذِفَ اللام ثم عُوّض فإنه تعسف من غير حاجة" . (١)

فكيف به يعترض على الزمخشري هناك ، ويصف قوله بأنه تعسف من غير حاجة ، ثم يرتكبه هنا وكأنه نسي عدم استقامته .

المسألة الرابعة : المصدر الميمي من الثلاثي المجرد (٢)

قال ابن الحاجب :

" ويجئ المصدر من الثلاثي المجرد أيضاً على مفعَل قياساً مطرداً كـ : مقتَل ، ومضرَب " . (٣)

قال الخضر اليزدي :

" وفي قوله : " قياساً مطرداً " نظر؛ لأنه ينتقض بالمصدر من المثال إذا كان فاؤه واواً ساقطة في الغابر ، لأنك تقول : مَوْعِد ومَوْجِد ، بالكسر لا غير . قال سيبويه (٤) : "موجَد فتحوه إذا كان اسماً موضوعاً ليس بمصدر، ولا مكان، وإنما هو معدول عن واحدة" . وينتقض أيضاً بالمصدر من اللفيف المقرون ؛ إذ حكمه حكم المعتل لا غير، تقول : مَوْقِ بمعنى الوقاية ، وهذا عند بعض المتأخرين ، وقد ذكر في الصحاح ما معناه أن هذا النحو من اللفيف مصدره بالفتح كـ : المَوْقَي (٥) ، فلا ينتقض به " . (٦)

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٢/١-٦٣٣.

(٢) انظر المسألة في : شرح الرضي ١٧٠/١ ، وشرح الشافية لركن الدين ٣٠٣/١ ، وشرح الجاربردي ٦٦-٦٧ ، والمنامج الكافية في شرح الشافية ٢٠٠ ، وأوضح المسالك ٤٧/٣ ، وشرح الأشموني ٤٧٠/٢-٤٧١.

(٣) شافية ابن الحاجب ٢٨.

(٤) الكتاب ٩٣/٤.

(٥) الصحاح (و ق ى).

(٦) شرح اليزدي ٢٨٠/١.

الدراســـــــة :

المصدر الميمي مصدر مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصـــوغ مـــن المصـــدر الأصلي للفعل كمضَرب ومقتَل ، واحترز بقولهم " لغير المفاعلة " نحو مشاركة ومعاونـــة ومقارنة ؛ فلا تسمى مصادر ميمية ؛ بل هي مصادر أصلية لـــ:شارك وعاون ، وقـــارن، ويصاغ من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي وغير الثلاثي ، صيغة قياســـية تـــلازم الإفـــراد والتذكير، وتؤدي ما يؤديه المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمـــل ؛ لكنها تفوقه في قوة الدلالة وتأكيدها. (١)

وقد جعله المصنف من الثلاثي على وزن مَفْعَل قياساً مطرداً ، لا يتخلـــف منـــه شيء ؛ سواء كان فعله مضموم العين في المضارع أو مكسورها ، أو مفتوحهـــا. وقـــد وافقه في هذا الحكم من شراح شافيته ركن الدين (٢) .

أما صاحبنا اليزدي فقد نقده في هذا الحكم بأن الأمر ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالموعِد والموجِل مصدراً كان أو زمانـــاً أو مكانـــاً ، كمـــا ذكـــر سيبويه، فقد نقل سيبويه عن يونس أن ناساً من العرب يقولون من يَوْجَل ونحوه : موجَل، وموحَل بالفتح مصدراً كان أو غيره ، فعقب سيبويه بأنه إنما قال الأكثرون موجِل بالكســـر، لأنهم ربما غيروه في توجَل وتوحَل ، فقالوا : ييجل وياجل ؛ فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد المعل بالحذف ؛ فكما قالوا هناك : موْعِد ، قالوا ههنا : موْجِل.(٣)

وقد يجيء في الناقص أيضاً على مفعِل بشرط التـــاء كالمعصـــية والمحميـــة(٤)، وجاء في الأجوف: المعيشة، وفي قراءة الكسائي: مطلع الفجر، بالكسر أي: طلوعه.(٥)

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٤٧/٣.

(٢) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٣٠٣/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٩٣/٤ بتصرف ، وانظر : شرح الرضي ١٧٠/١ .

(٤) انظر : شرح الرضي ١٧٠/١ ، وقد ذكر سيبويه أنه لا يجيء هذا الضرب على مفعل (بكسر العين) إلا وفيه الهاء ؛ لأنه إن جاء على مفعل بغير هاء اعتل ؛ فعدلوا إلى الأخف ، انظر : الكتاب ٩٢/٤ .

(٥) ويجوز أن يقال إنه اسم زمان أي وقت طلوعه ، انظر : شرح الرضي ١٧١/١ ، وانظر القراءة في : السبعة لابن مجاهد ٦٩٣..

إذاً فاليزدي ينقد المصنف في حكمه بقياسية المصدر الميمي على مَفْعَل بالفتح باطراد؛ لمجيئه في بعض الصور على مفعِل بالكسر، ولم يكن وحيداً فريداً في هذا النقد ؛ فقد نقد المصنف في ذلك أكثر شراح الشافية ممن سبق اليزدي كالرضي ، والجاربردي ، أو خَلَفَه ؛ كابن جماعة ، ونقرة كار ، والشيخ زكريا الأنصاري . (١)

والحق مع اليزدي وغيره في ذاك؛ لأن حكم ابن الحاجب بقياسية المصدر الميمي على مفعَل بالفتح باطراد يستلزم ألا يتخلف شيء منه من ذلك الوزن ؛ لكنه كما ورد على مفعَل بالفتح ورد أيضاً على مفعِل بالكسر، ولذا وضع الصرفيون له ضابطاً يعرف به ، فقالوا : إنه يصاغ على مفعَل ــ بالفتح ــ باطراد في الثلاثي سواء أكان مضارعه مضموم العين أو مفتوحها أو مكسورها ، صحيح العين واللام أو معتلها ، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام كمقتَل ، ومضرَب ، ومرمَى ، فان كان مثالاً صحيح اللام فإنه يكون على مفعِل بالكسر ، كموعِد ، ومولِد ، وموصِل ، وموضِع . (٢)

قال ابن جماعة : " الحاصل أنه يجيء مصدر الثلاثي المجرد على مفعَل بالفتح إن اعتلت لامه سواء صحت فاؤه نحو: غزا مغزَى ، أو اعتلت نحو وفي موفَى ، أو صحت لامه ولم يكن مثالاً سقطت فاؤه في مستقبله سواء فتحت عين مضارعه أو ضمت أو كسرت ، كـ : مذهَب ، وموجَل ، ومقتَل ، ومضرَب ، فان سقطت فاؤه فبالكسر كـ : موعِد، وموضِع ، وجاء بالتاء من المضموم عين مضارعه ، ومنه : المدعاة الى الطعام، ومن مفتوحها ومنها : المسعاة ، أي السعي إلى الخير" . (٣)

ولعل المصنف حكم حكمه هذا بناء على كثرة مفعَل بالفتح عن مفعِل بالكسر الذي لم يأت إلا في المثال الواوي ، فبنى حكمه على الأكثر، لا سيما إذا كان لا يريد بالاطراد المعنى الاصطلاحي الأصلي له . (٤) أو لعله قال ذلك أخذاً بلغة بعض العرب كطيئ التي تجعله على مفعَل بالفتح من كل الأفعال ، كما نسب إليهم ذلك أبو حيان ، وغيره . (٥)

---

(١) انظرعلى الترتيب : شرح الرضي ١/١٧٠ ، وشرح الجار بردي ٦٦-٦٧ ، وحاشية ابن جماعة ٦٧ ، وشرح نقرة كار ٤٤ ، والمناهج الكافية ٢٠٠ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢/٥٠٠-٥٠١، وشرح الأشموني ٢/٤٧٠-٤٧٢ .

(٣) حاشية ابن جماعة ٧٦.

(٤) أصل مواضع (ط رد) في كلا مهم : التتابع والاطراد ، انظر : الخصائص ١/٩٦ ، وفيض نشر الإنشراح ٥٢٢.

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٢/٥٠١، وانظر : المساعد ٢/٦٣٣ ، وشفاء العليل ٢/٨٦٦ وشرح الأشموني ٢/٤٧١.

المبحث الرابع

النقد في الاستقصاء والترتيب

وفيه مطلبان :

- الأول : النقد في الاستقصاء .
- الثاني : النقد في الترتيب .

المطلب الأول:النقد في الاستقصاء

المسألة الأولى : مخارج الحروف الأصلية . (١)

قال ابن الحاجب :

" ومخارج الحروف ستة عشر تقريباً ، وإلا فلكل مخرج (٢) ، فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق ، وللعين والحاء وسطه ، وللغين والخاء أدناه ، وللقاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك ، وللكاف منها ما يليها ، وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك ، وللضاد أول إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس ، وللام ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك ، وللراء منهما ما يليهما ، وللنون منهما ما يليهما ، وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول الثنايا ، وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا ، وللظاء والذال والثاء طرف اللسان وطرف الثنايا ، وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا ، وللباء والميم والواو ما بين الشفتين ". (٣)

---

(١) انظر في مخارج الحروف وترتيبها : الكتاب ٤٣٣/٤ والمقتضب ٣٢٨/١ وسر الصناعة ٤٦/١ والكشف ١٣٩/١ والنشر ١٩٩/١ والمفصل ٣٩٣ وشرح ابن يعيش ١٢٣/١٠ – ١٢٥ وشرح الرضى ٢٥٠/٣ – ٢٥٤ .

(٢) مخرج الحرف منشؤه ، ويعرف ذلك بإسكانه ، ويكون مسبوقاً بمتحرك ما لا محالة ؛ لتعذر ا. داء بالساكن ، فحيث انتهى الصوت فذاك مخرجه . انظر : شرح ركن الدين ٩١٥/٢ وشرح اليزدي ٩٨٢/٢والهمع ٤٨٩/٣.

(٣) شافية ابن الحاجب ١٢١-١٢٢ .

قال الخضراليزدي :

" اعلم أن المصنف [1] قد ذكر المخارج ستة عشر تقريباً ، ولم يذكر إلا خمسة عشر ، كما سلف والمخرج السادس عشر : الخيشوم ، وهو للنون الخفية ... " . [2]

الدراسة :

ذكر المصنف أن مخارج الحروف ستة عشر تقريباً ، وإنما قال : تقريباً ؛ لأن مخارجها بالتحقيق أكثر من ذلك ؛ إذ لكل حرف مخرج مخصوص يخالف مخرجاً آخر ، وإلا اتحد المخرجان فاتحد الحرفان ، [3] وهو بهذا متابع لسيبويه والأكثرين [4] ، إذ ذكروا أنها ستة عشر مخرجاً ، بينما ذكر بعض النحاة كـ: الجرمي ، وقطرب ، والفراء ، وابن كيسان أن مخارج الحروف أربعة عشر ، جاعلين اللام والنون والراء من مخرج واحد [5] ، وذهب بعض منهم الخليل في نقل عنه ، ومكي ، وابن الجزري إلى أنها سبعة عشر . [6]

وهذا العدد من المصنف على حسب أماكن الحروف ، أما على حسب جهاتها ، فهي أربع جهات : الحلق ، واللسان ، والشفتين ، والخياشيم . [7]

غاية الأمر أن المصنف ذكر في نصه أن المخارج ستة عشر مخرجاً ، لكنه عَدّ خمسة عشر ، ولم يذكر السادس عشر ، ولهذا نقده اليزدي في عدم مطابقة أول كلامه لما بعده ، ثم ذكر اليزدي المخرج السادس عشر الذي ذهل عنه المصنف وهو الخيشوم ، وله حرف واحد هو النون الخفية .

---

(١) انظر : الإيضاح ٤٨٠/٢ والشافية ١٢١-١٢٢ .

(٢) شرح اليزدي ٩٨٨/٢ – ٩٨٩ ، والمراد بالنون الخفية أي الساكنة ويقال لها الخفيفة . انظر : سر الصناعة ٤٦/١.

(٣) انظر: شرح الشافية لركن الدين ٩١٠/٢ وشرح الجاربردي ٣٣٥ .

(٤) انظر: الكتاب ٤٣٣/٤ وسر الصناعة ٤٦/١ وشرح الجاربردي ٣٣٥ وحاشية ابن جماعة ٣٣٥ .

(٥) انظر: حاشية ابن جماعة ٣٣٥ ، والهمع ٤٩٠/٣ ، والنشر ١٩٨/١ .

(٦) انظر: النشر ١٩٨/١ – ١٩٩ والكشف ١٣٩/١ والهمع ٤٩٠/٣ . والمخرج السابع عشر عندهم هو الجوف ، ومنه حروف المد واللين : الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها. انظر : النشر ١٩٨/١

(٧) انظر: شرح الجاربردي ٣٣٥ .

واليزدي مسبوق في نقده المصنف بركن الدين ، فقد استدرك ركن الدين في شرحه على المصنف هذا أيضاً [1].

والمصنف متأثر في هذا بالزمخشري ، فقد ذكر الزمخشري أن مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً ، لكنه لم يذكر السادس عشر . [2]

ويمكن أن يرد على اليزدي وسابقه ، بأن المصنف ذكر النون الخفية في المخارج المتفرعة [3] ، حيث قال : " ومخرج المتفرع واضح ، والفصيح ثمانية : همزة بين بين ثلاثة، والنون الخفية نحو : عندك ، وألف الإمالة ، ولام التفخيم ، والصاد كالزاي ، والشين كالجيم ". [4]

فقد ذكرها في المخارج المتنوعة ، وهذا ما فعله الزمخشري أيضاً في المفصل[5]، والكلام هنا في مخارج الحروف الأصلية ، وإلا زادت على ستة عشر ، على أنهما - أعني الزمخشري والمصنف - ذكرا الحروف التسعة والعشرين في المخارج الخمسة عشر المذكورة ، فلم يبق شيء حتى يكون له مخرج السادس عشر . [6]

وعلى الرغم من ذلك ، فاليزدي محق في هذا النقد ، وكان على المصنف - المتابع للزمخشري في ذلك - أن يذكر الخيشوم ، وحرف النون الخفية - ضمن مخارج الحروف -، كما ذكرها سيبويه ، فقد ذكرها سيبويه ضمن مخارج الحروف الأصلية ، ثم ذكرها أيضاً ضمن المخارج المتفرعة ، فقال : " وما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو ، ومن الخياشيم مخرج النون الخفية " . [7]

---

(١) انظر : ٩١٤/٢ .

(٢) انظر : المفصل ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٣) المراد بالحروف المتفرعة أي ما يتفرع على الحروف الأصول التسعة والعشرين كالهمزة بين بين ، وألف الإمالة في نحو رمى ، ولام التفخيم في نحو الصلاة بتفخيم لام الصلاة .. وهكذا . انظر : شرح ركن الدين ٩١٦/٢ - ٩١٩ .

(٤) شافية ابن الحاجب ١٢٢ .

(٥) انظر : المفصل ٣٩٣-٣٩٤ وشرحه لابن الحاجب ٤٨٠/٢-٤٨١ .

(٦) انظر : شرح ركن الدين ٩١٤/٢ -٩١٥ .

(٧) الكتاب ٤٣٣/٤ - ٤٣٤ .

فإن قلت : كيف جعلها سيبويه تارة من المتفرعة ، وأخرى من الأصلية ، حيث ذكرها بعد مخارج الحروف الأصلية ، وفي عداد المتفرعة ؟.

قلت : لم يجعلها من الأصلية إذ لم يقل : والحروف الأصلية ستة عشر مخرجاً ، بل قال : والحروف العربية ستة عشر مخرجاً [1] ، وكلمة الحروف العربية أعم من الأصلية والمتفرعة . [2]

المسألة الثانية : تخفيف الهمزة [3]

قال ابن الحاجب :

" تخفيف الهمزة يجمعه الإبدال والحذف ، وبين بين ، أي : بينها وبين حرف حركتها، وقيل : أو حرف حركة ما قبلها " . [4]

قال الخضر اليزدي :

" قوله : تخفيف الهمزة ... " إلى آخره . قال المصنف في الشرح [5] : " ترك حَدّه لأنه اسمه اللغوي، ينبئ عنه ، ولو حُدّ لقيل : تخفيف الهمزة هو أن ترد الهمزة إلى وجه من التخفيف "، ووافقه الشارحون [6] حيث كرروا لفظه ، وأما نحن فنقول : إما أن يكون المراد بذكر هذه الملازمة بطلان الملزوم لبطلان اللازم ، أو لا يكون كذلك ، فإن كان الثاني كان الواجب عليه أن يحدّه كما حدّ غيره ؛ إذ معرفة الماهية متقدمة على معرفة أقسامها ، وإن كان الأول ، والظاهر أن هذا مراده ، فلا يخلو من أن يكون بطلان اللازم لأجل كون الحد من باب تعريف الشيء بنفسه ، أو لأمر آخر ، الأصل عدم ذلك الأمر ، فتعين الأول ... " . [7]

---

(١) الكتاب ٤٣٣/٤ .

(٢) انظر : شرح اليزدي ٩٨٩/٢ .

(٣) انظر الحديث عن تخفيف الهمزة في : الكتاب ٥٤١/٣ وإيضاح الوقف ٣٩٢ والتكملة ٣٤ وشرح الرضي ٣١/٣-٣٢ وشرح ركن الدين ٦٨٣/٢ وشرح الجاربردي ٢٥٠ والمناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري٤٣١ .

(٤) شافية ابن الحاجب ٨٧ .

(٥) انظر : شرحه على الشافية ٥٣ / ب .

(٦) ركن الدين في شرحه ٦٨٣/٢ والجاربردي في شرحه ٢٥٠ .

(٧) شرح اليزدي ٧٤٨/٢ .

الدراسة :

لا يخلو تخفيف الهمزة من هذه الثلاثة التي أشار إليها المصنف ، وهي إبدال الألف أو الياء أو الواو من الهمزة ، أو حذف الهمزة ، أو جعل الهمزة بين بين ، والأصل فيها : بين بين ، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ، وقيل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه قبلها في بعض المحال ، وإنما كان هذا النوع هو الأصل في تخفيف الهمزة ؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بخلاف النوعين الآخرين . (١)

وقد ترك المصنف حَدّ هذا الباب استغناءً عنه بمعناه اللغوي ؛ لأن اسمه اللغوي ينبئ عنه ، إذ لو حُدّ لقيل : هو أن ترد الهمزة إلى وجه من التخفيف ، وهو نفس معناه اللغوي ، فيكون من باب تعريف الشيء بنفسه ، ووافقه في ذلك من الشراح ركن الدين ، والجاربردي . (٢)

أما اليزدي فقد نقده في ذلك ؛ لأنه لم يَحُدّ الباب بِحَدّ ، والأصل معرفة ماهية الشيء قبل معرفة أقسامها ، كما أنه لم يرتضِ الاستغناء عن الحد الاصطلاحي بالمعنى اللغوي ؛ لأن هناك فرقاً بين المدلولين ، فالمعنى اللغوي أعم وأشمل ، والمعنى الاصطلاحي أدق وأخصر .

وأرى أن الحق معه في ذلك ، فالمغايرة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي ثابتة ، ومن الجائز أن يكون التخفيف في المحدود مصطلحاً ، وفي الحد لغوياً ، فيحتاج إلى تعريف اصطلاحي لهذا المحدود . (٣)

ثم إن المصنف بهذا يناقض نفسه ؛ لأنه عرف المنسوب بقوله : " المنسوب ما لحق آخره ياء ؛ لتدل على نسبته إلى المجرد عنها " . (٤)

أليس هذا من تعريف الشيء بنفسه ؟، أليس هذا ينبئ عنه اسمه اللغوي ؟، فلماذا حَدّ هناك ولم يَحُدّ هنا ؟

---

(١) انظر : شرح الشافية لركن الدين ٦٨٣/٢ والمناهج الكافية ٤٣١ .

(٢) انظر : شرح ركن الدين ٦٨٣/٢ وشرح الجاربردي ٢٥٠

(٣) انظر : شرح اليزدي ٧٤٨/٢ -- ٧٤٩ .

(٤) شافية ابن الحاجب ٣٧ .

ولو سلمنا بقوله للزم اختلال الحد في أبـواب كثيـرة كمـا حـدث فـي بـاب النسبة وغيرها .

المسألة الثالثة : جمع التكسيـــر [1]

قال ابن الحاجب :

" الثلاثي : الغالب في نحو : فَلْس على أَفْلُس ، وفُلوس . وباب ثَوْب على أَثْوَاب، وجاء زِنَاد في غير بابَ سَيْل ... " . [2]

قال الخضر اليزدي :

" ... إذا عرفت هذا فاعلم أن المصنف لم يذكر في الكتاب هذا للجمع حَدّاً ، ولـم يذكر التصحيح والتكسير ، ولا بَحَثَ المصحَّحَ كما ينبغي ، ولا القلة والكثرة ... " . [3]

الدراســـــة :

الجمع على ضربين : مُصَحَّح ، ومُكَسَّر .

فالمصحح : ما سلم فيه المفرد ولم يتغير إلا بما اقتضاه القيـاس الإعلالـي ، كقولـك : مسلمون ، وزيدون ، فإن لفظ " مسلمون وزيدون " لم يتغير عما كان قبـل الجمـع ، إذ مفردهما : مسلم ، وزيد ، وإنما احترز بقول : إلا بما اقتضاه القياس الإعلالي عن مثـل قولك : القاضون ، والغازون ، والمصطفون ، فإن حذف أواخر الكل ليس مما يخرجه عن السلامة ، إذ هو مقتضى الإعلال ، ويسمى هذا النوع سالماً، وهو إما أن يكـون لمـذكر كجمع المذكر ، وإما أن يكون لمؤنث أو مذكر غير عاقل وهو المختوم بالألف والتاء .

والمكسـر : ما لم يسلم فيه المفرد ، أو هو كل جمع تغير فيه بناء واحـده كـــ: رجـل ورجال وجعفر وجعافر ... ، وهذا التغيير إما ظاهر كما مر في رجل ورجال ، وإما مقدر

---

(١) انظر الحديث عنه وعن أوزانه في: الكتاب ٣ / ٥٦٧ والأصول في النحـو ٢/ ٤٣٢-٤٣٤ والتكملـة ١٤٨ وشرح المفصل ٥/١٥ وشرح الرضى ٢/٥٩ وشرح ركن الدين ١ / ٤١٩ والهمع ٢/١٧٤ .

(٢) شافية ابن الحاجب ٨٧ .

(٣) شرح اليزدي ١ / ٤٠٦ .

نحو : فُلْك وهِجان ودِلاص ، إذ المفرد والجمع فيهما بلفظ سواء . [1] ، وينقسم إلى قلة وكثرة ، ولكل نوع منهما أوزانه الخاصة به .

وقد نقد اليزدي المصنف هنا بأنه لم يذكر حداً للجمع ، ولا نوعيه المصحح والمكسر ، ولم يذكر بحث المصحح كما ينبغي ، ولا القلة والكثرة .

وهو نقد في موضعه ومحله ، لكن لعل المصنف لم يذكر ذلك كله ؛ لأنه قد ذكره في كتابه الكافية ، حيث أشار فيها إلى تعريف الجمع بأنه ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما ، ثم تحدث عن أنواع الجموع إلى صحيح ومكسر ، وعرف الصحيح ونوعيه المذكر والمؤنث ، وعرف كل قسم وشروطه وأحكامه ، ثم تحدث عن جمع التكسير بنوعيه فقال : وجمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وأفراس ، وجمع القلة : أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة ، وما عدا ذلك جمع كثرة . [2]

فلعله استغنى عن ذكره له في الشافية بما ذكره في الكافية [3] ؛ لأن الكافية أسبق في التأليف من الشافية ، لكن يؤخذ على المصنف أنه لم ينبه إلى ذلك ، فمن عادة المؤلفين أن يشيروا بقولهم : وقد سبق ذكر ذلك في كتابنا كذا ، كما أنه لم يتحدث عن أوزان جمع الكثرة هناك ، لكنه تحدث عنها هنا في الشافية ، ولو أنه لم يبعض الحديث وأورده في مكان واحد في الكافية أو الشافية لكان أحسن وأقعد [4] ، إلا إذا كان قصده الفصل بين المباحث النحوية والمباحث الصرفية فيما يتعلق بالجمع وأنواعه .

---

(١) انظر : اللباب ١٧٨/٢ وحاشية ابن جماعة ١٢٧ وشذا العرف ١٢٤ وحاشية شرح اليزدي ٤٠٥/١، ودلاص : الملساء الصلبة يقال درع دلاص أى براقة ملساء صلبة . اللسان (د ل ص) ، والهجان : الخيار من كل شيء يقال : ناقة هجان ، اللسان (ص ل ب) .

(٢) انظر : الكافية بشرح الرضى تحقيق د / حسن عمر ٣٦٥/٣ – ٣٩٦ ، وشرح اليزدي ٤٠٦/١ .

(٣) انظر: شرح اليزدي ٤٠٦/١ ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " اعلم ان المصنف لم يذكر في الكتاب هذا- يقصد الشافية – للجمع حداً .

(٤) انظر : شرح اليزدي ١/ ٤٠٦ .

المطلب الثاني :النقد في الترتيب

المسألة الأولى : أبنية الماضي الثلاثي المزيد [1]

قال ابن الحاجب :

" للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية .. وللمزيد فيه خمسة وعشرون : ملحق بدحرج ، نحو: شملل، وحوقل .. وملحق بتدحرج ، نحو : تجلبب ، وتجورب .. وملحق باحرنجم، نحو : اقعنسس ، واسلنقى ، وغير ملحق ، نحو : أخرج ، وجَرّب .. ، واستكان، قيل: استفعل من : كان ، فالمد قياسي ". [2]

قال الخضر اليزدي :

" واعلم أن في إيراده هذا البحث في هذا الموضع تحريفاً ؛ لأنه كان المناسب أن يورده في باب ذي الزيادة ، إذ هو في تعداد الأبنية ، لا في تفتيش الأصل والزائد ".[3]

الدراسة

ذكر ابن الحاجب في هذا النص أوزان الثلاثي المجرد، وهي ثلاثة: فَعَل، وفَعِل، وفَعُل ، وذكر للمزيد خمسة وعشرين وزناً ، منها خمسة عشر بناء للإلحاق ، وعشرة لغيره ، وهذا العدد الذي ذكره المصنف ليس على سبيل الحصر ، بل الأشهر ، وقد ذكر الصرفيون عدداً كبيراً غير ذلك . [4] ومن الأبنية غير الملحقة التي ذكرها المصنف " استكان "، ثم ذكر خلاف الصرفيين في أصله ، فبعضهم كالفراء وطائفة من الصرفيين على أن أصله :" إستكن " من السكون بزنة: افتعل ، ثم زيدت الألف ؛ لإشباع الفتحة [5]، كقول ابن هرمة يرثي ابنه :

---

(١) انظر المسألة في : شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٣٨- ٤٨ ، وأبنية ابن القطاع ٣٥٥ وشرح الرضي ٢٣٢/١ ، وشرح ركن الدين ٢٣٢/١، وشرح الجار بردي ٣٨ ،والارتشاف ٦٨/١ ، والمناهج الكافية . ١٦٠ ، والمزهر ٤٠/٢.

(٢) شافية ابن الحاجب ١٧ -- ١٨.

(٣) شرح اليزدي ١٩٤/١ .

(٤) انظر: شرح لامية الأفعال ٣٨ وشرح ركن الدين ٢٣٢/١ .

(٥) انظر رأيه في : التبيان للعكبري ٣٠٠/١ ، والدر المصون ٤٣٢/٣ ، وانظر : شرح الرضي ٦٩/١ - ٧٠ ، وشرح الجار بردي ٤٠ .

وأَنْتَ من الغَوَائلِ حين تُرْمي ∴ ومِنْ ذَمّ الرجالِ بمُنْتَزاحِ [1]

وقد رُدّ هذا بأن الألف ثابتة في جميع تصاريف الكلمة ، نحو : استكان يستكين ، فهو: مستكين ، ومستكان إليه ، واستكانة ، والإشباع لا يكون إلا في ضرورة . [2]

وبعضهم قال إنه : استفعل ، ثم اختلفوا في اشتقاقه ، فقيل مـــن الكـــون ، أي : انتقل من كون إلي كون ، كما يقال : استحال ، إذا انتقل من حال إلي حال ، أو من الكين وهو لحم باطن الفرج إذ هو في أذل موضع ، وهذا الرأي لأبي على . [3] ، وقيل : مـــن كان يكين ، إذا خضع ، وهو رأي أبي سعيد السيرافي ، وحسنه الأزهري . [4]

ولا ريب أن قوة المعني تؤيد الأول أنه من السكون بزنه افتعل، وأصله: استكن؛ إذ الاستكانة هي الخضوع والابتعاد، وهو يناسب السكون، والخروج عن القياس يضعفه، والقياس يؤيد الثاني أنه استفعل من الكون ، وقوة المعني تضعفه ، إذ ليس بين المشتق والمشتق منه مناسبة ظاهرة ، فيحتاج إلى تكلف في إثباتها.[5]، وهذا عرض موجز لمـــا ذكره المصنف .

وقد نقد اليزدي المصنف في إيراده هذا المبحث في هـــذا الموضـــع ، واعتبـــره تحريفاً ، ويرى أن المناسب إيراده في باب ذي الزيادة.

والحق مع اليزدي ، فهذا يعد من المصنف استطراداً ، ومخالفة فـــي الترتيـــب ؛ لأنه يتحدث عن الأبنية المجرد والمزيد ، فأورد منها ما هو مجرد ، وما هو مزيـــد ، ثـــم بين أن المزيد إما أن يكون للإلحاق أو لغيره ، وعد لهذا أوزاناً ولهذا أوزاناً ، ثـــم حكـــى الأصل في : استكان ، وهل هو افتعل من السكون ، أم استفعل من الكون ؟.

---

(١) البيت من الوافر في ديوانه ٩٢ ، والمسائل الحلبيات ١١٢، وســـر الصـــناعة ٢٥/١ ، والخصـــائص ٣١٦/٢ وشرح شواهد الشافية ٢٥، والغوائل : المهالك جمع غائلة ، اللسان ١٤٨/١٠ ، والشاهد فيه إشباع فتحة الراء في " منتزاح " فتولدت ألفاً لأجل الوزن .

(٢) انظر : الدر المصون ٤٣٢/٣ وقد أجاب السمين الحلبي عن هذا الاعتراض ٤٣٢/٣ .

(٣) انظر : الحلبيات ١١٥ والخصائص ٣٢٤/٣ والمحكم ٤٥٠/٦ وشرح الرضي ٧٠/١ .

(٤) انظر : التهذيب ٣٤٧/١٠ – ٣٧٥ وشرح الرضي ٧٠/١ .

(٥) انظر : شرح اليزدي ١٩٣/١ .

وكان عليه أن يورد الحديث في أصل استكان في باب الزيادة ، أو حتى في معاني الأبنية في معنى افتعل ، أو في معنى استفعل ، فليس هو في معرض بيان الأصلي والزائد حتى يورد هذا ، بل في معرض تعداد الأبنية ، فليس هذا موضعه . ولم أجد أحداً – فيما أعلم – من الشراح نقد المصنف في هذا سوي اليزدي .

المسألة الثانية : معاني تَفَعَّل [1]

قال ابن الحاجب :

" وتَفَعَّل لمطاوعة فَعَّل [2] نحو : كَسَّرته فتَكَسَّر ، وللتكلف نحو : تَشَجَّع ، وتَحَلَّم ، وللاتخاذ نحو: تَوَسَّد ، وللتجنب نحو : تَأَثَّم ، وتَحَرَّج ، وللعمل المتكرر في مهلة نحو : تَجَرَّعته ، ومنه : تَفَهَّم ، وبمعنى استفعل نحو : تَكَبَّر ، وتَعَظَّم ". [3]

قال الخضر اليزدي :

" قوله : وبمعنى استفعل " أي : ويجيء أيضاً للطلب كـ : تَكَبَّر ، فإنه بمعنى استكبر، إذ معناهما طلب الكبر من نفسه ، وسيأتي تحقيق الطلب . اعلم أن إيراد المصنف فائدة هذين البابين في هذا الموضع ليس في موضعه ، إذ هو في بيان فائدة غير الملحق ، وأما الملحق فكما مر ليس وضعه لغرض فائدة ، بل لموازنة لفظية ، فكان الأولى والأصوب أن يوردهما بعد بيان الرباعي المزيد فيه ، إذ هما ملحقان ، والملحق به لهما تدحرج ". [4]

---

(١) انظر المسألة في : الكتاب ٧١/٤ والإيضاح في شرح المفصل ١١٦/٢ ، ١٢٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٩/٧ وشرح المرضي ١٠٦/١– ١٠٧ ، وشرح ركن الدين ٢٥٩/١ وشرح الجار بردي ٤٩ والمناهج الكافية ١٧٥– ١٧٦ .

(٢) معنى المطاوعة : صدور فعل عن فعل ، نحو : صدور التكسر عن التكسير ، انظر : شرح ركن الدين ٢٥٩/١ .

(٣) شافية ابن الحاجب ٢١ .

(٤) شرح اليزدي ٢٢٤/١ .

الدراسة :

من معاني " تَفَعَّل " التي ذكرها المصنف ، أن تأتي بمعني استفعل في معنين مختصين باستفعل ، أحدهما : الطلب نحو : تَنَجَّزته ، بمعنى : استنجزته ، أي طلبت نَجَازَته، أي: حضوره والوفاء به ، وثانيهما : الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله ، نحو : استعظمته وتعظمته ، أي : اعتقدت أنه عظيم ، واستكبر وتكبر، أي : اعتقد في نفسه أنها كبيرة . (١)

وقد نقد اليزدي المصنف في إيراد فائدة استفعل هنا ، ومراده بهذا النقد أن المصنف بعد أن ذكر أبنية المجرد والمزيد للإلحاق وغيره ، شرع في بيان معاني هذه الأبنية ، فحديثه في الأبنية الملحقة ، فكان عليه أن يورد هذه الفائدة ، أعني فائدة استفعل في باب بيان فائدة أوزان الثلاثي المزيد غير الملحق ؛ لأن الزيادة للإلحاق لا تدل على معنى ، بل هي زيادة لفظية ، وقد سبق أن المصنف ذكر في شرحه على المفصل : أن حرف الإلحاق لا يدل على معني وضعت الكلمة به له (٢) ، فذكره هذه الفائدة في الأوزان الملحقة ينافي ذلك ، فكان الأولى والأصوب أن يوردهما بعد بيان المزيد للإلحاق ؛ حتى لا يتعارض مع ما ذكره . (٣)

ولم يتعرض أحد من الشراح – فيما أعلم – إلي نقد المصنف في هذا سوى اليزدي ، ولعل ابن الحاجب ذكر ما ذكر متأثراً بسيبويه الذي ذكر ذلك في كتابه ، فقال " وقد دخل استفعل ههنا ، قالوا : تعظم واستعظم ، وتكبر واستكبر ". (٤) أو لعله جرى في ذلك على مذهب الزمخشري الذي لا يقول بعدم إفادة حرف الإلحاق ، بل يقول : " مصداق الإلحاق اتحاد المصدرين"(٥)، فلا يتعرض للإفادة ولا لعدمها ، مع أن المصنف ذكر في شرحه على المفصل ما ينافي ذلك ، فقد تعرض للإفادة وعدمها ، فقال : " حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة به له ".

---

(١) انظر : شرح الرضي ١٠٦/١ ، والمناهج الكافية ١٧٦ وشرح نقرة كار ٣٠ .

(٢) انظر : ١١٦/٢ .

(٣) انظر : شرح اليزدي ٢٢٤/١ .

(٤) الكتاب ٧١/٤ .

(٥) انظر : المفصل . ٢٧٨ .

وفيما قاله – اليزدي في " تفعل " التي تكون بمعنى استفعل ، وأنها تأتي بمعنى الطلب، ثم مثل بـ : تَكَبَّر بمعنى استكبر ، إذ معناهما طلب الكبر من نفسه – ، نظر؛ لأن الأولى حمل معنى " تَكَبَّر" هنا على الاعتقاد ، أي اعتقد في نفسه أنها كبيرة ، وليس على الطلب كما ذكر بعض الشراح [1] ، إلا إذا كان مراده بالطلب : أي : طلب أن يكون كبيرة[2] .

المسألة الثالثة : تصغير الترخيم [3]

قال ابن الحاجب :

" وتصغير الترخيم تَحذِف منه كل الزوائد ، ثم يُصَغَّر كـ : حُمَيد في : أحمد . [4]

قال الخضر اليزدي .

" قوله : وتصغير الترخيم ..." إلى آخره.. قد مضى فيما مر إشارة إلى هذا ، وكان القياس أن يذكر هَذا المبحث بعد مباحث طرائق التحقير ؛ لأنه أيضاً طريق منها ، قبل شروعه في الأعذار ، إذ كل واحد مما مر آنفاً كعذر لما قال تمهيداً ". [5]

الدراسة :

تصغير الترخيم في إصطلاح الصرفيين هو أن تحذف الزوائد كلها سواء أكانت للإلحاق أم لغيره ، ويصغر الاسم ، فإن كانت أصوله ثلاثية رُدّ إلي فعيل ، كتصغير حامد ، ومحمود ، وأحمد، على : حميد ، وإن كان رباعيا رد إلي فعيعل كتصغير قرطاس ، وعصفور ، ومدحرج ، ومحرجم ، على : قريطس ، وعصيفر ، ودحيرج ، وحريجم ، ولا يبالى بالالتباس فيما يكون تصغيره مرخماً كتصغيره في غيرالترخيم ، كـ: دحيرج في

---

(١) كالرضي ١٠٦/١ والجار بردي ٤٩ ونقرة كار صـ ٣٠ .

(٢) انظر : المناهج الكافية ١٧٦ – وشرح نقرة كار صـ٣٠.

(٣) انظر الحديث عنه : في الكتاب ٤٧٦/٣ والمقتضب ٢٩٢/٢ وشرح المفصل ١٣٧/٥ وشرح الشافية للرضي ١٨٣/١ ، وتوضح المقاصد والمسالك ١١٣/٥ ، وشرح الجار بردي ٩٦ ، والمناهج الكافية في شرح الشافية ٢٢٩

(٤) شرح ابن الحاجب . ٣٦ .

(٥) شرح اليزدي ١ / ٣٤٠ .

مدحرج ، ثقة بالقرائن ، ومما يحصل به الفرق فيه أن تصغير الترخيم لا يجوز إلحاق التعويض به ، ويجوز في غيره ، نحو: دحيريج . (١)

وقد نقد اليزدي المصنف في إيراد هذا المبحث – تصغير الترخيم- في هذا الموضع ؛ لأنه أورده في شافيته بعد المواضع التي خالفت القياس فشذت في التصغير كأنيسان ، وما أحيسنه ، وغير ذلك ، وكان عليه أن يورده بعد مباحث طرائق التصغير ؛ لأنه يعتبر طريقاً من طرائقه ، وليس بعد شواذ التصغير .

ويبدو لي أن المصنف لم يورد هذا المبحث بعد شواذ التصغير خبط عشواء ، بل ضربة لازب ؛ لأن تصغير الترخيم مختلف فيه ، فبعضهم قصره على العلم كالنداء ، وهو مذهب الكوفيّين : ثعلب والفراء (٢)، وبعضهم كالبصريين جعله في العلم وغير العلم(٣)، وبعضهم كابن معط اعتبره شاذاً قليلاً . (٤)

فلعل المصنف تأثر بابن معط في اعتبار تصغير الترخيم من قبيل الشاذ ، لذلك أورده هنا بعد شواذ التصغير ، وقد وافقه في القول بشذوذه وقلته نجم الأئمة الرضي ، حيث قال : " وتصغير الترخيم شاذ قليل".(٥)

---

(١) انظر : شرح الجار بردي ٩٦ ، وحاشية ابن جماعة ٩٦ – ٩٧ .

(٢) انظر : شرح الرضي ١/ ٢٨٣ وشرح المفصل ١٣٧/٥ وحاشية ابن جماعة ٩٦- ٩٧ . ودقائق التصريف ٢٢٩ . والمساعد ٣/ ٥٣٠.

(٣) انظر : شرح المفصل ١٣٧/٥، وشرح الرضي ٢٨٣/١ وشفاء العليل ١٠٦٢/٢ .

(٤) انظر : حاشية ابن جماعة ٩٧ .

(٥) شرح الرضي ٢٧٤/١ .

الفصل الثاني

منـــهج اليـــزدي في النـــقد

وقد جاء في أربعة مباحث :

- الأول: طريقته في إيراد النقد .
- الثاني : عبارته في النقد .
- الثالث : دعائم النقد وأركانه .
- الرابع : أدلة اليزدي في نقده المصنف .

مدخل :

لم يكن ديدن اليزدي النيل من ابن الحاجب والاعتراض عليه ، بل جاء نقده في أكثر مواضعه عرضاً من غير تكلف أو تعسف ، بل حسب ما يقتضيه المقام ، والدليل على ذلك أنه انتصر للمصنف في كثر من المواضع، وقواه في بعضها ، وتلمس له عذراً، وأجاب عن بعض ما يمكن أن يرد عليه، ودافع عنه تارة ، ورجح اختياره على غيره من النحاة – تارة أخرى – وبخاصة الزمخشري ؛ لأن اليزدى يرى كغيره أن الكافية والشافية توءمان ، أمهما المفصل ، ولهذا تجده يناقش كلام المصنف في الشافية ، ويعرضه على كلام الزمخشري في المفصل ، ثم يربط بين الشافية وشرح المفصل ، فتارة يرجح رأي الزمخشري عليه ، وتارة يرجح رأي المصنف عليه ، وأجده في بعض الأحايين يعلل للمصنف، ويوافقه في الاختيار ، ويوافقه في تصحيح مذهبه ، وتارة يوافقه في التشذيذ، بل ينتصر له ضد شارحي شافيته .

وأسوق بعض النماذج والأمثلة لتبين صدق ما قدمته :

فمن الأمثلة الدالة على انتصاره للمصنف من معارضيه ، وهي كثيرة جد كثيرة ، أسوق منها مثالاً واحداً ، فقد حكى ابن الحاجب في شافيته إبدال الواو من الهمزة في نحو : جُوْنَة وجُوَن [1] ، فقال اليزدي : " وتبدل من الهمزة وهو جائز مطرد في نحو : جُوْنَة وجُوَن، وقد مر أن الأصل الهمز ، وذكر الشارحون : أنه قد قيل : المثال غلط ؛ لأن تركيب " جَأنَ " مهمل في الكلام ، وحينئذ لا يعلم أن أصل عين جُوْنَة الهمزة ، ولا دليل على همزعينها سوى قول صاحب الصحاح [2] : " الجُوْنَة بالضم : مصدر الجَوْن من الخيل ، والجُوْنَة أيضاً : جُوْنَة العطار وربما همزوا " ...[3] هكذا نقلوا، ولم يجيبوا عنه بشيء ، وأنا أقول : التغليط خطأ ، أما قولهم : لأن تركيب جَأنَ مهمل ، فلا يفيد شيئاً، إذ ليس بحتم أن يكون بين الاسم والمسمى علاقة ، وأيضاً عين المتنازع فيه ، فلا نسلم الإهمال لمجيء جُوْنَة . وأما قولهم : لا دليل على همز عينها سوى قول الصحاح ،

(١) انظر : الشافية ١١٣-١١٤ .

(٢) انظر : الصحاح (ج و ن) .

(٣) أصل الاعتراض لابن الناظم في بغية الطالب ٢٣٤ – ٢٣٥ ، وعنه أخذ ركن الدين ٨٦٤/٢ والجاربردي ٣١٩ – ٣٢٠ .

ففاسد لإيرادها سيبويه في باب تخفيف الهمزة [1] ...وأما قول صاحب الصحاح : ربما همزوا ، فغير دال على كونها معتلة في الأصل ، بل دال على كثرة تخفيفها . ولنا استدلال آخر بهمزها .. فقد تبين لك مما ذكرت أن المُخَطّئ مُخْطِئ ، والمثال صواب " . [2]

ويعترض على بعض الشارحين من أجل المصنف ، ومن ذلك مثلاً أن ابن الحاجب ذكر أن من معاني استفعل التحول نحو استحجر الطين[3]، فاعترضه ركن الدين[4] فقال : " إن أريد به تحوله إلى صفة المشتق منه ، فالأولى أن يقال : يأتي للتشبيه " . فرده اليزدي بقوله : " وليس هذا محتم ، لأنه قد يكون للتحول الحقيقي ، وللتحول غير الحقيقي، والأخير منزل منزلة الأول ، كما مر مثله في غير هذا الباب ، فلا حاجة إلى لقب جديد لأجل هذا المعنى " . [5]

ويوافق اختياره أيضاً ، من ذلك مثلاً ما حكاه ابن الحاجب في تصغير الخماسي حيث قال: " وإذا صغر الخماسي على ضعفه ، فالأولى حذف الخامس ، وقيل : ما أشبه الزائد ... [6] " . فوافقه في ذلك اليزدي ، فقال : " وإذا صغر مع ضعفه وكونه مستكرهاً ففيه ثلاثة مذاهب [7] : أحدها وهو المختار : أن يحذف الخامس فيصغر ما بقي ... [8] " . وهذا عين ما اختاره ابن الحاجب.

---

(١) الكتاب ٥٣٤/٣ ، قال : " وإن كان ما قبلها مضموماً وهي ساكنة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن : الجونة والبوس والمومن " . وانظر : سر الصناعة لابن جني فبهذا صرح ٤٤١/٢ .

(٢) شرح اليزدي ٩٣٩/٢ – ٩٤٠، وانظر أيضاً انتصاره للمصنف في : ٣٠٣/١ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٦٧، ٣٧٧ ، ٣٩٨ ، ٢ / ١٠٦٣ ، ١٠٧٦ .

(٣) انظر : الشافية ٢١ .

(٤) اعتراض ركن الدين ٢٦٥/١ موافقة لابن الناظم في بغية الطالب ٢٤ .

(٥) شرح اليزدي ٢٣١/١ . وانظر أيضاً ٣٠٣/١ .

(٦) الشافية ٣٢ .

(٧) الأول : وهو اختيار ابن الحاجب حذف الخامس وهو مذهب سيبويه في الكتاب ٤٤٨/٣ ، والثاني : حذف الزائد إن كان فيه وإن لم يكن فما يشبهه إن كان وإلا فالخامس ، والثالث : أن يصغر بكماله ، وقد نقله الأخفش . انظر : الكتاب ٤١٧/٣ والرضى ٢٠٥/١ وشرح المفصل ١١٦/٥ .

(٨) انظر : شرح اليزدي ٣٠٥/١ . وانظر أيضاً ١٨٥/١ ، ٤٦٥ .

ويوافق مذهبه أيضاً في قول ابن الحاجب في سَلْسَبِيل أنه فَعْلَلِيل الزائد فيه الياء فقط ، وعليه الأكثرون [1] ، وقال طائفة أنه فعفليل بتكرير الفاء وعليه الكوفيون [2] ، فأراه يوافق مذهبه فيقول : " أجمع المصنف على الأصح ؛ بأنه لو قيل بتكرير الفاء لزم الفصل المذكور ؛ لأن العين فاصل أصلي ، وتعلم أن الوارد على الفصل مع أجوبته يتحقق ههنا أيضاً ... " . [3]

ويوافقه في الحكم بالتشذيذ ، من ذلك مثلاً ما حكاه ابن الحاجب في باب المقصور والممدود أن الغَرَاء شاذ [4] ، وإنما شذذه ؛ لأن الغَرَاء مصدر غَرِيَ فهو غَرٍ ، وقد جاء ممدوداً ، ومصدر الفعل الذي يكون نعته فعيلاً يكون مقصوراً ، لذا حكم بشذوذ المد في قولهم الغراء . فوافقه اليزدي في هذا حيث أجاب عن الغَرَاء بجوابين : أحدهما : الحكم عليه بالشذوذ ، والنادر كالعدم ، والثاني : منع وروده غير مقصور،ثم قال :" والأول أولى " ،أعني الحكم بالشذوذ ، وهو ما حكم به ابن الحاجب . [5]

ويوافقه أيضاً في التصحيح ، كتصحيح ابن الحاجب أن أوَل أفعل ، من : وَوَلَ لا من وَألَ ولا من أوَلَ [6] . فيقول اليزدي : اختلف النحاة في أوَل ، ذهب البصريون إلى أنه أفعل ، وذهب الكوفيون إلى أنه فوعل [7] . والصحيح الأول [8] ".

---

(١) انظر : الشافية ٧٥ وشرحه على الشافية ٤٨ / ب وشرح الرضى ٣٦٧/٢ – ٣٦٨ .

(٢) انظر : الدر المصون ٦١٣/١٠ ورسالة الملائكة ٢٧٨ .

(٣) شرح اليزدي ٦٤٧/٢ . وانظر أيضاً ٦٤٣/٢ ، ٤٨٥/١-٤٨٦ .

(٤) انظر : الشافية ٦٩ ، وما حكم به المصنف بالشذوذ سبقه إليه سيبويه في الكتاب ٥٢٨/٣ ، والفراء في المنقوص والممدود ١٩ ، ٢٥ وانظر : المقصور والممدود للقالي ٣٢٧/٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٥ والنكت ٥٧٠/٢ والمفصل ٢١٧ والارتشاف ٢٣٥/١.

(٥) انظر : شرح اليزدي ٥٦٦/١ .

(٦) الشافية ص ٧٢ .

(٧) انظر : اللباب ٢٣٦/٢ وسفر السعادة ١١٩/١ والمسائل الشيرازيات ٣/١-٣١ .

(٨) شرح اليزدي ٥٩٣/١ ، وانظر أيضاً ٥٩٥/١ ، ٦٠٦ .

ويُقَوِّى رأيه أيضاً ، من ذلك مثلاً ما ذكره ابن الحاجب من قلب الواو أو الياء همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء [١] ، وبعضهم يقول : أسكنتا أي الواو والياء ، ثم قلبتا ألفاً بعد إسكانهما ، ثم لالتقاء الساكنين قلبت الألف همزة . [٢] ، فيقول اليزدي : " وفيه تعسف ... والحق ما قاله المصنف من قلبهما همزة ، إذ لا طائل تحت هذا التطويل المستدعي تقدير المستحيل [٣] . وهكذا ذكر المصنف في شرح المفصل [٤] ، وهكذا ذكر سيبويه [٥] "

ويعلل له أيضاً كما في قول المصنف في باب النسب "وقياسه حذف تاء التأنيث"[٦]، فنرى اليزدي يعلل فيقول : " وأما كونه مقتضي القياس فلأمرين ... " . [٧]

ويعتذر عنه كما في زيادة التاء في تفعيل ، فقد ذكر المصنف اطراد زيادة التاء في تفعيل ونحوه : تفعال ، وتفعلة ، وتفاعل ، وفعلاها . [٨] ، ولم يذكر المصنف تاء الافتعال والاستفعال وفعليهما ، وجمع المؤنث السالم كهندات وضاربات ، فيعتذر له اليزدي بقوله : " ولم يذكر المصنف سوى النحويين المذكورين أولاً ، ولعله فعل كذلك ؛ لأن التاء كزائدة على البنية ، فهي جارية مجرى حروف المعنى كهاء السكت ونون التنوين، فكما لا يذكر حروف المعنى في باب ذي الزيادة لم يذكر تاء التأنيث والجمع" .[٩]

---

(١) انظر : الشافية ١٠٦ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٩٣/١ واللباب ٢٩٤/٢ وشرح الملوكي لابن يعيش ٢٧٦-٢٧٨ وهو مذهب الرضى في شرحه ١٧٣/٣-١٧٤ والجاربردي ٣٠٦ والنيسابوري ٣٩٩ والأنصاري ٤٩٢ .

(٣) شرح اليزدي ٩٠٤/٢ .

(٤) انظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٦٥/٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٨٥/٤ .

(٦) الشافية ٣٧ .

(٧) شرح اليزدي ٣٥١/١ ، وانظر : شرح المفصل ١٤٤/٥ وأسرار العربية ٢٦٩ – ٣٧١ والجاربردي ١٠٠ . وانظر تعليل اليزدي للمصنف أيضاً في : ٥٠٣/١ .

(٨) انظر : شافية ابن الحاجب ٧٧ . وانظر هذا وزيادة عليه في : نظم الفرائد وحصر الشرائد ٢٤٨-٢٥٣.

(٩) انظر : شرح اليزدي ٦٥٧/٢ .

كما أن اليزدي لم يكن متفرغاً لنقد المصنف فحسب ، بل تناول غيره أيضاً بالجرح والتعديل ، غير مهاب لأحد حتى ولو كان سيبويه ، فقد تناوله بالنقد [١] ، وكذا تناول مذهب الكوفيين ورجالاته [٢] ، وغير ذلك من السابقين [٣] ، والأمر لا يتسع لذلك ، إنما أردت التدليل على أنه لم يكن قصد اليزدي وغرضه التعرض للمصنف وحده في كل شاردة وواردة، بل له ما له ، وعليه ما عليه ، ولغيره أيضاً ما له ، وعليه ما عليه .

~~~

أما عن بيت القصيد وهو نقده لابن الحاجب ، فقد تعددت مناحي النقد عند اليزدي ، على النحو التالي : -

١) نقد في الحدود والمصطلحات .
٢) نقد في الاستدلال والتمثيل .
٣) نقد في العبارات .
٤) نقد في الأحكام .
٥) نقد في الأمور الإجرائية والقواعد الصرفية .
٦) نقد في الاستقصاء والترتيب .

وقد أشرت إلى كل نوع ببعض الأمثلة المعالجة في ثنايا البحث .

وكان له في كل ذلك منهج نقدي لا يحيد عنه ، يتضح في النقاط التالية :

<u>أولاً : طريقته في إيراد النقد :</u>

التزم اليزدي بطريقة معينة – تكاد أن تكون واحدة – في نقده لابن الحاجب ، فهو يذكر نص المصنف أولاً ، ثم يشرحه بحدوده ومصطلحاته وأدلته ، ثم يتعرض لما يتطلب النقد، إن كان في الحدود يذكر بأن الحد غير مانع أو غير جامع ، وإن كانت في

---

(١) سبق الحديث عن ذلك في الحديث عن مذهب اليزدي الصرفي صـ : ١٨ .
(٢) سبق الحديث عن ذلك في الحديث عن مذهب اليزدي الصرفي صـ : ١٨ .
(٣) سبق الحديث عن ذلك في الحديث عن مذهب اليزدي الصرفي صـ : ١٨ .
~~~

العبارة ذكر بأن فيها نظراً ، أو ضعفاً ، وإن كان في الأدلة ذكر بأن في الأدلة نظراً ، وإن كان في التمثيل ذكر بأن فيه نقصاً أو نظراً ، وإن كان في الترتيب ذكر بـــأن فـــي إيـــراد المصنف هذا المبحث في هذا الموضع تحريفاً ، وإن كان في الاستقصاء ذكـــر بأنـــه لـــم يستقص أو لم يستوف القول فيما قاله ، وإن كان في الأحكام ذكر ما يشوب الحكـــم مـــن نقص أو عدم اطراد ، وإن كان في الأمور الإجرائية ذكر ما يحتاجه من تعقيب أو نقـــص أو غير ذلك .

وكان كما أشرت يناقش كلام المصنف في الشافية ، ويعرضه على كلامه أيضـــاً في كتبه الأخرى كشرحه على المفصل ، ويعرضه أيضاً على كلام الزمخشري في المفصل ؛ لذا تعددت أوجه المقارنة بين المصنف والزمخشري ، فيكثر من عبـــارات تحمـــل هـــذا المعنى كقوله : الحق في جانـــب الزمخشري [١] ، أو : هكذا فعل الزمخشـــري [٢] ، أو : هذا يرد على المصنف ولا يرد على الزمخشري [٣] ، وغير ذلك كثير . وقد تمخضت هذه المقارنة ليس عن نقد المصنف فحسب ، بل للزمخشري أيضا ، فجاء في بعض المواضع كأنه يتتبـــــع أقوال الزمخشري ليس في المفصل فحسب ، بل في كتبه الأخرى كالكشاف فيقـــول مثـــلاً : " اعلم أن قـــول الزمخشري في هذا النحو مضطرب ، قال في الكشـــاف هارٍ وهو الهائر ، وزنه : فَعِلَ ... " [٤] .

ثانياً : عبارته في النقـــــد :

اتسمت عبارات اليزدي في نقده المصنف بالرزانة والاعتدال ، فليس فيهـــا مـــا يسوء الأدب ، أو يقلل من جهد المصنف ، أو ينال من قيمته وعمله .

فهو دائماً ما يعبر عن نقده بالنظر ، يقول : فيه نظر ، أو في أدلته نظر ، أو في تمثيله نظر [٥] .

---

(١) انظر : شرح اليزدي ١٢٩/١ ، ٢٤٤ ، ٢/ ٦٥٢ ، ٨٤٣ .

(٢) انظر : شرح اليزدي ٢١٢/١ .

(٣) انظر : شرح اليزدي ٢٢٤/١ .

(٤) انظر : شرح اليزدي ٨٥٨/٢ ، وانظر الكشاف ٢١٥/٢.

(٥) انظر : ٢٥٠/١، ٢٥٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٥٤ ، ٣٩٨ ، ٤٦٠ ، ١٠٥١/٢ .

الاضطراب بين الشافية وشرحها في مسألة النسب إلى فعولة معتل اللام كـ: عَدُوّة، حيث قال: "واعلم أن كلامه في الشرح [1] يناقض كلامه في المتن ...". [2]

ومن ذلك أيضا مسألة " أولق " فقد ذكر في المتن جواز الأمرين أن يكون أفعل من " ولق " أو يكون فوعل من " ألق " ، وأما في شرحه على الشافية والمفصل فقد عاب على الزمخشري تجويزه الأمرين بأن هذا غير مستقيم في التحقيق ، ورجح أن يكون أفعل لا فوعلا ؛ لأن أفعل أكثر من فوعل . [3]

كذلك التناقض بين الشافية وشرح المفصل في لزوم التعويض والحذف في مصدري أفعل واستفعل . [4] ، وكذلك التناقض بين الشافية وشرح المفصل في مسألة إمالة الحروف إذا سُمّي بها . [5] ، وكذلك التناقض بين الشافية وشرح الشافية في مسألة تصغير (عطايا) . [6]

(٢) اعتماده على آراء القدامى :

من دعائم نقد اليزدي اعتماده على آراء السابقين وبخاصة سيبويه ، فقد اعتمد عليه أكثر من غيره ، واستأنس بأقواله في ترجيح مذهبه ، وفي نقده للمصنف ، من ذلك مثلاً في مسألة قلب ألف التأنيث همزة أو واواً أو ياء في الوقف حيث قال المصنف : " وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف ، وكذلك قلب ألف التأنيث في نحو حلبى همزة أو واواً أو ياءً " . [7]

---

(١) انظر : شرحه على الشافية ١٩/ب حيث ذكر في المتن أن سيبويه يحذف اللام في المذكر والمؤنث ، فيقول :عَدَوِى، والمبرد لا يحذف في المؤنث كما لا يحذف في المذكر ، فيقول :عَدَوّى ، وأما كلامه في الشرح فيقتضي أن الحاذف المبرد وغير الحاذف سيبويه ، وهذا كما وصفه اليزدي خطأ وقع منه.

(٢) انظر : شرح اليزدي ٣٦٤/١-٣٦٥ .

(٣) انظر : الشافية ٧٢ وشرح الشافية ٤٥/أ وشرح المفصل ٣٧٣/٢.

(٤) انظر : الشافية٧٢ وشرح الشافية٤٥/أ وشرح المفصل٣٧٣/٢ وشرح اليزدي٦٠١/١.

(٥) انظر : الشافية ٨٥ والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٢/٢ وشرح اليزدي ٧٤٢/١.

(٦) انظر : الشافية ٣٣ وشرح الشافية ١٥/ب وشرح المفصل ٥٧٩/١ وشرح اليزدي ٣١٩/١ .

(٧) انظر : الشافية ص ٦٣ .

فيعترض اليزدي في قوله : " تخصيص ألف التأنيث بقلبها واواً أو ياء فيه نظر؛ لأنه جاء في أَفْعَى أو أَفْعَو وأَفْعِى "، ثم يدعم ذلك بقوله : هكذا مثبت في الكتاب لسيبويه".[١]

وكذلك استئناسه بسيبويه في نقد المصنف في مسألة قياسية المصدر الميمي ، حيث ذكر المصنف أنه على مفعَل – بفتح العين – قياس مطرد ، فينقده اليزدي بأن سيبويه أورد فيه مفعَلا ومفعِلا بالكسر . [٢]

وكذلك أيضاً اعتماده على سيبويه في نقده للمصنف في أن خلفاء جمع خليفة ، وليس كما قال المصنف أنه جمع خليف على الأولى . [٣]

وكذلك أيضاً اعتماده على سيبويه في الزائد من حرف التضعيف ، حيث جوز سيبويه الأمرين بلا ترجيح بأن يكون الأول ، أو الثاني : أما المصنف فقد رجح أن يكون الثاني . [٤]

وكذلك اعتماده على سيبويه في نقد المصنف في مسألة الوقف على المنقوص المنادى في : يا مُرِى ، بإثبات الياء باتفاق . [٥]

وكذلك اعتماده على سيبويه في نقد المصنف في وزن (بَرْنَاسَاء) واشتقاقها.[٦] وغير ذلك كثير وكثير . [٧]

لكن الحق أقول ليس اعتماده على سيبويه وتحكيمه لكتابه معناه أنه مقلد أو متبع له ، فإن ذلك لا يمنعه من ترجيح مذهب غيره عليه ، أو تخطئته ، وقد سبق ذكر ذلك في بداية حديثي عن منهجه في النقد . [٨]

---

(١) شرح اليزدي ١/ ٥٢٨ ، وانظر : الكتاب ١٨١/٤ .

(٢) انظر : شرح اليزدي ٢٨٠/١ والشافية ص٢٨ والكتاب ٩٣/٤.

(٣) انظر : شرح اليزدي ٤٤٥/١ والكتاب ٦٣٩/٣.

(٤) انظر : شرح اليزدي ٦٣٩/٢ والكتاب ٣٢٩/٤.

(٥) انظر : شرح اليزدي ٥٤٥/١ والكتاب ١٨٤/٤.

(٦) انظر : شرح اليزدي ٦٣٣/٢ وكتاب سيبويه ٢٩٥/٤.

(٧) انظر : شرح اليزدي ٤٥٩/١ و٦٨٥/٢ ، ١٠٦٧/٢ .

(٨) انظر : ص ٢٤١ ، ومذهبه الصرفي ١٨ .

وكذلك كان يعتمد في نقده على الزمخشري وقد سبق ذكر ذلك ، وذلك كنقده المصنف في قوله في إثبات الياء من المنقوص المنادى عند الوقف : " وإثباتها في نحو: يا مرى اتفاق" . (١) فيقول اليزدي: "وكان الأصوب أن يحذف لفظة [نحو] كما فعله الزمخشري" . (٢)

(٣) تأثره بشروح الشافية الأخرى :

تأثر اليزدي في بعض مواضع نقده بالسابقين من شراح الشافية ، كـ : الرضي، وركن الدين، والجاربردي ، وإن صح التعبير تشابه معهم في نقد المصنف .

وذلك مثلاً كنقده المصنف في مسألة "وزن أَجَر بين فاعل وأفعل " فقد نقد المصنف في الأدلة التي ساقها على أنها فَاعَل لا أفعل ، وقد سبقه إلى هذا الرضي ، وركن الدين ، والجاربردي . (٣)

وكذلك نقده لعبارة المصنف في الوقف على المقصور حيث قال المصنف " وقلبها وقلب كل ألف همزة " ، فقال اليزدي : " واعلم أن في عبارته نظراً ؛ لأن قوله : قلب كل ألف به مندوحة عن قوله أولاً : " وقلبها ... " وقد سبقه إلى هذا الرضي . (٤)

وكذلك في نقده للمصنف قوله بأن خلفاء جمع خليف أولى ، مسبوق في ذلك بالرضي أيضاً . (٥)

وكذلك في نقده المصنف في حد التصريف في قوله : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم ، بأن قوله أحوال أبنية الكلم ليس بشامل ، وقد سبقه إلى ذلك الرضي ، وركن الدين ، والجاربردي . (٦)

---

(١) انظر : الشافية ٦٥ – ٦٦ .

(٢) انظر : شرح اليزدي ٥٤٦/١ والمفصل ٣٤٠.

(٣) انظر : الشافية ٩١ وشرح اليزدي ٧٨٠/٢ وشرح الرضي ٥٣/٣-٥٤ وشرح ركن الدين ٧٠٥/٢-٧٠٦ وشرح الجاربردي ٢٦١-٢٦٢.

(٤) انظر : الشافية ٦٣ وشرح اليزدي ٥٢٨/١ وشرح الرضي ٢٧٩/٢.

(٥) انظر : الشافية ٥٠ وشرح اليزدي ٤٤٥/١ وشرح الرضى ١٥٠/٢.

(٦) انظر : الشافية ٥-٦ وشرح اليزدي ١٢٥/١-١٢٦ وشرح الرضى ١/١-٧ وشرح ركن الدين ١٦٦/١-١٧١ وشرح الجاربردي ٨-١٢.

وكذلك في نقده للمصنف في حد التصريف أيضاً في قوله : ليست بإعراب ، وقد سبقه إلى ذلك الرضي ، وركن الدين . [١]

وكذلك أيضاً في نقده للمصنف في حد المقصور في قوله : ما آخره ألف مفردة ، بأنه لا داعي إلى ذكر " مفردة " في الحد . وقد سبقه إلى ذلك الرضي ، وركن الدين . [٢]

وكذلك في حد الممدود بأنه غير مانع وقد سبقه إلى هذا الرضي ، وركن الدين ، والجاربردي. [٣]

ولكن ليس معنى هذا طمس هوية اليزدي وأنه مقلد متبع ، كلا ، بل هو نوع من التشابه ، وليس تأثراً محضاً ، بدليل أنه خالف الشراح في كثير من المسائل ، ولم يأخذ برأيهم في بعضها ، بل دافع عن المصنف ضد اعتراضاتهم في بعضها الآخر .

فقد اعترض على الشارحين في مسألة تصحيح حيوان [٤] ، وخالفهم والمصنف في بناء قال وباع للمجهول على مثال : اغدودن [٥] ، ولم يأخذ بقولهم في توجيه الضم في : عنُ الرجل . [٦]

وخطأهم في القول بأن " فُعَيلة " وزن معدوم في مسألة : سُرَيّة [٧] ، ولم يأخذ بقولهم في عدم وقوع الألف للإلحاق حشواً في الاسم دون الفعل [٨] ، وخالفهم أيضاً في مسألة " أولق " أهي أفعل أم فوعل ؟ [٩] ، وكذا في مسألة : إمالة الحروف . [١٠] وانفرد

---

(١) انظر : الشافية ٥-٦ وشرح اليزدي ١٢٧/١ وشرح الرضى ٥/١-٦ وشرح ركن الدين ١٦٩/١ وشرح الجاربردي ١٠.

(٢) انظر : الشافية ٦٨ وشرح اليزدي ٥٦١/١-٥٦٢ وشرح الرضى ٣٢٥/٢ وشرح ركن الدين ٥٦٦/١.

(٣)انظر : الشافية ٦٨ وشرح اليزدي ٥٦٢/١ وشرح الرضى ٣٢٥/٢ وشرح ركن الدين ٥٦٦/١-٥٦٧ وشرح الجاربردي ١٩٠.

(٤) انظر : شرح اليزدي ٨٠٢/٢-٨٠٥.

(٥) انظر : شرح اليزدي ١٠٦٧/٢ .

(٦) انظر : شرح اليزدي ٤٩٤/٢.

(٧) انظر : شرح اليزدي ٦١٢/١-٦١٤.

(٨) انظر : شرح اليزدي ٥٨٠/١-٥٨١.

(٩) انظر : شرح اليزدي ٦٠١/١-٦٠٢ .

(١٠) انظر : شرح اليزدي ٧٤٢/٢.

عنهم في نقد المصنف في ترتيب بعض المباحث كنقده إياه في حديثه عن اشتقاق : استكان " ضمن حديثه عن أبنية الماضي الثلاثي المزيد ، وكذا في مجيء استفعل ضمن معاني تَفَعَّل ، وكذا في ورود تخفيف ماأوله همزة إذا دخلت عليه " أل " ضمن مباحث تخفيف الهمزة [1] .

مما يثبت أنه ليس مقلدا لهم أو متبعا ، بل يعمل عقله وفكره ، فيوافقهم فيما يراه قويا ، ويخالفهم فيما يراه ضعيفا،أو ينفرد بالنقد عنهم.

رابعاً : أدلة اليزدي في نقده المصنف

اعتمد اليزدي في نقده المصنف على مجموعة من الأدلة النقلية والعقلية ، فلم يكن نقده مرسلاً بل كان مطعماً بالأدلة والبراهين ، يأتي في مقدمة هذه الأدلة :

(١) السماع :

فقد اعتمد اليزدي كغيره على السماع بجميع أنواعه في سوق كلامه وتقرير أحكامه ، وبخاصة نقده المصنف ، وفيما يلي أمثلة ذلك :

أ) القرآن الكريم والقراءات القرآنية :

الحق أقول إن اليزدي اعتمد كثيراً على القرآن الكريم في تقوية كلامه ، ونالت القراءات في كتابه كل إجلال واحترام [2] ، فهو القائل وهو يرد على النحاة قولهم : إذا تحركت الهمزة وتحرك ما قبلها وجب قلب الثانية ياء إن انكسر ما قبلها ، بأن دعوى الوجوب في بعض الصور ليست بصحيحة ، لأنه قد صح جعلها بين بين وتحقيقها في نحو " أئِمَّةَ " من القراء الكوفيين [3] ، ولو لم يكن ذلك فصيحاً لما جاء في المتواتر ،

---

(١) انظر : مبحث النقد في الترتيب ص ٢٢١ ، ٢٢٣ ، .

(٢) انظر : شرحه ١/٢٧٤-٢٧٥ ، ٤٨٧-٤٨٨ ، ٢/٨٦٢ ، ٩٦١ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٩٤ ، ٧ ، ١٠١٨ .

(٣) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي " أئمة " بهمزتين ، وقرأ ابن كثير وأبي عمرو " ايمة " بياء خالصة . انظر : الإتحاف ٥٠ والسبعة ٣١٢ والكشف ١/٤٩٨-٥٠٠ . والآية من سورة التوبة ١٢، والأنبياء ٧٣، والقصص ٤١ .

وإن قدر عدم التواتر فمجيئه في الآحاد الثقات كافٍ في تصحيح اللغة [1] . وغير ذلك كثير وكثير .

أما في مجال نقده المصنف فقد كان اعتماده على القرآن الكريم قليلاً ، فلم أظفر في دراستي إلا بنص واحد استدل به اليزدي ، وذلك حينما نقد المصنف في حكمه بالتزام الحذف والتعويض في مصدر أفعل المعل ، فرد بأن التزام التعويض غير مسلم به في مصدر أفعل ، بدليل تركه في النصوص الصحيحة مستدلاً بقول الله عز وجل [2] : " وَإِقَامَ الصَّلَاةَ " [3] .

ب) اللغات الواردة عن العرب :

اعتمد اليزدي أيضاً في نقده المصنف على بعض اللغات الواردة عن العرب ، من ذلك مثلاً : أنه نقد المصنف في أنه حكى تكسير فُعْلَى " بضم فسكون " الاسم على فِعَال كأنثى وإناث ، ولم يذكر فِعْلَى بالكسر ولا فَعْلَى بالفتح ، واستدل على ثبوت فِعْلَى بما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ذِفْرَى وذِفَار ، ولم ينونوا : ذِفْرَى " [4] .

وكذلك استدلاله على عدم لزوم الحذف والتعويض في مصدر أفعل بقول العرب : أريته إراء [5] ، وكذلك استدلاله بكثير من الأمثلة الواردة عن العرب حتى وإن كانت غير فصيحة أو غير ثابتة ، من ذلك نقده المصنف حكمه في أنه لم يأت التفريع في " فِعْل " – بكسر فسكون – إلا في كلمتين لا ثالث لهما ، وهما : إبِل وبِلِز ، فرَدَّه بأنه قد نقل : بِلِص لطائر ، وعِبِل لبلد ، وجِلِخ وجِلِب للعبة الصبيان ، ودِبِس ، ووتِد ، ومِشِط ، وإِبِر ، وإِطِل للخاصرة ، ... إلى غير ذلك . [6]

---

(١) انظر : شرحه ٢/٧٨٨ – ٧٨٩ .

(٢) سورة النور : ٣٧ .

(٣) انظر : شرحه ١/٢٧٤ .

(٤) الكتاب ٣/٦٠٩ . والذفرى من القفا : الموضع الذي يعرق منه البعير خلف الأذن . الصحاح (ذ ف ر) وانظر : شرح اليزدي ١/٤٥٠ .

(٥) انظر : شرحه ١/٢٧٤.

(٦) انظر : شرح اليزدي ١/١٧٥.

ج) الشعر :

اعتمد اليزدي أيضاً على الشعر في نقده المصنف ، من ذلك مثلاً ما حكاه المصنف من إهمال بناء فُعِل في الأسماء ، وأن ما جاء عليه من الأسماء كـ: الدُئِل ، فهو منقول من الفعل . فرده اليزدي ذلك بأنه ليس منقولاً من الفعل ، بل هو علم على دويبة شبيهة بابن عُرْس ، واستدل على ذلك بقول كعب بن مالك في صفة جيش :

جاءوا بجيش لو قيس مُعْرَسه ∴ ما كان إلا كمُعْرَس الدُئِل [1]

(٢) القياس :

من دعائم اليزدي التي اعتمد عيها في نقده المصنف القياس ، من ذلك مثلاً أنه نقد المصنف في حكمه بعدم إمالة :"على وإلى" -إذا سمي بهما- وقال بأن القياس يقتضي إمالتهما؛ لأنك حكمت بإمالة "حتى" لأن ألفها تنقلب ياء في التثنية ، وكذا في على وإلى ؛ لأن ألفهما تنقلب أيضاً ياء ، بدليل تثنيتهما : عليان وإليان ، ثم قال : " اعلم أن القياس في " إلى وعلى " ما ذكرت لك " [2] .

(٣) التعليل :

من أبرز ما يميز شرح اليزدي عن غيره من الشروح كثرة التعليل فيه ، أما بخصوص نقده المصنف فقد اعتمد في ذلك على التعليل ، ومن أكثر العلل دوراناً عنده :

أ) الحمل على الغالب :

في الاستدلال على أن " بُطْنَان " بزنة فُعْلَان وليس بفُعْلَل ؛ لغلبة فُعْلان على فُعْلل ، ولم يرتض ما علل به المصنف بالحمل على نقيضها ظُهْران [3] ، فقال : " والأحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الأوزان ، والحمل على الغالب منها ". [4]

---

(١) البيت من المنسرح ، والمُعْرَس : اسم مكان ، والتعريس : نزول القوم في السفر من آخر الليل. انظر: ديوانه ٢٥١والمنصف ٢٠/١ وشرح الرضى ٣٧/١ وشرح اليزدي ١٧١/١ وشرح شواهد الشافية ١٢.

(٢) انظر : شرح اليزدي ٧٤٢/٢.

(٣) مع أنه سلم بالحمل على النقيض في تصحيح حيوان حملاً على نقيضها موتان . انظر : شرحه ٨٠٣/٢، ٨٠٤ ، ٨٥٤.

(٤) انظر : شرحه ١٤٩/١.

ب) علة الفرق بين الأصل والفرع :

من ذلك مثلاً استدلاله على عدم جمع فعيل الذي بمعنى مفعول جمع تصحيح ؛ ليتميز عن فعيل الأصل الذي بمعنى فاعل . (١)

ج) الحمل على المعنى لشهرته وتبادر الذهن إليه :

من ذلك مثلاً أنه نقد المصنف في أنه جعل الأولى أن يكون خلفاء جمع خليف ، فَرَدَّه بأن الأصح أنه جمع خليفة؛ للحمل على المعنى في أن خليفة بمعنى خليف، إذ الخليف ليس بمشهور، وأيضاً المبادر إلى الذهن أن مفرده خليفة ، من حيث إنها لا تطلق إلا على مذكر.(٢)

د) الحمل على الكثير :

من ذلك نقده للمصنف في اشتقاق "سُبْرُوت" ، وأنه بزنة فُعْلُول كجُلْمُود ؛ لكثرته، وكذلك في (تِنْبَالَة) بأنه على فِعْلَالَة ، وليس تِفْعَالَة ؛ لكثرة فِعْلَالة ، قال : " والحمل على الكثير أولى ؛ إذ لا تحقق للاشتقاق " (٣) .

هـ) الفنقلـــــة :

وهي عبارة عن تقديره لسؤال معترض ثم الإجابة عنه ، وقد استخدم ذلك اليزدي كثيراً ، لا سيما في مجال نقده المصنف ، من ذلك مثلاً نقده المصنف في زنة المبدل من تاء الافتعال والمكرر ، ومذهب المصنف فيهما أنهما مستثنيان من التعبير عن الزائد بلفظه معللاً لذلك بالاستثقال . فرده اليزدي بأن الاستثقال ليس علة مطلقاً لعدم التعبير ، بل العلة الحقيقية عدم وجود المقتضي " فإن قلت : الاستثقال مدرك بالضرورة فلزم القول بكونه علة ، قلت : لَمَّا تَخَلَّف المعلول عنه في بعض المواضع لزمك إما عدم كونه علة وإما التخصيص بلا مُخَصِّص ، والثاني باطل فتعين الأول ، والأصح أن يقال : الإبدال والإدغام قد يكون كل واحد منهما في الموزون دون الزنة ، وقد يكون الإدغام بالعكس أيضاً ، والأمر في هذا راجع إلى وجود المقتضي " . (٤)

---

(١) انظر : شرحه ١/٤٤٠ -٤٤١.

(٢) انظر : شرحه ١/٤٤٥ .

(٣) انظر : شرحه ١/٦١١ – ٦١٢ .

(٤) انظر : شرحه ١/١٣٩-١٤٠.

ومن ذلك مثلاً أنه نقد المصنف في حد التصريف في إيراد المصـــنف عبـــارة : " ليست بإعراب" ضمن حد التصريف ، ثم ذكر اليزدي أن بعض الشارحين أجاب عن ذلـــك بأنه نَزَّلَ لفظة الإعراب منزلة لفظة النحو [1]، فقال : فإن قلت : يلزم مما ذكرتم خلط علم بعلم آخر الذي هو المؤدي إلى الحيرة المنافية لحصول العلم . قلت : كان يلزم هـــذا لـــو كان المغايرة بينهما ثابتة ، ولا يمكن ثبوتها لما قد أسلفناه ، فالحاصل أن علم التصـــريف بعض علم النحو ، فإن قلت : أليس قولهم " علم التصريف " مشعراً بأنه علـــم برأســـه ، فيكون مغايراً لعلم النحو . قلت : نعم ؛ لأن قول الفقهاء :علم الفرائض لا يؤذن بأنه علم برأسه مغاير لعلم الفقه ، فكما أن الفرائض جزء من الفقه كـــذا التصـــريف جـــزء مـــن النحـــو..." [2].

هذا ما تيســـر لي جمعـــه من أدلـــة اليزدي ومنهجه في النقد ، وقد أظهرت في ثنايا البحث ومن خـــلال معالجتـــي للمسائل التي رصدتها مدى ملاءمـــة نقـــد اليـــزدي ، وأثبت أنه كان مصيباً في كثير مـــن المسائل ، وجانبه الصواب في بعضـــها ، وحاولـــت أيضاً التوفيق بينه وبين المصنف في بعض منهـــا .

والله أعلم بالصواب،،،،

---

(١) هو الجاربردي انظر : شرحه ص ٩ .

(٢) انظر : شرح اليزدي ١٢٨/١ .

خاتمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوافي نعمه ، ويكافئ مزيده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه وعبده ، وعلى آله وصحبه .

أما بعد ،،،

فهذا ما تيسر لي دراسته من نقد اليزدي لابن الحاجب في كتابه شرح الشافية ، وقد تمخضت هذه الدراسة عن نتائج كثيرة أبرزها :

* جاء هذا البحث تجلية للعلاقة بين الشارح والمصنف ، من خلال دراسة أوجه نقد اليزدي لابن الحاجب.

* أقبل العلماء على الشافية ، وتوافروا على شرحها ؛ شرحاً لها ، أو للغتها ، أو لأبنيتها، أو تحشية ، أو تعليقاً ، أو نظماً ؛ لما امتازت به من الوضوح والإيجاز، والترتيب والتنظيم في الموضوعات التي انتظمتها .

* كشف البحث النقاب وأماط اللثام عن شخصية اليزدي ، فقد ضنت كتب التراجم ومصادرها بذكر سيرته أو نبذة عن حياته، فلا نكاد نعرف شيئاً عن ميلاده ، ونشأته ، وشيوخه ،وتلاميذه ، ومن هنا كان البحث تجلية لهذه الشخصية ، ومدى تأثيرها في الدرس الصرفي ، وأن إغفال التاريخ لها لا ينقص من قدر صاحبها ، كما أنه ليس بدعاً في ذلك .

* أكد هذا البحث نسبة هذا الكتاب -شرح الشافية- إلى اليزدي ، على الرغم من عدم وروده ضمن شروح الشافية التي سجلها حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون ، لكنه نقل عنه ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي، والسيوطي في كتابه النكت النحوية ، والبغدادي في كتابه حاشية على شرح قصيدة بانت سعاد .

* أظهر البحث مذهب اليزدي الصرفي وخلص إلى أنه بصري النزعة ، مدللاً على ذلـــك بأدلة كثيرة، وعلى الرغم من بصريته إلا أنه متحرر من قيود المذهبية الضيقة ، بعيد عن التعصب في الانتماء، ينطلق في حكمه من قوة الدليل ورجاحة البرهان .

* أظهر البحث شخصية اليزدي الصرفية من خلال موقفه من السابقين ، فلم يكن تابعـــاً مقلداً بل كان ناقلاً مجتهداً له عقله الواعي وفكره الثاقب، لا يهاب أحداً في الـــرد أو التعقب أو التضعيف، وقد ظهر ذلك في نقداته على سيبويه ، والأخفش ، والفـــراء ، والمبرد ، وغيرهم ، بل صاحب الشافية نفسه ، وشـــراح الشـــافية كـــركن الـــدين ، والجاربردي ، وهذا إن دل فإنما يدل على تمكنه في مادته العلمية ورسوخ قدمه فـــي هذا الفن ، لاسيما أن نقده لم يكن مرسلاً ، بل كان مطعماً بالأدلة والبراهين.

* من سمات شرحه تقديره لسؤال معترض ، ثم الإجابة عنه ، وهذا كثير جـــد كثيـــر ، وهو ما يسمى في النحت بالفنقلة ، فهو دائم ترداد : فإن قلت ... قلت ... ولو قيـــل ... قلنا.

* من أركان القياس التي استخدمها اليزدي في شرحه :الحمل ، وهو ما سماه ابن جني القياس المعنوي [1] ، كحمل الفرع على الأصل ، وحمل الأصل على الفرع ، والحمـــل على المعنى ، وحمل الضد على الضد ، أو حمل النقيض على النقـــيض ، والحمـــل على الكثير .

* كما أظهر البحث اعتماد اليزدي على العلل التي علل به الصرفيون قواعدهم ، وهـــي مستنبطة من استقراء كلام العرب ومبنية على الحس في أغلبها ، وعلى الذهن فـــي بعضها في تفسير بعض الظواهر اللغويـــة . وأكثـــر العلـــل دورانـــاً فـــي كتابـــه : التعـــــادل ، والتوافـــق ، والتخفيف ، والمناسبـــــة .

* عرض البحث للنقد الصرفي من حيث النشأة والتكوين ، والأطوار التـــي مـــر بهـــ ، وصولا إلى الخضر اليزدي .

---

(١) انظر : الخصائص ١٠٩/١ .

* عرض البحث نقد اليزدي لابن الحاجب في شرحه على الشافية ، وأظهر تعدد مناحي النقد عند اليزدي ، منها ما جاء في الحدود والتعريفات ، ومنها في العبارات ، ومنها في الاستدلال والتعليل والتوجيه ، ومنها في الأحكام الصرفية والأمور الإجرائية ، ومنها ما جاء في الترتيب والاستقصاء ، ولم يفت البحث بعد معالجة المسائل التي جاءت كنماذج تدل على نقد اليزدي أن يحكم على هذا النقد من حيث ملائمته للواقع العلمي وعدم ملاءمته ، فقد ظهر أغلبه موافقا ، وبعضه متكلفا ، كما حاول البحث التوفيق بين نقد اليزدي ومراد ابن الحاجب ما أمكن إلى ذلك سبيلا.

* أظهر البحث تعدد عبارات النقد عند اليزدي ، والأسس التي بنى عليها نقده من خلال السماع ، والقياس، والاستئناس بأقوال القدامى السابقين ، وتأثره بمن سبقه من شراح الشافية.

وأكتفي بهذه النتائج – منعاً للإطالة – والمتصفح للبحث سيجد الكثير والكثير من النتائج التي ذُكِرَتْ ، والتي لم تُذْكَر.

ولما كانت هناك أمور لا يستطيع الباحث القيام بجملتها حول تطبيقات نتائج البحث، فعليه في هذه الحالات القيام بتوصيات تحمل بين جنباتها نداءات ورجاءات.

وأهمها :

- العناية بالدراسات الصرفية التي أرَاها لم تأخذ حقها من الدراسة كالدراسات النحوية.
- الاهتمام بدراسة العلاقة بين الشارح والمصنف وبخاصة التي يكون فيها نقد وتتبع .

وبهذه الخاتمة التي اشتملت على أهم النتائج والتوصيات أكون بفضل الله عز وجل قد أتممت ما بدأته ، والله تعالى أسأل أن ينفعني به أولاً ، وينفع به غيري ثانياً ، وأن يغفر لي خطئي ، وزللي ، وسهوي ، وعمدي ، وكل ذلك عندي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته والتابعين

ثبت بمصـــــــــادر البحـــــث ومراجعـــــــه

- القـــرآن الكريـــم [تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ] .
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : للزبيدي اليمنـــي، تحقيـــق / طـــارق الجنابي، طبعة عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، طبعة أولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- الإبدال : لابن السكيت تحقيق د حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطـــابع الأميرية القاهرة ، طبعة أولى ١٣٩٨هـــ ١٩٧٨م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر :لابن القطاع رسالة دكتوراه بدار العلـــوم د أحمـــد عبد الدايم .
- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : للشيخ أحمد بن محمد البنـــا، تحقيـــق شعبان محمد إسماعيل، طبعة عالم الكتب، مكتبة الكليـــات الأزهريـــة، طبعـــة أولـــى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيـــق د/ رجـــب عثمـــان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعة أولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ مصطفي النمـــاس، مطبعة المدني، طبعة أولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- أساس البلاغة :للزمخشري، تحقيق أ / عبد الرحيم محمـــود، طبعـــة دار المعرفـــة، بيروت لبنان، بدون .
- أسرار العربية : لأبي البركات الأنبا ري، تحقيق / محمد بهجة البيطـــار، مطبوعـــات المجلس العلمي العربي بدمشق، بدون .
- الإصابة في تمييز الصحابة : لابن حجر العسقلاني، بدون تحقيق، طبعـــة دار إحيـــاء التراث العربي، طبعة أولى ١٣٢٨هـ.
- إصلاح المنطق : لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد الســـلام هـــارون ،دار المعارف طبعة ثالثة ١٩٧٠م

- الأصول في النحو : لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، طبعة ثانية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- الإغفال فيما أغفله الزجاج في المعاني :لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج، المجمع الثقافي، أبو ظبي الإمارات، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م .
- الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، طبعة أولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : لابن السيد البطليوسي تحقيق مصطفى السقا الهيئة المصرية للكتاب طبعة أولى ١٩٨٢م.
- الإقناع في القراءات السبع : أبو جعفر بن خلف الأنصاري، تحقيق أحمد فريد المزيدي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م
- الألفية في النحو والصرف : ابن مالك، ضبط وتقديم سليمان البلجيكمي، طبعة دار الفضيلة، بدون رقم أو تاريخ .
- أمالي الشجري : هبة الله علي بن حمزة ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة، طبعة أولى ١٤١١هـ ١٩٩٠م
- الأمثال : لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق عبد المجيد قطامش دمشق دار المأمون طبعة أولى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م
- الانتصار لسيبويه على المبرد :لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، طبعة أولى ١٤١٦هـ ١٩٩٦م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية، صيدا بيروت، بدون .

- إيجاز التعريف في علم التصريف: ابن مالك تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمـــار سالم ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنـــورة، المملكـــة العربية السعودية طبعة: أولى، ١٤٢٢هـــ/ ٢٠٠٢م
- إيضاح شواهد الإيضاح : للقيسي تحقيـــق د محمـــد حمـــود الـــدعجاني دار الغـــرب الإسلامي طبعة أولى ١٤٠٨ هـــ ١٩٨٧م
- الإيضاح في شرح المفصل :ابن الحاجب، تحقيق موسي بنـــاي العليلـــي، طبعـــة دار إحياء التراث الاسلامي، الجمهورية العراقية، بدون .
- الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د/ مازن المبـــارك، طبعـــة دار النفائس، طبعة خامسة ١٤٠٦ه ١٩٨٦م .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل : لأبى بكر بن الأنبـــارى . ت:محيـــى الدين عبد الرحمن رمضان ـــ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـــــ = ١٩٧١م٠
- البحر المحيط في التفسير : لأبي حيان الأندلسي، طبعة دار الفكر، بيروت بدون .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: للفيروزابادى تحقيـــق: محمـــد علـــي النجار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة
- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب : لابن الناظم رسالة ماجستير تحقيق د حسن أحمد العثمان جامعة أم القرى السعودية.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي، تحقيـــق محمـــد أبـــو الفضـــل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية، صيدا بيروت، بدون .
- تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي، طبعة دار الفكر، بدون
- التبصرة والتذكرة : للصيمري تحقيق د فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، نشر ٠٠كز البحث العلمي بجامعة أم القرى طبعة أولى دمشق دار الفكر ١٤٠٢هـــ١٩٨٢م
- التبيان في إعراب القرآن" إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميـــع القرآن" : لأبي البقاء العكبري، طبعة دار الفكر، طبعة أولى ١٤٠٦ه ١٩٨٦ م .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : للعكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، طبعة العبيكان، طبعة أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .
- التخمير " شرح المفصل في صنعة الإعراب " :للخوارزمي، تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، طبعة دار الغرب الإسلامي، طبعة أولى ١٩٩٥م .
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم : عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية طبعة: أولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م
- تسهيل الفوائد وتوضيح المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- تصاريف الأفعال : د/عبد الحميد عنتر دار الكتاب العربي بمصر طبعة خامسة ١٣٧٢هـ ١٩٥٢ م
- التصريح بمضمون التوضيح : الشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، مطبعة الحلبي، بدون.
- التعليقة علي كتاب سيبويه : لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، طبعة أولى ١٤١٣هـ ١٩٩١م .
- التكملة : لأبي علي الفارسي ، تحقيق د حسن شاذلي فرهود الرياض طبعة أولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م
- تهذيب اللغة : للأزهري، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون .
- توضيح المقاصد والمسالك : للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، طبعة أولى ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م .
- التيسير في القراءات السبع : للداني ، دار الكتاب العربي بيروت طبعة ثانية ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

- الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي دار الكتب المصرية القاهرة طبعة ثانية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م
- جمهرة الأمثال : لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش القاهرة المؤسسة العربية الحديثة طبعة أولى ١٣٨٤هـ١٩٦٤م دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- جمهرة اللغة : لابن دريد، طبعة مكتبة الثقافة العربية، بدون .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجار بردي : مطبوعة بحاشية شرح الجار بردي مكتبة المتنبي القاهرة ١٩٨٨
- الحجة للقراء السبعة : لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، طبعة دار المأمون للتراث، طبعة أولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة : للشيخ زكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك دار الفكر المعاصر – بيروت طبعة: أولى، ١٤١١
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة مكتبة الخانجي القاهرة ، طبعة الرابعة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- الخصائص : ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- الدر المصون : للسمين الحلبي ، تحقيق د أحمد الخراط دمشق دار القلم طبعة أولى
- دقائق التصريف : لابن المؤدب تحقيق د أحمد ناجي القيسي وآخرين المجمع العلمي بغداد ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- ديوان الأعشى : شرح د/ يوسف شكرى فرحات، طبعة دار الجيل، بيروت، طبعة أولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- ديوان امرئ القيس : تحقيق وشرح حنا الفاخورى، طبعة دار الجيل، بيروت، طبعة أولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .

- ديوان جميل بثينة : طبعة دار صادر طبعة أولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
- ديوان العجاج : تحقيق وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، طبعة ثانية ١٩٨٠م
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري : تحقيق سامي العاني بغداد مطبعة الجمهورية١٩٧٠
- ديوان ابن هرمة : طبعة دار صادر طبعة أولى ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
- رسالة الملائكة :لأبي العلاء المعري، تحقيق: عبد العزيز الميمني دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت لبنان طبعة: أولى، – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م
- الزاهر في معاني كلمات الناس : لأبي بكر الأنباري تحقيق: د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة – بيروت طبعة: أولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢
- السبعة في القراءات : ابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، طبعة ثالثة ، بدون .
- سر صناعة الإعراب : ابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم دمشق، طبعة ثانية ١٤١٢هـ ١٩٩٣م .
- سفر السعادة : للسخاوي ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، دمشق مجمع اللغة العربية طبعة أولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م
- سنن الترمذي : للترمذي ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، القاهرة مصطفى البابي الحلبي طبعة أولى ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م.
- شذا العرف في فن الصرف : للشيخ أحمد الحملاوي ،ط١٦ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، ١٩٦٥ م.
- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك: للأشموني، تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، المكتبة التوفيقية القاهرة بدون
- شرح شافية ابن الحاجب : لابن الحاجب ، مأخوذة من حاشية محقق شرح اليزدي على الشافية.

- شرح شافية ابن الحاجب : للخضر اليزدي دراسة وتحقيق الـــدكتور حســـن أحمـــد العثمان مؤسسة الريان بيروت طبعة أولى ١٤٢٩ هـــ ٢٠٠٨ م
- شرح شافية ابن الحاجب : للرضي، تحقيق محمد الزفزاف، محمد نور الحسن، محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الفكر، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .
- شرح شافية ابن الحاجب : لركن الدين الحسن الاستراباذي تحقيق د عبـــد المقصـــود محمد عبد المقصود الناشر مكتبة الثقافة الدينية طبعة أولى ١٤٢٥هـــ ٢٠٠٤ م
- شرح شافية ابن الحاجب : للنظام النيسابوري رسالة دكتوراه ، تحقيق ثريا مصطفى عقاب إشراف أد محمد إبراهيم البنا جامعة أم القرى السعودية
- شرح شعر زهير : لأبي العباس ثعلب تحقيق د فخر الدين قباوة بيـــروت لبنـــان دار الأفق طبعة أولى ١٤٠٢ هـــ ١٩٨٢م
- شرح شواهد شرح الشافية: عبد القادر البغدادى، تحقيق الأساتذة/محمد نور الحسن ،محمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية، بيـــروت لبنان، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لأبي بكر بن الأنباري تحقيق عبـــد الســـلام هارون دار المعارف القاهرة طبعة خامسة بدون تاريخ .
- شرح كافية ابن الحاجب : للرضي ، تعليق وتحقيق د/ يوسف حسن عمر، بدون .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمـــد هريـــدي، طبعـــة دار المأمون، طبعة أولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- شرح لامية الأفعال : لابن الناظم تحقيق د فتح الله أحمد سليمان دار الحـــرم للتـــراث القاهرة طبعة أولى ١٤٢٣هـــ ٢٠٠٢م
- شرح المفصل : لابن يعيش ، بيروت عالم الكتب القاهرة مكتبة المتنبي.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير : للشلوبين تحقيق تركي بن سهو العتيبي مكتبة الرشد الرياض بدون

- شرح المعلقات السبع :الزَّوْزَني، دار احياء التراث العربي طبعة: أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م
- شرح الملوكي في التصريف : لابن يعيش تحقيق د فخر الدين قباوة حلب المكتبة العربية طبعة أولى ١٣٩٣هـ ١٩٧٣ م
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل: السلسيلى، تحقيق د/ عبد الله البركاتى، طبعة المكتبة الفيصلية، طبعة أولى١٤٠٦ه ١٩٨٦م.
- الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية " : إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين، بيروت، طبعة الثالثة ١٤٠٤ه ١٩٨٤م.
- صحيح البخاري : الإمام البخاري، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، طبعة ثانية ١٤٠١ه ١٩٨١م .
- طبقات النحويين اللغويين : الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، طبعة ثانية، بدون .
- ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل : د عبد الفتاح الحموز، دار عمان طبعة أولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- علل النحو : ابن الوراق، تحقيق محمود محمد نصار، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، طبعة خامسة ١٤٢٢ه ٢٠٠٢م .
- عمدة الكتاب: لأبي جعفر النَّحَّاس تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي ، دار ابن حزم للطباعة والنشر طبعة: أولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- غريب الحديث : لابن قتيبة الدينوري تحقيق: د. عبد الله الجبوري مطبعة العاني - بغدادطبعة: أولى١٣٩٧ هـ
- غريب القرآن: لابن قتيبة الدينوري تحقيق: أحمد صقر دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨ م
- فضائل الصحابة : أحمد بن محمد بن حنبل تحقيق: د. وصي الله محمد عباس مؤسسة الرسالة - بيروت طبعةأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣

- فيض نشر الانشراح من طي الاقتراح: للفاسي محمد بن الطيب تحقيق محمود يوسف فجال دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث الإمارات دبي طبعة ثانية ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م
- القاموس المحيط : للفيروزابادى مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان طبعة ثامنة ، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م
- الكتاب : لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي والمدني، طبعة ثالثة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل : الزمخشري، تحقيق مجمد الصادق قمحاوي ، الحلبي ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس : للعجلوني المكتبة العصرية تحقيق : عبد الحميد بن أحمد بن يوسف هنداوي طبعة: أولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة، طبعة دار الفكر، ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لمكي القيسي، تحقيق د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، طبعة خامسة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- اللامات : لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق طبعة: ثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- اللباب في علل البناء والإعراب : للعكبرى، تحقيق عبد الإله بنهان، طبعة دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان، طبعة ثانية ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- لسان العرب :لابن منظور، تحقيق نخبة من العاملين بدار المعارف، طبعة دار المعارف، القاهرة، بدون.
- لمع الأدلة في أصول النحو : للأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، بدون .
- اللمع في العربية : لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، طبعة عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، طبعة ثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

- ليس في كلام العرب: لابن خالويه ، تحقيق د عبد العزيز مطر مصر مطابع سجل العرب ١٩٨١م
- مجمع الأمثال : للميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الجبل، بيروت لبنان، طبعة ثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- مجموعة شروح الشافية في علمي الصرف والخط : شرح العلامة الجار بردي ونقرة كار وآخرين، مكتبة المتنبي القاهرة١٩٨٨
- محاسن الأقوال في تصريف الأفعال :د/ حسانين إبراهيم جامعة الأزهر بدون طبعة
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني، تحقيق عبد الحليم النجار وآخرين، طبعة المجلس الأعلي للشئون الاسلامية، ١٣٨٦هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم : لابن سيدة ، الحلبي القاهرة طبعة أولى ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : لابن خالويه ، نشر : براجستراسر مصر المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م
- المخصص : لابن سيدة ، لجنة إحياء التراث العربي بيروت دار الآفاق بدون.
- المزهر في علوم اللغة : للسيوطي تحقيق محمد جاد المولى وآخرين بيروت دار الفكر
- المسائل الحلبيات : لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، طبعة دار القلم، طبعة أولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- المسائل الشيرازيات : لأبي علي الفارسي ، تحقيق د حسن هنداوي الرياض دار كنوز أشبيليا طبعة أولى ١٤٢٤هـ٢٠٠٤م
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات :لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، بدون .

- المساعد علي تسهيل الفوائد : ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، مركـــز إحيـــاء البحث العلمي، مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
- مسند الإمام أحمد : أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة ، بدون.
- معاني القرآن : للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، طبعة دار السرور، بدون .
- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبـــده شـــلبي، عـــالم الكتـــب، بيروت، طبعة أولى ١٤٠١هـ ١٩٨٨م .
- معجم الأدباء : لياقوت الحموي، طبعة دار الفكر، طبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- معجم البلدان : لياقوت الحموي بيروت دار صادر ١٤٠٤هـــ١٩٨٤م .
- المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية دار المعارف القاهرة.
- المغني في تصريف الأفعال : للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة دار الحديث القاهرة .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميـــد، المكتبة العصرية ، صيدا، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
- المفتاح في الصرف : الجرجاني تحقيق د علي توفيق الحمد بيروت لبنـــان الرســـالة طبعة أولى ١٤٠٧هـــ١٩٨٧م
- المفصل في صنعه الإعراب: الزمخشري، طبعة دار الجيل، طبعة ثالثة ، بدون تاريخ.
- المقتضب : المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضـــيمة، طبعـــة المجلـــس الأعلـــي للشـــئون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.
- المقصور والممدود : للقالي تحقيق د أحمد عبد المجيد هريدي مكتبة الخانجي طبعـــة ثالثة ١٤٢٠هـــ ١٩٩٩م .
- الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور الأشبيلي تحقيق د/ فخر الدين قبـــاوة مكتبـــة لبنان ناشرون طبعة أولى ١٩٩٦.
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة : د حسن هنداوي دار القلم دمشق طبعة أولى ١٤٠٩هـــ ١٩٨٩م

- المناهج الكافية في شرح الشافية : للشيخ زكريا الأنصاري دراسة وتحقيق د رزان يحيي خدام سلسلة منشورات الحكمة بسوريا طبعة أولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م
- المنصف شرح كتاب التصريف : ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفي وعبد الله محمد أمين، طبعة وزارة المعارف العمومية، طبعة أولى ١٣٧٢هـ ١٩٥٤م .
- منهج الكوفيين في الصرف رسالة دكتوراه : مؤمن بن صبري غنام ١٤١٨ هـ ١٩٩٧.وطبعت مؤخرا بمطبعة دار السلام القاهرة
- النحو الوافي : عباس حسن، طبعة دار المعارف ،طبعة العاشرة، بدون
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ طنطاوي، طبعة دار المنار، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .
- نظم الفرائد وحصر الشرائد : للمهلبي تحقيق د عبد الرحمن العثيمين القاهرة الخانجي طبعة أولى ١٤٠٦هـ١٩٨٦م
- النكت في كتاب سيبويه : للأعلم الشنتمري تحقيق زهير عبد المحسن سلطان معهد المخطوطات العربية الكويت طبعة أولى١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- النكت النحوية للسيوطي : رسالة ماجستير تحقيق د رزان يحيى خدام جامعة تشرين سوريا .
- النوادر في اللغة : لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة / محمد عبد القادر أحمد، طبعة دار الشروق، ١٤٠١هـ ١٩٨١م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م .